

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة  
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية  
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة  
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

## دور الخزينة العمومية في تطبيق ميزانية الدولة

دراسة الحالة الخزينة العمومية لولاية سعيدة خلال الفترة (2016-2018)

تحت إشراف الأستاذ

د. رزين عكاشة

من إعداد الطالبين:

- خثير برزوق

- رفاس هواري

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2020/06/24

لجنة المكونة من السادة:		
دكتور/	تيق الشيخ	/إتاذ م حاضر ب/ بس ا
دكتور/	رزين عكاشة	/أستاذ محاضر أ/ شرفاً
دكتور/	قادة يزيد	/أستاذ محاضر أ/ ناقشاً

السنة الجامعية : 2020/2019



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة  
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية  
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة  
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

## دور الخزينة العمومية في تطبيق ميزانية الدولة

دراسة الحالة الخزينة العمومية لولاية سعيدة خلال الفترة (2016-2018)

تحت إشراف الأستاذ:

د. رزين عكاشة

من إعداد الطالبين:

- خثير برزوق

- رفاس هواري

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2020/06/24

لجنة المكونة من السادة:		
دكتور/	تيق الشيخ	/إتاذم حاضر ب/ بسا
دكتور/	رزين عكاشة	/أستاذ محاضر أ/ شرفاً
دكتور/	قادة يزيد	/أستاذ محاضر أ/ ناقشاً

السنة الجامعية : 2020/2019

# أهراء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ 1 ﴿خلق الإنسان من علق﴾ 2 ﴿اقرأ وربك الأكرم﴾ 3

الذي علم بالقلم ﴿4﴾ علم الإنسان ما لم يعلم ﴿5﴾

سورة العلق من الآية ﴿01﴾ إلى الآية ﴿05﴾ .

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

﴿الله جل جلاله﴾

والصلاة على حبيبنا "محمد بن عبد الله" صلى الله عليه وسلم

إلى من علمني العطاء برون انتظار

إلى من كان سنري في الحياة

أرجو من الله أن يطول في عمره ليرى ثماراً قد حان قطفها بعد طول انتظار

وستبقى كلماتك أقتري بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

أبي العزيز

إلى معنى الحب و معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة و سر الوجودي

إلى من كان وعائها بلسم جراحني إلى أغلى الحبايب.

أمي الحبيبة

إلى أحبتي ووجداني أخوتي .

إلى كل الأهل والأصدقاء والنزلاء.

إلى كل من سعتهم فؤادتي ولم تسعهم منزلتي.

أهري عملي هذا إليهم .

بمزوق وهواري

# شكر و تقدير

اللهم لك الحمد لجلالك ولعظيم سلطانك

نحمد الله عز وجل على نعمه التي منّ بها علينا فهو العليّ القدير،

كما لا يسعنا إلا أن نخصّ بأسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى الأستاذ المؤطر ﴿رزين عكاشة﴾ ما قرّره لنا من جهـر نصـح ومعرفة طيلة

إنجاز هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقريـم ير العون للإجازة هذا البحث

ونخص بالذكر كل الأعوان والموظفين للخزينة العمومية للولاية.

الشكر من النوع الخاص

فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من وقف إلى جانبنا

فلولا وجودهم لما أحسننا بمتعة العمل وحلاوة البحث

ولما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلمن منا كل الشكر..

ملخص :

باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الخزينة العمومية في تطبيق ميزانية الدولة ، بحيث تم تعرف على مفاهيم التي تحيط بالخبزينة العمومية ، بحيث الخزينة لها أهمية لدى الدولة في كل نواحي ويكمن دورها في تحقيق تسيير رشيدو عقلاني للنفقات .

كما تناولنا في جانب تطبيقي للدراسة إلى أداء الخزينة و دورها في تنفيذ ميزانية وكذلك معرفة حجم الاعتمادات والمصاريف ، التي تشهدها الخزينة الولائية ، ومن أجل الوصول للأهداف المرجوة تم إجراء مقابلة كأداة نعتمد عليها في الدراسة الميدانية ، و اعتمدنا أيضا في تحليل البيانات على أدوات التحليل الاقتصادي المبني على مفاهيم المالية العامة، وفي الأخير توصلنا من خلال الدراسة أنه قد يكون هناك تناسب في الميزانية فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات .

الكلمات المفتاحية: الخزينة العمومية ، الميزانية .

## Abstract

This study aims to know the role of the public treasury in implementing the state budget so that the concepts surrounding the public treasury and its importance in the state in all aspects have been identified and its role in achieving rational and rational management of expenditures.

We also dealt with in the applied aspect of the study to the performance of the treasury and its role in implementing the budget as well as knowing and the size of the credits and expenses witnessed by the state treasury, and in order to reach the desired goals, an interview was conducted as a tool we rely on in the field study and we have also relied on data analysis on tools Economic analysis based on the concepts of public finance, Finally, we concluded through the study that there may be a proportionality in the budget with regard to revenues and expenditures.

**Keywords:** Public treasury, budget.

	إهداء .
	تشكرات .
I	ملخص البحث.....
II	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
VI	قائمة الأشكال.....
VII	قائمة الملاحق.....
VIII	قائمة المختصرات.....
أ	المقدمة.....

## الفصل الأول: الإطار النظري للخرينة ومية والدّراسات السّابقة

18	تمهيد.....
19	المبحث الأول: لإطار النظري للخرينة العمومية.....
19	المطلب الأول: ماهية الخرينة العمومية.....
19	الفرع الأول: ماهيم عامّة حول الخرينة العمومية.....
19	ولاً: اريف القانونيّة والفقهية.....
21	نيّاً: خصائص الخرينة العمومية.....
22	نالذاً: ية الخرينة العموميّة.....
22	بعّاً: عمليات ومهام الخرينة العمومية.....
23	الفرع الثّاني: موميات حول الخرينة العموميّة.....
23	ولاً: صلاحيات الخرينة العمومية.....
24	نيّاً: مصادر الخرينة العمومية.....
26	نالذاً: ظائف الخرينة العموميّة.....
28	بعّاً: نور الاقصادي للخرينة العموميّة.....
28	المطلب الثّاني: الخرينة العمومية في الجزائر والميزانية.....
28	الفرع الأول: الخرينة العمومية في الجزائر.....
28	ولاً: لمحة تاريخية.....
29	نيّاً: احل تطوّر الخرينة العمومية.....
30	نالذاً: موارد واستخدامات الخرينة العمومية.....
31	بعّاً: علاقة الخرينة العمومية بالبنك المركزي.....
32	مسّاً: يولة المتاحة للخرينة اموميّة.....

34	..... دس أ: طرق تمويل الخزينة العمومية.
35	..... الفرع الثاني: الميزانية العامة آلية أساسية لنظام عمل الخزينة العمومية.
35	..... أولاً: تعريف الميزانية العامة.
36	..... نياً أ: ادئ الميزانية العامّة.
37	..... ثالثاً: قواعد الميزة العامّة.
38	..... بعاً أ: الأعوان المكلفة بتسيير الخزينة العمومية.
42	..... مسأ أ: أطراف الخارجية المتدخلّة في رقابة الخزينة العموميّة.
44	..... دس أ: لعوامل المؤثّرة في الخزينة العمومية.
48	..... ابعاً أ: سابات الخاصّة بالخزينة.
50	..... المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة الخزينة العمومية.
50	..... المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.
50	..... الفرع الأول: الدراسات الأجنبية.
50	..... الفرع الثاني: الدراسات العربية (الجزائرية).
53	..... المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة.
54	..... خلاصة الفصل.

### الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للخزينة ولاية سعيدة

56	..... تمهيد.
57	..... المبحث الأول: تقديم المؤسسة وأدوات الدراسة.
57	..... المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.
57	..... الفرع الأول: الخزينة ولاية سعيدة.
57	..... أولاً: نشأة خزينة ولاية سعيدة.
57	..... نياً أ: تعريف الخزينة.
58	..... ثالثاً: اهداف الخزينة.
58	..... الفرع الثاني: شرح وتحليل مصالح خزينة الولاية لولاية سعيدة.
64	..... المطلب الثاني: تقديم أدوات الدراسة.
64	..... الفرع الأول: الطريقة المستخدمة.
64	..... أولاً: منهج الدراسة.
64	..... ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة.
64	..... ثالثاً: حدود الدراسة.
64	..... رابعاً: أسلوب ومصادر جمع البيانات.

65	..... الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة.
66	..... المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية لولاية سعيدة.
66	..... المطلب الأول: طور مختلف المؤشرات ميزانية التسيير والتجهيز.
66	..... الفرع الأول: تطور مستويات الإعتمادات ونفقات لميزانية التسيير التي تمثل مديرية لمختلف القطاعات على مستوى الولاية.....
66	..... ولاً : تطور مستوى الإعتمادات لمختلف المديريات على مستوى الولاية.
68	..... ني 1- تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية.
70	..... ثالثاً- نسب الاستهلاك لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية.
72	..... الفرع الثاني: تطور مستويات إعتمادات ونفقات لميزانية التجهيز لـ 3 مديريات تمثل مختلف القطاعات على مستوى الولاية.....
72	..... ولاً - تطور مستوى لإعتمادات لمختلف المديريات على مستوى الولاية.
74	..... ني 1- تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية.
76	..... ثالثاً- نسب إستهلاك لميزانية التجهيز لـ 3 مديريات على مستوى الولاية.
79	..... المطلب الثاني: تحليل و تفسير ومقارنة التطورات.
79	..... الفرع الأول: تحليل وتفسير إعتمادات ونفقات ميزانية التسيير والتجهيز.
79	..... أولاً: تحليل وتفسير إعتمادات ميزانية التسيير.
79	..... ثانيا: تحليل وتفسير نفقات ميزانية التسيير.
80	..... ثالثا: تحليل وتفسير إعتمادات ميزانية التجهيز.
80	..... رابعا: تحليل وتفسير نفقات ميزانية التجهيز.
80	..... الفرع الثاني: مقارنة ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.
80	..... ولاً : مقارنة إعتمادات ونفقات ميزانية التسيير.
81	..... ني 1: مقارنة إعتمادات و نفقات ميزانية التجهيز.
81	..... ثالثاً: مقارنة تطورات ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.
82	..... خلاصة الفصل.
84	..... الخاتمة.
87	..... قائمة المصادر والمراجع.
92	..... الملاحق.

الصفحة	العنوان	الرقم
31	يَن مرد واستخدمات المالية للخزينة العموميّة	(1-1)
66	تطور مستوى الإعتمادات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية	(1-2)
68	تطور مستوى النفقات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية	(2-2)
70	نسب الإستهلاك لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية	(3-2)
72	تطور مستوى الإعتمادات لميزانية التجهيز لمختلف المديريات على مستوى الولاية.	(4-2)
74	تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية	(5-2)
76	نسبة استهلاك مديرية الأشغال العمومية لميزانية التجهيز	(6-2)
77	نسبة استهلاك مديرية البيئة لميزانية التجهيز	(7-2)
78	نسبة استهلاك مديرية الهندسية البناء والتعمير لميزانية التجهيز	(8-2)

الصفحة	العنوان	الرقم
45	أهم أشكال الفساد	(1-1)
63	الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية سعيدة	(1-2)
72	يّن تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية	(2-2)
74	يّن تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية	(3-2)
76	نسب استهلاك مديرية الأشغال العمومية لميزانية التجهيز	(4-2)
77	نسبة استهلاك مديرية البيئة لميزانية التجهيز	(5-2)
78	نسبة استهلاك مديرية الهندسية البناء والتعمير لميزانية التجهيز	(6-2)

الصفحة	العنوان	الرقم
92	ميزانيات التسيير لسنة 2016	01
98	ميزانيات التسيير لسنة 2017	02
104	ميزانيات التسيير لسنة 2018	03
112	ميزانيات التجهيز لسنة 2016	04
116	ميزانيات التجهيز لسنة 2017	05
118	ميزانيات التجهيز لسنة 2018	06
121	هيكـل التـنظـيمـي لـخزـينة وـلاية سـعيدة	07

المصطلح باللغة الفرنسية	مصطلح باللغة العربية	الاختصارات
Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري	BNA
ALGERIE poste	بريد الجزائر	CCP
PROGRAMME CONSOLIDATION LA CROISSANCE ECONOMIQUE	برنامج دعم النمو الاقتصادي	PCCE
Compte Gestion Opération Investissements public.	حساب التسيير عملية الاستثمارات العمومية	CGOIP

مقدمة

تعتبر الخزينة العمومية الخلية الأساسية في القطاع المالي والعمود الفقري في هيكل الدولة، فهي مكلفة بالتسيير المالي والحركة المالية للدولة وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقك، كما أنّها من أهم المنشآت المالية المكلفة بتسيير مالية الدولة فعلى عاتقها يقع عبئ تسجيل كل العمليات المالية وذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية لإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، فمن المداخل التي تدعم الخزينة العمومية هي الجباية وهي على أنواع منها الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجباية البترولية .

وتعتبر الخزينة العمومية لولاية سعيدة صرافومٌ مول للدولة وهي أداة لتطبيق الميزانية لحفظ أكبر التوازنات المالية والنقدية وذلك بإجراء عمليات الصندوق والبنك والمحاسبة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة على التمويل وتحريك الاقتصاد والمالية، حيث أن مصادر إيرادات الخزينة لولاية سعيدة هي أملاك الدولة والتي تعتبر التنازل على العقارات بالإضافة إلى الضرائب المحلية أي الضرائب عادية وغير العادية.

إذ يعبر أداء الخزينة العمومية على حجم الإيرادات والنفقات هي مكلفة بتنفيذ جميع العمليات المالية العمومية لكافة القطاعات العمومية.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

**إلى أي حد ساهمت خزينة الولاية في تطبيق الميزانية الدولة خلال المدة الزمنية من 2016 إلى 2018 ؟**

بالنظر إلى طبيعة الأداء المتعلق بالخبزينة العمومية فإن هذه الأخير يرتبط أساسا بحجم الإيرادات والنفقات ومن هنا يمكن تجزئة إشكالية الرئيسية إلى أسئلة الفرعية تساعدنا للوصول لإجابة.

1- إلى أي حد تعتبر إيرادات الخزينة العمومية مناسبة لتحقيق أداء أعلى خلال المدة الزمنية (2016-2018) ؟

2- إلى أي حد تعتبر نفقات الخزينة العمومية مناسبة لتحقيق أداء أعلى خلال المدة الزمنية (2016-2018) ؟

3- هل هناك تناسب بين الإيرادات و النفقات خلال هذه المدة ؟

نفترض ما يلي:

1- تعتبر إيرادات الخزينة العمومية الولائية مناسبة لتحقيق الأداء اعلى .

2- حجم النفقات التي تشهدها الخزينة العمومية لولاية سعيدة تحول دون تحقيق توازن .

3- لن يتم تحقيق التوازن في ظل هذه الفترة.

**مببرات اختيار الموضوع :**

✓ هناك أسباب ذاتية متمثل بقناعة الشخصية والرغبة في البحث عن هذا الموضوع وذلك من أجل المعرفة

الجيدة في كل ما يخص هذا الموضوع.

✓ المعرفة والرغبة في الإطلاع أكثر في ما يتعلق بكل جوانب الخزينة العمومية.

## أهداف الدراسة وأهميتها:

إن أهمية الموضوع تكمن في أنه نحاول تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالخزينة العمومية كمن هدف الدراسة في:

- ✓ معرفة مدى ملائمة أدوات التقييم الخاصة بالخزينة العمومية.
- ✓ معرفة الوضعية المالية لخزينة ولاية سعيدة خلال المدة (2016-2018).

## حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية:

- ✓ الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في ولاية سعيدة وذلك في الخزينة العمومية للولاية.
- ✓ الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة خلال المدة (2016-2018).

## منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك عن طريق وصف وتحليل الدراسات السابقة بالإضافة إلى وصف الطريقة والتقنية المدروسة، وإضافة إلى منهج دراسة الحالة وهو أحد المناهج المستخدمة ضمن المنهج الإستقرائي، ويعتمد منهج الدراسة الحالية على تحليل الخزينة العمومية لولاية سعيدة، وذلك بالاعتماد على أدوات أهمها جمع المعلومات عن طريق المقابلة، وتحليل المعلومة عن طريق أدوات تحليل الاقتصادي المبني على المفاهيم المالية العامة.

## صعوبات الدراسة:

البحوث العلمية من الصعوبات مهما كانت بساطته أو صعوبتها حيث تصادف أي باحث وتتمثل في:

- 1- نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع الدراسة والمقالات المتعلقة بالموضوع.
- 2- قلة المراجع المتعلقة بالخزينة العمومية.
- 3- صعوبة تلقي المعلومات بالقدر الكافي نظرا لحساسية المكان والسرية المهنية وهذا مما صعب الأمور.

## مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على مراجع مختلفة من بينها الكتب والمذكرات المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة، وبالإضافة إلى المقالات ومحاضرات والمقابلة والنصوص والقوانين المتعلقة بالموضوع ووثائق المؤسسة.

### تقسيم الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة واضحة في المقدّمة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية الخزينة العمومية وتم التعرض في المبحث الأول إلى الإطار النظري للخزينة العمومية والميزانية، وفي المبحث الثاني تناولنا الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وقسم هو الآخر إلى مبحثين، المبحث الأول تناول تقديم المؤسسة وأدوات الدراسة والمبحث الثاني دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية، وفي الأخير خاتمة تتضمن أهم النتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للخزينة

والدراسات السابقة

**تمهيد:**

تُعتبر الخزينة العمومية الخلية الأساسية والدّواة الإستراتيجية في القطاع المالي للدولة، والخزينة بكونها الهيكل الأصلي المركزي في القطاع المالي فهي تشمل وتشرف على جميع العمليات المالية، ومختلف النشاطات في مختلف القطاعات بصفتها الخزينة المركزية للدولة أو الخزائن العمومية.

والتي تتمثل دورها في تنفيذ ميزانية الدولة ومخططاتها في مجال الإيرادات والنفقات العمومية، لذا سنقوم في هذا الفصل على التمهيد المفاهيم النظرية للخزينة العمومية والميزانية العامة وكذا الدراسات السابقة وذلك بتقديم مبحثين في هذا الفصل.

**المبحث الأول: الإطار النظري للخزينة العمومية.**

- المطلب الأول: ماهية الخزينة العمومية.
- المطلب الثاني الخزينة العمومية في الجزائر.

**المبحث الثاني: دراسات السّابقة للخزينة العمومية.**

- المطلب الأول: دراسات السّابقة.
- المطلب الثاني: دراسات السّابقة.

## المبحث الأول: الإطار النظري للخبزفة العمومية.

ومن خلال هذا المبحث سننظر قهم إلى عناصر التي تلم بالموضوع وكذا أهم المعارف القانونية والفقهية وسنتناول كل ما يخص الخبزفة العمومية والميزانية العامة.

### المطلب الأول: ماهية الخبزفة العمومية.

وفي هذا المطلب سنقوم بتقسيمه على فرعين أساسيين، الفرع الأول سيتضمن المفاهيم القانونية وكذا للفقهية الخبزفة العمومية وأهمية الخبزفة العمومية وكذا مهام وعمليات الخبزفة العمومية، أما الفرع الثاني فليتضمن صلاحيات الخبزفة العمومية ومصادر تمويل الخبزفة العمومية، وكذا وظائفها والدور الاقتصادي للخبزفة العمومية.

### الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الخبزفة العمومية

#### أولاً التعاريف القانونية والفقهية

#### أ- التعاريف القانونية:

أحية القانونية فليق الخبزفة العمومية هي مرفق عمومي وطني لا يتمتع بالشخصية المعنوية، مكالفة بتحقيق الفعل المالي والحركة المالية للولة والهيئات العمومية الأخرى وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع الذفقات بالإضافة إلى عمليات الخبزفة<sup>1</sup>.

ن التشريع الجزائري المتعلق بالسلة الإدارية لاسيما التشريع المالي والمحاسبي المطبق على الهيئات العمومية وقد أشار في محتواه إلى الخبزفة دون تحديد مفهومها وطبيعتها القانونية فعلى سبيل المثال:

نصت المادة (01) من قانون 63-198 المؤرخ في 08/06/1963 المعدل والمتمم على إنشاء الوكالة القضائية للخبزفة لدى وزير المالية، مكالفة بتمثيل الولة أمام القضاء العادي، سواء كان مدعية مودعي عليها لأسباب خارجية عن الضرائب والأملاك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحميد مرغيت، حضرات في مقياس المحاسبة العمومية جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018-2019، ص48.

<sup>2</sup> - المادة 01، قانون رقم 63-198 المؤرخ في 08 جوان 1963، المتعلق بإنشاء وكالة قضائية للخبزفة، الجريدة الرسمية، العدد 38، ص616.

كما نصّت المادة (62) من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984م المتعلّق بالقوانين المالية على الخزينة العمومية، تقوم الخزينة العامة تحت مسؤولية الدولة بتنفيذ عمليات الخزينة كإصدارات وتسديدات الاقتراض وعمليات الإيداع لحساب الهيئات المكتبة لدى الخزينة<sup>1</sup>.

وأيضاً كما نصّت المادة (53) من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990م الذي يتعلّق بالمحاسبة العمومية التي يُمكن للخزينة العمومية أن تُعطيه تسبيقات من الأموال اللازمة لتغطية العجز المالي في الصّدق، كما أن أيّ نقصٍ حسابيٍّ يتحمّل له أو يكون على عاتق المحاسب العمومي<sup>2</sup>.

ومن خلال المواد الموضوعية أعلاه إلّا أنّنا لم نصل إلى مفهوم أكثر وضوحاً ومن أجل ذلك سوف نقوم بعرض تعاريف فقهيّة من بعض المفكرين من أجل الوصول إلى مفهوم أكثر دقّة ووضوح.

### ب/ المتعاريف الفقهيّة:

الخزينة هي من نشأة عامة من كلفة بتسيير خزنة (أي مالياً) دولة، الخزينة هي الهوية المالية للدولة، ومن يعي أن الكون تطوّرها من رتب بتطور الدولة، إن الفصل بين ثروة الحاكم وثروة الدولة يرجع إلى الدولة الإسلامية الأولى (الخلفاء الراشدين) أمّا فرنسا فقد بدأ فيها الفصل منذ عهد ملكها "فيليب أوغست" (1180-1223)، ويعود الفضل إلى "نيكر" -وزير مالية لويس السادس عشر في تنظيم الخزينة على أساس موحّد ومبسّط وتدرج في المسؤوليات عام 1777.<sup>3</sup>

**1/ التعريف الأول:** فت الخزينة العمومية على أنّها: تلك الهيئة التي تُعطي التصريخ الضرورية التي يَنمتثل الدولة والتزامات الإنفاق العامّة بالإضافة إلى تحصيلها الموارد الضريبية كما تعمل على دفع النفقات المحددة في قوانين المالية<sup>4</sup>.

**2/ التعريف الثاني:** الخزينة العمومية صرّف وموّل الدولة وما هي مصلحة الدولة التي يمكن من حفظ الكبوازات المالية والنقدية وذلك بإجراء عمليات صدق خزينة البنك والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامّة بممارسة نشاطات الرقابة على التمويل وتحريك الاقتصاد والمالية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المادة 02، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال عام 1404 هـ الموافق لـ 07 يوليو (جويلية) 1984م، المتعلّق بقوانين المالية الجديدة الرسمية، العدد 28، ص 1047.

<sup>2</sup> - المادة 53، قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 هـ الموافق لـ 15 غشت (أوت) 1990م، المتعلّق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، ص 1136.

<sup>3</sup> - شاكِر القزويني، *حاضرات في اقتصاد البنوالميوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008/05*، ص 144.

<sup>4</sup> - نسيم مرزوق، *خزينة الولاية في تحقيق توازن الميزانية العامة*، مذكرة ماستر، جامعة العربي ابن المهدي، أم البواقي، 2018/2017، ص 32.

<sup>5</sup> - أوغاري مهوور، *النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية*، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 43.

**3/ التعريف الثالث:** الخبزينة العمومية هي مؤسسة لا تتمتع بالشخصية المعنوية تجمعها جميع الخدمات المالية للطائفة الوالدة، مرتبطة معاً بواسطة الوحدة النقدية مسؤولة عن تنفيذ ميزانية الدولة، وسلطانها العامة ولتنظيم الاقتصاد من خلال التدخلات في الوقت المحدد<sup>1</sup>.

**4/ تعريف الرابع:** "بوك جاك" هو التأكيد لفة، م قدم إلى وزارة الخبزينة هو على النحو التالي أن الخبزينة هي خدمة تابعة للدولة تضمن الحفاظ على الأرصة النقدية الرئسية والمالية وهذا عن طريق إجراء العمليات النقدية والمصرفية والمحاسبة اللازمة لإدارة المالية العامة ومن خلال ممارسة الأنشطة الإشرافية والمالية والقيادية في الأمور الاقتصادية والمالية<sup>2</sup>.

**5/ التعريف الخامس:** يدفرنسوا بلوخ ليرالخبزينة العامة هي خدمة حكومية تؤديها وفقاً للقوانين المالية نيابة عن الدولة ومُعظم السلطات الإدارية النقد والعمليات المصرفية المشاركة في الإدارة المالية العامة والتي تُمارس على جميع الأنشطة المالية وصلاحيات الوصايا الممنوحة للدولة<sup>3</sup>.

**6/ تعريف السادس:** الخبزينة العمومية مصلحة حكومية تسير ميزانية الدولة أي واردات الحكومة ونفقاتها<sup>4</sup>.

**التعريف السابع:** تعتبر الخبزينة العمومية كيان إداري تابع للوزارة المالية، يقوم بالإجراءات الضرورية لتسيير مالية الوقوف على إيراداتها ونفقاتها وتؤثر نتيجة ذلك على كل المتغيرات التي تهم من بعيد أو قريب المركز الاقتصادي للدولة<sup>5</sup>.

## ثانيًا: خصائص الخبزينة العمومية

خصائص الخبزينة العمومية هي كالتالي<sup>6</sup>:

- هي منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة.
- هي مصلحة تابعة للدولة ليست لها الشخصية المعنوية تقوم بالتشخيص المالي للدولة.
- تُنفذ قانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان، ليست لها استقلال مالي.
- هي شخص إداري تعتبر بمثابة بنك صغير.

<sup>1</sup> - Messaoudi Nadjiba, Mezhoud Yasmima, La tenue de la comptabilité trésor public, En vue de l'obtention du diplôme de master, Université Abderrahmane mira, De Bedjaia, Année 2016/2017, p 04.

<sup>2</sup> - Ayache Assia, Atmani Nassima,, La tenue de la comptabilité trésor public, En vue de l'obtention du diplôme de master , Université Abderrahmane mira, De Bedjaia, Année 2012/2013, p 04.

<sup>3</sup> - Ouachem Bahia, Makhoulfi Meriem, La comptabilité au sien du trésor public .Mémoire pou l'obtention du diplôme de master, Université mouloud mammeri , De tizi - ousou , p18.

<sup>4</sup> - أحمد هني، دور العملة والنقود ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006/04، ص80.

<sup>5</sup> - ديندي يحي، المالية العمومية دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص164.

<sup>6</sup> - قادري أمنة، الخبزينة العمومية ودورها المالي والاقتصادي في الاقتصاد الوطني منكرة ماستر، جامعة الشهد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014، ص06.

### ثالثاً أهمية الخبزينة العمومية

للخبزينة العمومية أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

#### أ- الأهمية المالية:

ترمي إلى أهداف لا تتغير عن الهدف الاقتصادي في ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف أي البحث الدائم عن التوازن بين الإيرادات والمصروف (الذفقات).

#### ب- الأهمية الاقتصادية:

تعتبر الخبزينة أداة هامة في السياسة الاقتصادية وهذا نظراً لقدراتها المالية الضخمة ولتأثيرها الكبير في الدورة المالية وفي التوازن الاقتصادي العام أن تتدخل لدعم السياسة النقدية التقشفية (امتصاص المدخرات بدلاً من الإسراف في الإصدار النقدي، امتصاص السيولة لدى البنك) أو بالعكس، دعم سياسة نقدية توسعية<sup>1</sup>.

#### ج- الأهمية الاجتماعية:

تقوم الخبزينة العمومية بمبالغ مالية وجهة للمصلحة الاجتماعية وذلك من أجل تمويل مشاريع تزيد في العمالة وبالتالي الزيادة في القدرة الشرائية، والزيادة في الدخل.

#### د- الأهمية السياسية:

تطراً للاستقلال الاقتصادي الذي تحقق بتشجيع وتنشيط المشروعات وتدعيمها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فهي بذلك تحقق الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطني<sup>2</sup>.

### رابعاً: عمليات ومهام الخبزينة العمومية

#### أ- عمليات الخبزينة العمومية:

تتمثل عمليات الخبزينة العمومية فيما يلي<sup>3</sup>:

- عمليات نك الطابع النهائي وهي تلك المدرجة في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.
- عمليات ذات الطابع المؤقت كتلك المنفذة برأسمال والخاصة بالدين العمومي على المدى الطويل والمتوسط.

<sup>1</sup> - شاكور القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>2</sup> - قادري آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>3</sup> - خنيدني يحي، مرجع سبق ذكره، ص 164-165.

- عمليات المدرجة في الحسابات الخاصة.
- إصدارات وتسديدات الاقتراض المنف ذوقفأ للترخيصات الممنوحة بمقتضى قانون المالية.
- وعمليات الإيداع بأمر ولحساب الهيئات المكتتبه لدى الخزفة.
- عمليات الخزانة الآتي تحتوي على إصدار أو استهلاك القروض ذات المدى القصير ودائع المتعاملين مع الخزفة.

### ب/- مهام الخزفة العمومية:

وإمكن تحديد جُملة مهام الخزفة العمومية كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1/ المهام العامة لتسيير الدولة:

تعني تسوية المداخل مع الأعباء أي ضمان التوازن بين ما يدخل إلى الخزفة وما يخرج منها بخصوص كل منصب محاسبي.

#### 2/- تسيير مسألة توازن الخزفة:

تقوم الخزفة العمومية بتسيير الأموال المتواجدة فيها بجمع الأدخارات الهامة لضمان التوازن الهاممة لضمان التوازن في حسابات الدولة، تبادر الخزفة العمومية بممارسة بعض النشاطات ذات الطابع المصرفي.

#### 3/ الخزفة العمومية كبنكي الدولة والجماعات المحلية:

تعتبر الخزفة العمومية بمثابة الممول الرئيسي للاستثمارات التي تبشرها الدولة أساساً والجماعات العمومية.

#### 4/ الخزفة العمومية كممارس لمهام القوة العمومية:

تمارس الخزفة العمومية مهام السلطة المخولة للدولة في مجالات المالية والاقتصادية فنجدها تتدخل كمساهم ومسير للاشتراكات العمومية.

### الفرع الثاني: عموميات حول الخزفة العمومية

#### أولاً : صلاحيات الخزفة العمومية

تبرز أوجه تدخل الخزفة العمومية في تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية والمالية والاقتصادية فنجدها تتدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي، ليس فقط باعتباره العون المكلف بتنفيذ ميزانية الدولة أو تمثيل السلطات

<sup>1</sup> - دنيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

التنفيذية من خلال الرقابة المباشرة على حركة تداول النقد الدولي، ومع ذلك فهي تعتبر المؤسسة المالية التي تتدخل من خلال إبرام قروض قابلة للتسديد، فهي تتحصل على تبسيطات من البنك المركزي والموجهة لضمان استمرار النفقات النقدية داخل نظام التمويل ويعتبر تدخل الخزينة العمومية في عملية تخصيص المواد المالية للدولة أمراً جوهرياً لضمان دائرة التمويل، ولكن الدور التدريجي لاقتطاعات الضريبية أثر على تخصيص الموارد المالية الموجهة من طرف الخزينة العمومية في عملية التحصيل الجبائي، الأمر الذي يخلق ضغوطات مالية كدوة على دائرة التمويل.

فالخزينة العمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد والاستعانة بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي الذي يساهم في تنشيط حركة القروض وتلعب الوساطة المالية للخزينة دوراً فعالاً في تخصيص الموارد إلى نشاطات إنتاجية محددة من طرف السلطات العمومية إلا أن الادخار المقتطع لفائدتها يمثل عبئاً إضافياً على المؤسسات العمومية، إلا أن الادخار نسبياً من الناتج الداخلي الخام، وتعتبر النفقات العمومية مصدر العجز في التمويل، فتتدخل لتحديد أنماط جديدة للتمويل تتلاءم مع قدرة المؤسسات العمومية على التسديد<sup>1</sup>.

### ثانياً 1: مصادر الخزينة العمومية

تحتاج الدولة من آجال مباشرة نشاطها إلى الأموال تحصل عليها من عدة مصادر من أجل تسديد تمويلها وتتوزع مصادر الإيرادات بتعدد أشكالها التي تحصل عليها من الدولة نجد الإيرادات العادية وغير العادية.

#### أ- / الإيرادات العادية:

تشمل تكيل مؤن الدّومين العمومي والضدّ رانب والرّ سوم.

#### 1- / الدّومين العمومي:

معنى الدومين هو ممتلكات الدولة، ومنها ما يخضع لأحكام القانون العام كالشّوارع والميادين، ومنها ما يخضع لأحكام القانون الخاص كالأراضي التي تتولّى الحكومة ببيعها أو تأجيرها<sup>2</sup>.

- **الدّومين العنصل الدّومين العام للدولة** أو ما يسمّى بالأملاك العمومية العامّة مجموع الأموال المخصّصة لتحقيق المنفعة العامة مثل الطرق والجسور والسدود، حيث أنّ الأصل هو الانتفاع المجاني لهذه الأملاك عندما يكون استعمالها جماعي وهذا حسب نصّ المادة 12 والمادة 02 من قانون الأملاك الوطنية.

<sup>1</sup> - رابح محمد المهدي، دور الحكومة في تحسين إدارة الخزينة العمومية، ذكره لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2014، ص 39-40.

<sup>2</sup> - حسين مصطفى حسين للمالية العامّة معهد العلوم القانونية، الجزائر، 2001، ص 35.

- الدومين والخاصي تسمى بالأملاك الوطنية الخاصة فهي تؤدي وظيفة مالية حسب نص المادة 03 الفقرة 02 قانون الأملاك الوطنية والتي تحقق دخلاً بالنسبة للخبزينة العامة للدولة.<sup>1</sup>

## 2/ الملخص راتب:

عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجب عليه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية دون مقابل خاص، وذلك بغرض تحقيق الذفع العام وهي أيضاً لتوزيع الأعباء العامة.<sup>2</sup>

## 3/ المر سوم:

هي فريضة مالية تجبى من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع إداري، تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها.<sup>3</sup>

## ب/- الإيرادات غير العادية:

تتمثل الإيرادات في القروض العامة، الإعانات، الإصدار النقدي، والغرامات الجزائية.

## 1/- القروض العامة:

هي مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور والمصارف أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد بدبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقاً لشروطه.<sup>4</sup> وتعتبر القروض العامة مورد من موارد الخبزينة العامة للدولة، وأداة لتمويل نفقاتها العامة.<sup>5</sup>

## 2/- الإصدار النقدي:

عندما تعجز الدولة عن توفير إيرادات تواجه بها تزايد حجم النفقات العمومية تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي، ليقصر المعروض النقدي على أوراق بنكية وعملات المساعدة بل يشمل أيضاً الناقود المصرفية والودائع الجارية، وودائع التوفير وشهادات الاستثمار أو ما يطلق عليها بأشباه الناقود.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - بورحماني محفوظ للمالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 68-69.

<sup>2</sup> - فوزي عطوي للمالية العامة لنظام الضريبة وموازنة الدولة- منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 49.

<sup>3</sup> - علي زغدود للمالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006/12، ص 225.

<sup>4</sup> - حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>5</sup> - بورحماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 91.

<sup>6</sup> - مرجع نفسه، ص 74.

3- الإعانات:

تعتبر الإعانات كمتأقداً لها الدول الأجنبية للدول الفقيرة وذلك نتيجة لتعرضها لكوارث طبيعية<sup>1</sup>.

4- الغرامات الجزائية:

الغرامة بجزءها مبلغ من المال تُقرّه الدولة على أي شخص يخالف القانون مثل مخالفة بناء أو مخالفة إشارة مرور.... إلى آخره<sup>2</sup>.

ثالثاً: وظائف الخبزينة العمومية

أ/ أمين صندوق الدولة:

تحقق الخبزينة عمليات رصد الإيرادات ودفع نفقات الدولة ويكون ذلك من طرف المدراء والمسيرين وهم الأمر بالصرف ونائب الأمر بالصرف للإدارة العمومية نسبة للقانون العام ولاسيما المحاسبة العمومية، هذه العمليات هي مجمل القواعد القانونية والمحاسبية التي تسيّر المالية العامة، وتتمثل هذه العمليات في استجماع يخص الإيرادات ودفع النفقات، وتتبع من الخبزينة عمليات أخرى تتمثل في حركات مالية تقوم بها في أي وقت وعبر التراب الوطني والتي يمكن تلخيصها أساساً في تسيير الأموال الجاهزة حتى يمكنها تلبية حاجيات السيولة لدفع النفقات والتخلص من فائض الأموال في حالة فائض سيولة لدى المحاسبين العموميين.

لكن في فئة تنفيذ قانون المالية للسنة وتغطية مصاريف الدولة التي صيد لا يتم في نفس الوقت مع دفع النفقات وقد يتم الدفع في الأشهر الأولى أو الأخيرة للسنة فالموارد المحققة لا يمكن أن تتحملها. هذا الفارق يفسر من خلال إرادة الإدارة في استهلاك القروض غير المؤجلة من سنة لأخرى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العمل الجديد حين ذلك النفقات المؤجلة ستعجل بشكل محسوس تنفيذ نفقات بداية السنة، مع اختلاف مواعيد تفصيل إيرادات الدولة عن تنفيذ النفقات. من جهة أخرى على الدولة إن تحظى بدائرة مالية خاصة تمكنها من العمل بمبدأ العلاج المؤقت لمشاكل الخبزينة وممارسة عندئذ وظيفة أمين صندوق الدولة.

<sup>1</sup> - بركان كميلية، شميني نورية المركز القانوني للخبزينة العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2016-2017، ص19.

<sup>2</sup> - طارق الحاج للمالية العام، صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص103.

ب/- مصرفي الدولة:

الخزينة كونها مؤسسة مالية للدولة إلّا أنّها تحقق نشاط بنكي بآتم معنى الكلمة وتتمتع بمحفظة مكونة من إيداعات العديد من الممولين، يتمثلون في هيئات مصالح وخواص عليهم بإيداع أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة<sup>1</sup>.

ج/- وظيفة الوصايا التقنية:

تقوم الخزينة بنوع من الوصاية التقنية على المؤسسات المالية أي البنوك، شركات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي وتعمل كذلك على الوصاية على المشاريع العمومية الاقتصادية الموجودة منذ زمن أو حديثة النشأة التي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة هذه الوظيفة ليست بمعنى الكلمة في حين تتميز أيضا بوظيفة الحراسة والمراقبة وفي هذا الصدد فالخزينة تقوم بالإشراف والتنظيم وإجراء عمليات تقييمية وتحليلية كما تقترح التصحيحات والتعديلات الضرورية لمشاريعها ومؤسساتها.

د/- معالجة الاختلالات المؤقتة:

في حالة ما إذا وقع عجز في الخزينة أو عدم توازن بين الإيرادات والنفقات الموجودة في الميزانية وتتكلف الخزينة بتغطية هذا العجز باللجوء إلي:

1/- الأموال المودعة في الخزينة:

تلقي الخزينة الأموال السائلة من مرفق البريد والمواصلات أي النقود ومن الهيئات ذات الميزانيات ومن الملحق لها والجماعات المحلية بصفة عامة "CCP" المكتتبه بها في الحساب الجاري البريدي وهذا بحسب قانون المحاسبة العمومية لسنة 1973 الذي ألزم كل الهيئات العمومية بوضع رصيدها في الخزينة العمومية<sup>2</sup>.

2/- أدونات الخزينة:

وتُمدّل مستحقاً على المؤسسة على المدى القصير وتتميّز هذه الأوراق بمرونة إذ تتراوح هذه الأجل من يوم واحد إلى سنة كاملة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

<sup>2</sup> - وانزه محمد القطبي سالمور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019، ص16-17.

<sup>3</sup> - نصيب رجم، دور إدارة الخزينة دروس وتطبيقاتها العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص108.

#### رابعاً: الدور الاقتصادي للخزينة العمومية

يتمثل دور الخزينة من الناحية الاقتصادية في أنها تمثل أداة هامة للسياسة الاقتصادية وذلك نظراً لقدراتها المالية الضخمة ولتأثيرها الكبير في الدورة المالية وفي التوازن الاقتصادي العام، فهي تمثل قوة عمومية وهي مطالبة بالمساهمة في السياسة الاقتصادية للدولة فهي تتدخل لدعم سياسة نقدية نقدية أو دعم سياسة نقدية توسعية، كما أنها تسيير العلاقات المالية مع مختلف الدول والمنظمات العالمية كما أنها تقوم بتشجيع بعض القطاعات التي تعطي لها الأولوية عن طريق منحها القروض خاصة المشاريع الكبرى التي تكون طويلة الأجل عادة ولا تقتصر هذه المهمة على الاستثمارات العمومية، بل تعمل كذلك على تمويل المشاريع الخاصة بطريقة غير مباشرة (ذلك عندما تريد المؤسسة الخاصة تمويل مشروع معين طويل الأجل فإنها تطلب هذا القرض من البنوك التجارية وعندما لا تستطيع هذه الأخيرة تحقيق هذه الطلب نظراً للمبلغ الضخم لهذا القرض فإنها تلجأ إلى البنك المركزي لتلبية هذا الطلب فإنه يلجأ إلى الخزينة العمومية يطلب مساعدتها)، ولهذا ليس لها علاقة مباشرة مع المؤسسات طالبة القرض ولكن بطريقة غير مباشرة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: الخزينة العمومية في الجزائر والميزانية

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تاريخ عريق للخزينة العمومية في الجزائر مع أهم مراحل تطوره، بالإضافة الميزانية باعتبارها كآلية أساسية لنظام عمل الخزينة العمومية.

#### الفرع الأول: الخزينة العمومية في الجزائر

##### أولاً: لمحة تاريخية<sup>2</sup>

نشأت الخزينة العمومية في الجزائر سنة 1943 لكي تعود مرة أخرى عام 1958 كقسم تابع للخزينة الفرنسية، حيث ارتبط تطورها بالتطورات التي شهدتها الدولة الجزائرية والظروف التي عاشتها منذ الاستعمار.

فقبل الاستعمار كانت الوظائف المالية منظمة من طرف الإدارة العثمانية، وكانت الخزينة العمومية العصب الحساس والأساسي للدولة والمؤثر المباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات في مختلف المجالات المالية والاقتصادية.

ولكن بعد الاستقلال في 31 ديسمبر سنة 1962 انفصلت بطبيعة الحال عن فرنسا وتواصل تنظيم الخزينة العمومية بالجزائر العاصمة وثلاث قابضات رئيسية بكي من واه، عنابة وقسنطينة ثم تمت على كامل التراب الوطني.

<sup>1</sup> - [https:// www. BaySpecialties/ fr/ .com](https://www.BaySpecialties/fr/.com). 19/02/2020, 14:29.

<sup>2</sup> - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص09.

ثانفأ مراحل تطوّر الخبزفة العمومية

لقد عرفت الخبزفة العمومية أربع مراحل تمثّلت ففما فلف<sup>1</sup>:

أ/- مرحلة الخبزفة صندوق ودائع (1963-1966):

فمكن أن تمثل الخبزفة بصندوق وداائع لحساب مراسلفن؁ مراسلفن ذوف صبغة بنكية مع ففزة أن فسفر الخبزفة لحساب هؤلاء الزبائن ففعتبر واجبا ولفس اخبفارفا.

وبالتالف فلعبون ذورا هاما فف مشاكل الخبزفة؁ ففث عرفت هذه المرحلة نظاما مع وشامل فقد شملت معظم الوكلاء الاقبصادففن المالففن ووفر المالففن (باستثناء البنوك الخاصة الأجنبفة) كل التعاونفات العامة.

ب/- مرحلة تكوفن النظام المصرفف الجزائري وخبقف الضفط المالي علفها (1966 إلى 1970):

فزامت هذه المرحلة مع ظهور أول بنك وطنف وفسمف البنك الجزائري (BNA) وذلك فف 8 جوان 1966؁ وظهور المؤسسة المالية الجدفدأدى تقلفص إطار عمل الخبزفة العمومية إذ باعتبارها بنك وطنف فإن (BNA) كان علفها من فوففر التمويل للأجلفف جزء كبير علف قروض الخبزفة القصفر للقطاع الزراعف؁ الصناعف والتجارف الذي كان ففعمد قبل ظهور (BNA) فف جزء كبيراً علف قروض الخبزفة العامة.

ج/- مرحلة سيطرة الخبزفة العمومية علف الدائرفن البنكفة ودائرفها الخاصة (1971 إلى 1987):

فزامت هذه المرحلة بالمخطط الرباعف الأول فف إصلاحات تمويل الاستثمارات مع تكوفن خاصر لرأس المال بحوالف 25 مليار دفرن جزائرف؁ أمام ضرورة تحديد التمويل النقدف؁ أنشأت الخبزفة العمومية نظام تداول الادخار؁ الذي ففسمح لفنا بفتحفص مصادر مالية ضرورفة لمرافل التراكم؁ من جهة أخرى تداول ادخار مؤسسات ففسمح بفتحفص المبدأ الخاص بفتحفص الاستثمارات المنتجة بمصادر طويلة الأجل الذي ففجنب الضغوطات التضخمفة؁ إذن هذه التحويلات العميقة التي ستعرفها الخبزفة العمومية من نظام بسفط لمجموع الودائع تحت الطلب ستفجول إذن إلى نظام فتحفص وتداول الادخار.

د/- مرحلة انفصال دائرة الخبزفة العامة من الدائرة البنكفة (1987-2016):

فف هذه المرحلة أصبحت الخبزفة العمومية نظاما قائما بذاته لدفه قوانين ومراسفم خاصة بها؁ ففث فعتبر كهيئة مالية لفتحفص لإفر اادات وفتحفص النفقات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بخراف فعدل فرفدة؁ تقنفات وسفاسات الفسفر المصرفف للفرن الوطنف للمطبوعات الجامعفة؁ الطبعة الرابعة؁ الجزائر؁ 2008؁ ص 86.87.89.92.

<sup>2</sup> - بركان كمفلفة؁ شمفنف نورفة؁ مرجع سبق ذكره؁ ص 11.

ثالثاً: موارد واستخدامات الخبزفة العمومية

أ/- موارد الخبزفة العمومية:

1/ اللودائع والمواد المجمعة:

وهي كالآتي:

تحصيل الخبزفة من البنك المركزي مقابل القيمة للذقود المعدنية التي تصدرها.  
- تسير ودائع تحت الطلب بواسطتها شبابيكها وبواسطتها "CCP".  
تفتح للخبزفة العامة حسابات للشركات العمومية المحلية وهذا شكل مورد حقيقي للخبزفة.

2/ الادخار السابق:

الخبزفة العامة أذونات مبددة مادياً للاكتتاب العام، تمكنها من الحصول على الادخار السابق غير للعائلات.

3/- قرض الدولة:

من أجل القيام بمشاريع ضخمة ذات منفعة عامة نلجأ لطلب قرض من المجتمع قرض وطني أو دولي - عن طريق تحفيزهم (إعفاء من الخبزفة، إعفاء عائد القرض) فق هذا بإصدار سندات تُطرح في السوق المالي.

4/- اللجوء إلى المؤسسات المالية:

تتخصص الخبزفة العامة على الموارد من البنك المركزي من مصدرين:

- عند اختلال الرمني بين موارد ومصارف الخبزفة، يساعد البنك المركزي الخبزفة العامة بتقديم قروض موقتة أي تسبيقات.

عند وقوع عجز حقيقي ونهائي محدد في قانون المالية، في هذه الحالة تأخذ مساعدات البنك المركزي اسم قروض للخبزفة العامة.

ب/- استخدامات الخبزينة العمومية:

هي للاستخدامات والذفقات التي تتعلق بتنفيذ قانون المالية والعقبات التي تتعلق بتسيير المديونية سواء تسبيقاً للبنك المركزي أو دفع عوائد على الذفقات وهي توجد إما جارية أو برأس مال، وهي أيضاً تتضمن تمويل الجماعات المحلية ومنح قروض للمؤسسات والخواص ولذلك مساعداً للمؤسسات العامة<sup>1</sup>.

الجدول رقم (1-1) يبين موارد واستخدامات المالية للخبزينة العمومية

الموارد	الاستخدامات
1- مع وموارد م جمعة. - ذقود معدنية. - صكوك بريدية. - أنونات الخبزينة. - ودائع الإدارة والمراسلين. - قروض في السوق المالي. 3- علاقة مع المؤسسات المالية. - البنوك والشركات المالية. - البنك المركزي. - مؤسسات أخرى.	1- ويل إدارات الدولة - الجماعات المحلية (90%) 2- قروض للمؤسسات والخواص. 3- مساعداً للمؤسسات العامة.

المصدر: بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

رابعاً: علاقة الخبزينة العمومية بالبنك المركزي

تتمثل القهليدية العمومية في تنفيذ الإيرادات والذفقات لميزانية الدولة، وحالياً تظهر الخبزينة العمومية بمظهر المنفذ سواء مباشراً أو بكيفية غير مباشرة وبواسطة المؤسسات المتخصصة كأحدى أدوات التنفيذ للمحافظة الوطنية للتخطيط.

بمناسبة الإصلاحات التي برزت من خلال قانون المالية 1970: عزز دور الخبزينة ليستولي على بعض صلاحيات البنك المركزي وعلى الخصوص تمويل القطاع العمومي على الخبزينة في تحمّلها لتطهير المالي وقد انعكس ذلك حتى على البنك المركزي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رايس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> - محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004/12، ص 74-75.

وعلى أساس هذا فإنّ القروض التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة العمومية قد تمّ تحديدها حسب المادة 46 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003م علق بالذّقد والقرض، حيث تنصّ المادة على ما يلي:

يمكن بنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري ولكن أن تتجاوز مدها الكاملة 240 م.أ.م. أو غير م.أ.م. التالي أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدية، وفي حدود أقصى يعادل عشرة في المائة (10%) من الإيرادات العادية للدولة، المثلثة خلال السنة الميزانية السابقة.

كما يرخّص لبنك الجزائر أن يمتخزينة العمومية بصفة استثنائية، تسيباً بوجوده حصرياً للتسيير للمديونية العمومية الخارجية.

تحدد كليات تنفيذ هذا التسيب وتسيده، لاسيما جدول استحقاق التسيب، عن طريق اتفاقية بين البنك المركزي والخزينة العمومية<sup>1</sup>.

وحسب المادة 47 من نفس الأمر 03-11 تنصّ المادة على ما يلي: «يمكن بنك الجزائر أن يخصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة، السندات المكفولة المكتتبة لصالح م.أ.م. حاسبي الخزينة والمستحقة خلال أجل ثلاثة (03) أشهر»<sup>2</sup>.

كما نصّت المادة 49 من نفس الأمر رقم 03-11 تنصّ المادة على ما يلي: «كما يتولّى بنك الجزائر بدومضاريف، مسك الحساب الجاري للخزينة ويقوم مجاناً بجمع العمليات المدينة والدائنة التي تجري على هذا الحساب، يُنتج الرصيد الدائن للحساب الجاري فوائد بنسبة تقلّ بـ 01% عن نسبة رصيد المدين ويحدد هذه النسبة مجلس الذّقد والقرض»<sup>3</sup>.

### خامساً السّ يولة المتاحة للخزينة العمومية

#### أ/ المقصود بالسّ يولة:

سهولة تحويل الأصول إلى نقدية دون خسائر<sup>4</sup>.

تتوقّف على مدى سعة تحول الاستخدام (الأصلي) للسّ يولة، وهي ذقود سائلة وجاهزة لمعاملات المؤسسة.

<sup>1</sup> - المادة 46، الفقرة 01 و03 و04، أمر رقم 03-11 المؤرخ في 17 جادى الثانية عام 1424هـ الموافق لـ 26 غشت 2003م المتعلقة بالذّقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، ص08.

<sup>2</sup> - المادة 47 مرجع نفسه، الجريدة الرسمية، العدد 52، ص08.

<sup>3</sup> - المادة 49، الفقرة 02، مرجع نفسه، ص09.

<sup>4</sup> - عبد المعطي أرشيد، حسني علي خربوش، أساسيات الإدارة الماليّة لمرحان للذّشر، الطبعة الثانية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص32.

## ب/- مفهوم المتاحة:

هي قدرة عناصر الأصول على توفير النقدية دون إحداث توف في نشاط المؤسسات<sup>1</sup> السّ يولة المتاحة لعطوئخزينة من خلال تداول نُقودها الخطيّة تُعتبر كامتياز لتسيير دائرة نقدية مستقلة تُمكنها من ضمان تنفيذ القليلة دون استعمال النُقود القانونيّة ما عدا فيما يتعلّق بعمليات الدّفع الّتي تتمّ خارج دائرتها لنقدية ذلك فهي تسعى للحدّ من تحويل نُقودها إلى نُقود قانونيّة وإن اضطرت ذلك فهي تعمل أن يكون هذا التحويلي أدنى الحدود وهذا لا ينطبق فقط بالنسبة لمراسلي الخزينة العمومية وإنّما الجميع المنخرطين بالدّائرة النّقدية من مؤسسات وخواص ومُحاسبين عمومومُحصّلي الضّرائب وغيرهم ممّن لديهم حسابات بريدية جارية وكلّ هذا من شأنه أن يُوّدي إلى تحويل الأموال من حساب جاري إلى حساب آخر دون استعمال نُقود البنك المركزي إنّ هذا التّنظيم في عملية الدّفع يُمكن للخزينة من الاحتفاظ بمستوى مُعيّن من السّ يولة لموجهة كلّ للعمليات الخارج دائرتها النّقدية بما أن السّ يولة النّقدية المتاحة للخزينة العمومية تُعتبر من جهة نظر لية كحقوق على الخزينة فإنّ عمليات الدّفع والتّسديد الّتي تتمّ ضمن الدّائرة النّقدية للخزينة من خلال التحويلات الدّاخلية لهلي تأليلوديونية الّتي تحت الطّلب والخاصّة اتّجاه مراكز الصّكوك البريدية وبالتالي فهي تُؤثر على النُقود البريدية والكتلة النّقدية ويتمثّل هذا التّأثير في حالتين<sup>2</sup>:

**الحالة الأولى:** بافتراض أن الخزينة سوق تقوم بتسديد نفقة عامة تتمثل في أجور الموظفين لديهم حسابات بريدية جارية وعملية الدفع تستدعي جعل حساب هؤلاء الموظفين دائنا مقابل جعل حساب المحاسب العمومي المكلف بدفع هذه النفقات مدين، هذا التحويل يؤدي إلى زيادة رصيد حساب البريد والمواصلات على مستوى الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، وينتج عن ذلك خلق النُقود البريدية من خلال هذا التحويل وبالتالي تزداد مديونية الخزينة العمومية اتّجاه مركز الصكوك البريدية ومنه تزداد الكتلة النّقدية بنفس المبلغ باعتبار الودائع لدى مركز الصكوك البريدية هي مكونات الكتلة النّقدية.

**الحالة الثانية:** بافتراض أن الخزينة ستقوم بتحصيل إيراد معين وليكن ضريبة حيث يقوم الممول بدفعها عن طريق تحويل من حسابه البريدي الجاري إلى حساب المحاسب العمومي، هذه العملية تؤدي إلى جعل هذا الأخير دائن مقابل جعل حساب الممول مدينا وبالتالي ينخفض رصيد البريد والمواصلات على مستوى الوكالة المركزية للخزينة بنفس المبلغ المحول ومنه تتخفص الكتلة النّقدية وهو ما يمكن أن نسجله في هذا الصدد أن التغير في مديونية الخزينة تحت الطّلب له تأثير على الخزينة العمومية وعلى الكتلة النّقدية بما أن نسبة نُقود الخزينة ضمن المجمعات النّقدية ضئيلة مقارنة مع النُقود البنكية مما يجعل تأثيرها غير محسوس.

<sup>1</sup> - باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة - دراسة الخزينة مؤسسة مطاحن الحنّنة - الطّبعة الأولى، المسيلة، 2013، ص30.

<sup>2</sup> - أمنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص31-32.

إنّ التحويلات التي تتم بين مختلف المنتمين إلى الدائرة النقدية للخبزفة من خلال حساباتهم الجارية التي لا تؤثر على سيولة الخبزفة لأنها تتم في نفس الدائرة الأمر الذي لا يستدعي من الخبزفة العمومية تحويل نقودها إلى نقود قانونية غير أن علاقة الخبزفة بالدوائر الخارجية لدائرة البنك المركزي ودائرة البنوك التجارية يترتب عنها أما خلق أو توفير نقود الخبزفة من خلال تبادل السيولة وبالتالي تكون الخبزفة في هذه الحالة مضطرة لتحويل النقود الخطية الخاصة بها إلى نقود البنك المركزي أو العكس.

### سادساً ١: طرق تمويل الخبزفة العمومية

#### أ- التمويل النقدي للخبزفة العمومية:

ترتكز النظرية التقليدية للخبزفة العمومية على دورها كمتعامل مالي للدولة، أي أنها صندوق يجمع فيه كل إيرادات الميزانية ويقوم بدفع المصاريف الملزمة على الدولة كمتعامل غير بنكي في تسيير الخبزفة العامة، الديون العامة باللجوء إلى النظام المصرفي لتغطية جزء من حاجياتها للتمويل، أما التحليل الديناميكي للخبزفة العامة يؤكد على الصفة البنكية للخبزفة، فإنّه يُعتبر بنكاً ولأنّها لها إمكانية خلق النقود المعدنية وبذلك فهي تمويل نقداً جزءاً - ضئيل - من استخداماتها، إضافة إلى ذلك فإن الخبزفة العامة تحتوي على موارد عديدة (ودائع، قروض في السوق النقدي والمالي) منبعاها قد يكون نقدي أو مالي.

#### مساعداة البنك المركزي للخبزفة العامة:

تأخذ هذه المساعداة صفتين؛ مساعداة مباشرة وغير مباشرة.

- مساعداة مباشرة: هي موضوع اتفاق بين سلطات البنك والدولة، يخصص لها بند في ميزانية البنك المركزي قروض للخبزفة العامة.
- مساعداة غير مباشرة: تتمثل في ثلّاء رأء أو الأخذ لأجل لأذونات الخبزفة مساعداة للبنك المركزي للخبزفة العمومية وذلك بانتهاء سياسة السوق المفتوحة لأنشطة أي شراء سنداة في السوق النقدي.

#### ب- التمويل المالي للخبزفة العمومية:

إنّ هذه الطريقة من التمويل يتجسّد في ثلاث طرق هي:

- 1- إصدار أذونات الخبزفة مكتتبه من طرف الخواص والمجسدة موضوعياً.
- 2- إصدار قرض للدولة.
- 3- اللجوء إلى ودائع أو اكتتاب أذونات الخبزفة على الحساب الجاري من طرف صناديق الادخار.

نعلم أن الخبزفة العمومية تحتاج عادة إلى أموال لتغطية العجز الناتج عن تحقيق قوانين المالية السنوية، إذن الحاجة للتمويل، تتشملّ ن الخلل بين المورد والمصاريف بشكل مؤقت ونهائي.

ويبقى للخزينة دراسة الأسلوب الذي تحصل به على الأموال:

للجوء إلى الادخار علما أن هذا يؤدي إلى تحويل الادخار من السوق المالي، على استغراق وقت طويل حتى يتحقق. في حين أن التدخل في السوق النقدي يور النقد فوراً، أو اللجوء إلى الإصدار النقدي مع خطر الزيادة في الكتلة النقدية.

### الفرع الثاني: الميزانية العامة آلية أساسية لنظام عمل الخزينة العمومية

أولاً: تعريف الميزانية العامة

أ/التعريف الأول:

الميزانية عتبت أنها عبارة عن تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة في فترة ماقبله، أيضاً عرفت أنها المشرع الجزائري بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنوياً<sup>1</sup>.

ب/-التعريف الثاني:

الميزانية ميثاق مصادق عليه لطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة<sup>2</sup>.

ج/-التعريف الثالث:

هي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة ماقبله تخضع لإجازة من السلطة المختصة<sup>3</sup>.

د/التعريف الرابع:

«لها بيان تقديري مالي يأمك للحكومة أن تنفقه، أو تجببه خلال سنة واحدة»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> - حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 75.

<sup>3</sup> - سوزي عدلي ناشد للمالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص 273.

<sup>4</sup> - دغمان زويبر للمالية العامة، محاضرات لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2016-2017، ص 98.

ثانياً اأبادئ الميزانية العامة

أ/ مبدأ السابقة نوية للميزانية:

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والتأريض لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية، منتظمة كل عام. ويعني هذا المبدأ أيضاً أن الميزانية يتأهب أنر باعتماد سنوي من السابقة لطة التشريعية ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة.

ب/- مبدأ وحدة الميزانية:

قصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن الأجهزة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السابقة التشريعية<sup>1</sup>.

ج/- مبدأ العمومية:

ويقضي هذا المبدأ بإظهار كافة الإيرادات وكافة المصروفات (النفقات) مهما كان حجمها، بحيث يتضح جلياً جميع عناصر الإيرادات وجميع عناصر المصروفات دون أن تتم المقاصلة بين المصروفات والإيرادات وإظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الإيرادات أو زيادة الإيرادات عن المصروفات<sup>2</sup>.

د/- مبدأ التوازن:

كان مبدأ التوازن في الجزائر مرتبطاً بمخطط سنوي أو المتعدد لسنوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المادة 01 من قانون 07 جويلية 1984) قانون مالية إذن يحدد طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها في إطار التوازنات العامة المسطرة في هذه المخططات لكن توازن الميزانية المحض يحد على العلاقة الموجودة بين رصيد الموارد النهائية (خارج الاقتراض) والنفقات النهائية (نفقات التسيير) ونفقات التجهيز للميزانية العامة للدولة<sup>3</sup>.

ه/- مبدأ عدم التخصيص:

بمعنى لا يجوز تخصيص إيرادات معينة ذاتاً لتغطية نفقة معينة، بل أن مجموع الإيرادات يجب أن يغطي مجموع النفقات على وجه الشروع.

<sup>1</sup> - دغمان زويبر، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

<sup>2</sup> - حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

<sup>3</sup> - دنيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

لا يجوز لأن تُخصَّص الرُّسوم القضائية لنفقات المحاكم، ورُّسوم المطارات لنفقات الطيران<sup>1</sup>.

### ثالثاً قواعد الميزانية العامة<sup>2</sup>

#### أ/ قاعدة وُضوح الميزانية:

حتى تُسهَّل الأمور على كلِّ من البرلمان وكذلك المصالح المعنية بتنفيذها يجب أن تعرض كافة البنود المتعلقة بالإيرادات أو النفقات وفق أسس وقواعد معروفة ومعلومة مع شرط أن تتسم بالبساطة والوضوح وأن لا يتغير هذا الأساس من سنة إلى أخرى.

بعبارة أخرى يجب أن تكون الميزانية مبنية بطريقة مفهومة وواضحة وبعودها متناسقة لتجنب كل ما من شأنه أن يضعني عليها الغموض أو الإبهام لذا تجد كافة العمل تعتمد على نظام واحد من سنة لأخرى يتماشى والنظام المحاسبي ولا نغيره إلا بموجب القانون.

كما أن هذا المبدأ من شأنه أن يساعد على قراءة البيانات التي تحتوي عليها الميزانية من جهة ومقارنة بيانات السنوات السابقة لأنها مبنية بنفس الكيفية.

#### ب/- قاعدة دقة الميزانية:

إذ أن أي انحراف بين البيانات المتوقعة والبيانات الحقيقية من شأنه أن يؤثر على الدولة في المجال المالي والاقتصادي، لأن الحكومة قد بنت برامجها على توقعات خاطئة، الأمر الذي سيجبرها إلى إعادة التقدير حتى تقترب إلى الحقيقة ولكن بناءً على مبدأ الإذن المسبق ستضطر الحكومة من جديد إلي تقديم هذه التقديرات الجديدة للبرلمان للمصادقة عليها لأنه كما جاء تعريف الميزانية على أنها "تقدير وترخيص" في نفس الوقت.

لذا وحتى تكون للميزانية مدلول يجب أن تراعي الدقة في التقدير كل من الإيرادات والنفقات، وهذه الدقة تترجم في بعض الأحيان لعل أن علامة صدق على توجيهات السلطة التنفيذية وسياستها.

#### ج/- قاعدة مرونة الميزانية العامة:

بمألنَّ الميزانية مجرد توقع البيانات مهما كانت دقيقة فإنها تكون مضبوطة بشكل قاطع حتى تتكيف مع التغيرات التي يمكن أن تحدث فيجب أن تتميز بنوع من المرونة وهذا التدارك ما لم يكن في الحساب خاصة وأن النفقات يتم بناءً على قوانين صدرت في الماضي بينما الإيرادات تتخذ بما سيقع مستقبلاً، كما يجب توفير نوع

<sup>1</sup> - أبو منصف مدخل التنظيم الإداري المالية العامّة، الجزائر، (د.ت)، ص 90.

<sup>2</sup> - أمانة قادري، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

من التشريعات المجدد للإتفاق حتى لا ترجع الحكومة إلى البرلمان لتصحيح كل كبيرة وصغيرة لذا نجد أن قوانين المالية لبعض الدول تعمل على تحويل ونقل الإعتمادات داخل الباب الواحد.

#### د/- قاعدة علانية الميزانية:

تعرف هذه القاعدة كذلك "مبدأ النشر" وأساسها يرجع إلى الدولة الديمقراطية وإلى ذلك الصراع بين السلطة وأفراد المجتمع، حيث لا تكفي أن تعرض الميزانية على البرلمان وإن كان هو الممثل للشعب بل يجب أن يكون الرأي العام على اطلاع لمراحل إعدادها وكذلك تنفيذها، بل وحتى علانية مناقشتها من طرف البرلمان. ومن مزايا علانيتها نجد أنها تعطي الفرصة بكل المعنيين والمختصين من الإدلاء بأرائهم، بالإضافة إلى أنها تمكن أعضاء البرلمان من تحضير تدخلاتهم في فترة مناقشتها زيادة على أنها تسمح للرأي العام من معرفة برنامج الحكومة للسنة المقبلة وخاصة وأنه هو المعني بالدرجة الأولى بها لأنه هو الخاضع للضريبة إضافة إلى ذلك هو المستفيد من الإتفاق العمومي وكذا زيادة ثقة المواطن في كل من الحكومة والبرلمان. إلا أن هذه العلانية لا تعني المساس بمصلحة الدولة فهناك بعض البنود لا تناقش علانية و طرحها للعامة لا يكون بالتفصيل مثل ما يتعلق بالشؤون الحربية، إن درجة علانية الميزانية تتماشى وما وصل إليه النظام السياسي، أن تصبح شفافية حيث هناك علاقة طردية بين هذا المبدأ والمستوى الديمقراطي الذي وصل إليه المجتمع للحد من البيانات التي تحتكر من طرف السلطات التنفيذية (دون سواها) تتعلق منها على الخصوص بالحسابات الخاصة بالخزينة.

#### رابعاً: الأعران المكلفة بتسيير الخزينة العمومية

يتطلب تنفيذ الميزانية العامة للدولة القيام بعمليات مالية، والذي يقوم بهذه العمليات، هما الأمر بالصرف والمحاسب العمومي.

أ/الأمر بالصرف:

#### 1/ مفهوم الأمر بالصرف:

عرف الأمر بالصرف بأنه الشخص الذي يعمل باسم الدولة والمجموعات المحلية أو المؤسسات العمومية هي عملية التعاقد وبتصفية دين الغير أو قيمته أو بتحصيل الإيرادات العامة ويأمر بصرف النفقات وفي هذا الإطار يتحقق من حقوق الهيئات العمومية<sup>1</sup>، بحكم المادة 25 من قانون 21 و 90 الأمر بالصرف كل شخص يؤول لتنفيذ العمليات المشار إليها في المواد 16، 17، 19، 20، 21 من نفس القانون<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>2</sup> - قانون 90-21، المادة 23، مرجع سبق ذكره للجريدة الرسمية، العدد 35، ص 1134.

2/ أنواع الأمر بالصدّ رف:

نصّت المادة 25 من قانون 90 أن 21 هـ ناك آمرين بالصدّ رف ليبدّل أو أساسين إمّا آمرين بالصدّ رف ثانويين<sup>1</sup>.

2-1 الأمر بالصدّ رف الرّئيسي:

بناءً على نصّ المادة 26 مع مراعاة أحكام المادة 34 فإنّ الآمرين بالصدّ رف الأساسيين هم: المسؤولون المكلفون بالتسيير المالي للمجلس الدّستوري والمجلس الشّعبي الوطني ومجلس المحاسبة. - الوزراء.

الولاية عندما يتصرّفون لحساب الولاية.

رؤساء المجالس الشّعبيّة البلدية الذين يتصرّفون لحساب البلديات.

- والنسب والمعيّنون قانوناً على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقّة.

المسؤولون المعيّنون قانوناً على مؤسسات عمومية ذات طابع إداري.

- المسؤولون على الوظائف المحدّدة في فقرة 02 من المادة 23 أعلاه<sup>2</sup>.

2-2 الأمر بالصدّ رف الثّانوي:

نصّت المادة 27 من قانون 90 إلى 21 أنّ الأمرين بالصدّ رف الثّانويين مسؤولين بصفّتهم رؤساء المصالح غير الممركزة على الوظائف المحدّدة في المادة 23<sup>3</sup>.

2-3 الأمر بالصدّ رف الوحيد:

نصّ الولي كأمّر بالصدّ رف الرّئيسي الوحيد بالنسبة لتنفيذ ميزانية الولاية وهو مكلف عن تنفيذ البرامج ليميل إلى المركزية للتجهيز العمومي المقرّر إنجازها على مستوى الولاية عن طريق تمويل نهائي من الميزانية العامة للدولة لأنّه هو المسؤول المباشر عن ذلك<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - قانون 90-21، المادة 25، مرجع سبق ذكره في الجريدة الرّسمية، العدد 35، ص 1134.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، المادة 26، ص 1134.

<sup>3</sup> - مرجع نفسه، المادة 27، ص 1134.

<sup>4</sup> - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

## 2-4 الأمر بالصّدّ رف موقوفّ ض أو المستخلف:

حسب نصّ المادة 28 من قانون 90-21 في حالة غياب أو مانع، يكفّر استخلاف الأمرين بالصّدّ رف في الأداء بعد تعيين يّ عدّ قانوناً ويّ بلّغ المحاسب العمومي المكلف بذلك<sup>1</sup>.

وشدّ روط تفويض الصّدّ للاحيات هي<sup>2</sup>:

أن يكون أمرًا بالصّدّ رف.

أن يكون التفويض في حدود اختصاص الأمر بالصّدّ رف.

أن يكون تفويض الإمضاء لصالح مّ وظّف مّ رسّ مّ، وهذا التفويض خصي يزول بمجرد انتهاء مهام أحد طرفيه.

أن يكون مّ وظّف مّ موضوعاً تحت السّدّ لطة الإدارية المباشرة للأمر بالصّدّ رف.

الأمر بالصّدّ رف المفوض لصالحه يّ نفذ العمليات المالية ولكن تبقى المسؤولية تابعة للأمر بالصّدّ رف الأصلي، وتنتهي مهام الأمر بالصّدّ رف بالتفويض بنهبطيفة الأمر بالصّدّ رف الأصلي أو الموظّف.

## 3/ مهام الأمر بالصّدّ رف:

يّعتبر الأمر بالصّدّ رف المسؤول المباشر عن ضمان السير الحسن لوحدات القطاع العام عن طريق تنفيذ ميزانية الهيئة العمومية المكلف بتسييرها تطبيقاً لمبدأ الفصل ما بين مهام الأمر بالصّدّ رف والمحاسب العمومي يّ يلتزم بمثابة العمود الفقري لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر، يختصّ الأمر بالصّدّ رف بتنفيذ المراحل لإدارية للعمليات المالية، حيث يقوم بتنفيذ إجراءات الالتزام، التصفية وإصدار سند الأمر بالدفع من جانب الدفقات، أمّا من جانب تنفيذ الإيرادات وميقا الأمر بالصّدّ رف بتنفيذ مرحلة الإثبات والتصفية وتحرير سند بالتّحصيل<sup>3</sup>.

## ب/- المحاسب العمومي:

### 1/- مفهوم المحاسب العمومي:

لقد عرف مرسوم 14 أكتوبر 1965 أنّّه يّ عدّ مّ حاسباً عموميّاً كلّ موظّف أو عون أسند إليه إنجاز العمليات المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم<sup>4</sup>. حسب المادة 33 من قانون 90-21

<sup>1</sup> - قانون 90-21، المادة 28، مرجع سبق ذكره في الجريدة الرسمية، العدد 35، ص 1134.

<sup>2</sup> - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>3</sup> - شلال زوهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للولة أطروحة دكتوراه، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص 106.

<sup>4</sup> - علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المتعلق بالمحاسبة العمومية، المشرع الجزائري يعرف المحاسب العمومي على أنه حاسباً عاماً مومياً في مفهوم هذه الأحكام، كل شخص يعين قانوناً للقيام، فضلاً عن العمليات المشار إليها في المادتين 18 و22 بالعمليات التالية<sup>1</sup>:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.
- ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها.
- تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد.
- حركة حسابات الموجودات.

## 2- تصنيف المحاسب العمومي:

تطلق على المحاسبين العموميين له علاقة مباشرة بالتقييم الإداري المالي للدولة، حيث يمكن التمييز ما بين الأصناف التالية للمحاسبين العموميين:

### 2-1 المحاسب العمومي الرئيسي:

وهو المحاسب الذي يكون مسؤولاً كلياً بإجراء القيد النهائي في سجلات المحاسبة للعمليات المالية للدولة، حيث يقوم بإعداد حساب التسيير الذي يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة.<sup>2</sup>

### 2-2 المحاسب الثانوي:

ورد ذكرهم في المادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 حيث يتولى المحاسب الثانوي تنفيذ عمليات الخاصة بالإيرادات والنفقات لفائدة المحاسب الرئيسي الذي يقوم بدوره شهرياً بتدقيق ودمج القيود سبباً على ما قام بها المحاسب الثانوي، فحسب هذه المادة المحاسب الثانوي للدولة هو كل محاسب يمتلك صفة تنفيذ نوع محدد من مجالات وهي<sup>3</sup>:

- قابض الضرائب.
- قابض الجمارك.
- أمناء خزائن خزينة ما بين البلديات.
- قابض ألاك الدولة.
- محافظو الرهون.
- أمناء خزائن المراكز الاستشفائية الجامعية.

<sup>1</sup> - قانون 90-21، المادة 33، مرجع سبق ذكره، ص 1134.

<sup>2</sup> - شلال زوهير، مرجع سبق ذكره، ص 109.

<sup>3</sup> - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

أمناء خزائن القطاع الصّحي.

### 3/- مهام المحاسب العمومي:

يُعتبر المحاسب العمومي عوناً من أعوان الرقابة على تنفيذ العمليات المالية للدولة، لأنه مكلف بتطبيق رقابة أثناء تنفيذ الميزانية، فهو مطالب بالتحقق من مشروعيات الأمر بالتّحصيل وسندات الأمر بالصّرف وطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها قبل تنفيذها، في المرحلة الأخير من تنفيذ الميزانية يقوم المحاسب العمومي بتنفيذ مرحلة تحصيل الإيرادات وتسديد الذّفات المرخصة في الميزانية، يُعتبر المحاسب العمومي العون المكلف قانوناً بعبارة وحراسة تداول الأموال والقيم العمومية<sup>1</sup>.

### خامساً الأطراف الخارجية المتدخلّة في رقابة الخزينة العموميّة

#### أ/- المراقب المالي:

#### 1/- تعريف المراقب المالي:

يتمّ تعيينه من طرف وزير المالية من بين الموظفين بصفة العامّة للميزانية من أجل مراقبة إجراءات الانقراض للذّفات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة، حيث يقوم بالتحقق من مشروعية العمليات التي يقوم بها الأمر بالصّرف قبل عقد الذّقة بصفة نهائية<sup>2</sup>.

#### 2/- مهام المراقب المالي:

المواد 58، 59، 60 بصفة مبدئية ووظيفة المراقب المالي وأعطت له مهمّة المراقبة المسبقة لعمليات الذّفات فهو لا يتدخل في الإيرادات، فالمادة 58 حدّد مهام المراقب المالي<sup>3</sup>:

عليه أن يراقب عملية الالتزام، فالذّولة لا يمكن أن تلتزم في حدود ما طابقت القانون وهي مسؤولية كبيرة من لقاء على عاتق الأمر بالصّرف لأنه يتصرّف باسم الذّولة. أن يتأكد من صدق الالتزامات التي يقرّها (نظراً لصدق القانونيّة). أن يتحقّق من وجود اعتمادات كافية لتغطية العملية الملتزم بها. من مساعدة الأمر بالصّرف وتقديم الإرشادات الضرورية التي تيسرها والخاصّة بعمليات تنفيذ الذّفات. - تقديم معلومات وإحصائيات دورية خاصة بالالتزامات ومستوى الاعتمادات لوزير المالية شهرياً أو سنوياً في إعادة تنظيم العمل.

<sup>1</sup> - شلال زوهير، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 113.

<sup>3</sup> - إسماعيل جوامع، فائزة بركا حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني، يومي 06-07 ماي 2012، ص 12.

ب/- المفتشية العامة للمالية:<sup>1</sup>

1/- تعريف المفتشية العامة:

المفتشية العامة للمالية هي بيئة مستقلة هي هيئة مستقلة للرقابة تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، وتصنف رقابة المفتشية العامة للمالية ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسبة من خلال ما تم دفعه أو تحصيله ولذلك فهي تتم بعد تنفيذ الموازنة وهي لذلك ليست تأشيرية، وإنَّ ما تحقيقيه حسابية من ناحية ودراسة علمية من ناحية أخرى.

2/- صلاحيات المفتشية العامة:

للمفتشية العامة للمالية صلاحيات جد واسعة فبالإضافة إلى مراقبة صحة وانتظام وسلامة العمليات المحاسبية نذكر:

- حسن استعمال التجهيزات الموجودة تحت تصرف المؤسسة.
- فحص العمليات التي يقوم بها أعوان التنفيذ.
- التأكد من التطبيق القانوني للنصوص والأحكام التشريعية السارية المفعول.
- مراقبة التسيير والوضع المالي للمؤسسة.
- إعداد تقرير سنوي خاص بالمفتشية يقدم للوزير المكلف بالمالية.

ج/- مجلس المحاسبة:

1/- تعريف مجلس المحاسبة:

لقد أسس مجلس المحاسبة بموجب دستور 1976<sup>1</sup> مهمته في مراقبة كل العمليات المالية للدولة، وقد تم تأسيس هذه الهيئة ميدانياً عام 1980<sup>2</sup> وخضع في تسيير المتغيرات المتابعة كالتالي:

القانون 80-05 المؤرخ في فاتح مارس 1980 الذي أعطى له الاختصاص الإداري والقضائي لممارسة رقابة شاملة على الجماعات والمرافق والمؤسسات والهيئات التي يسدُّ الأموال العمومية أو تستفيد منها مهما يكن الوضع القانوني<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رابح محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

<sup>2</sup> - القانون 80-05 المؤرخ في 01 مارس 1980 المتعلق بممارسة وظيفة الرقابة من طرف مجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 10، ص 338.

القانون 90-32 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الذي حصر مجال تدخله حيث استثنى من مراقبته المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و جرده من صلاحياته القضائية<sup>1</sup>.

المادة 170 من التعديل الدستوري لسنة 1996 (مدرجة في الفصل الخاص بالرقابة): «يؤسس مجلس محاسبة يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، يعد مجلس المحاسبة تقريراً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية»، يحدد القانون صلاحيات مجلس المحاسبة ويضبط تنظيمه وعمله وجزاءات تحقيقات<sup>2</sup>.

## 2/- صلاحيات مجلس المحاسبة:

لقد أسندت إلى مجلس المحاسبة اختصاصات واسعة رسمية بالصدّ للاحيات القضائية والصدّ للاحيات الإدارية، فإنّ مجلس المحاسبة يمارس صلاحيات قضائية وإدارية والاختصاصات القضائية تتمّ على الترتيب الآتي:

مراجعة الحسابات الإدارية التي يقدّمها الآمرون بالصدّ رف للمجموعات وتختتمها بواسطة التصريح بالتطابق.

تصفية حسابات المحاسبين العموميين أو قد يّفوّض ذلك إلى الجهة الإدارية.

- الموافقة على حسابات محاسبى المؤسسات الاشتراكية<sup>3</sup>.

## ساداً 1: العوامل المؤثرة في الخبزفة العمومية

### 1/- الحوكمة:

يُعرف الفساد الإداري هو سوء استخدام الصدّ لطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقّق حينما يتقبّل الموظف الرّسمي الرّشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها.

وقد عرفّ به البعض بكونه هو استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير

مشروع<sup>4</sup>.

التي يجب مراعاهتها عن طريق الأطراف الرّئيسية في مجال الرّقابة على المؤسسات العمومية ذات الطّابع ري، إلاّ أنّ الأطراف تكون فعّاليتها مُمكنة كلّما كانت درجة استقلاليتها عن أطراف التّنفيذ والمحاسبة، وأيضاً كلّما توفّر القمالمهلات والآليات الحقيقية من أجل اكتشاف الخطأ ولم يتحوّل نشاطها إلى مجرد هيئات

<sup>1</sup> - القانون 90-32 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990.

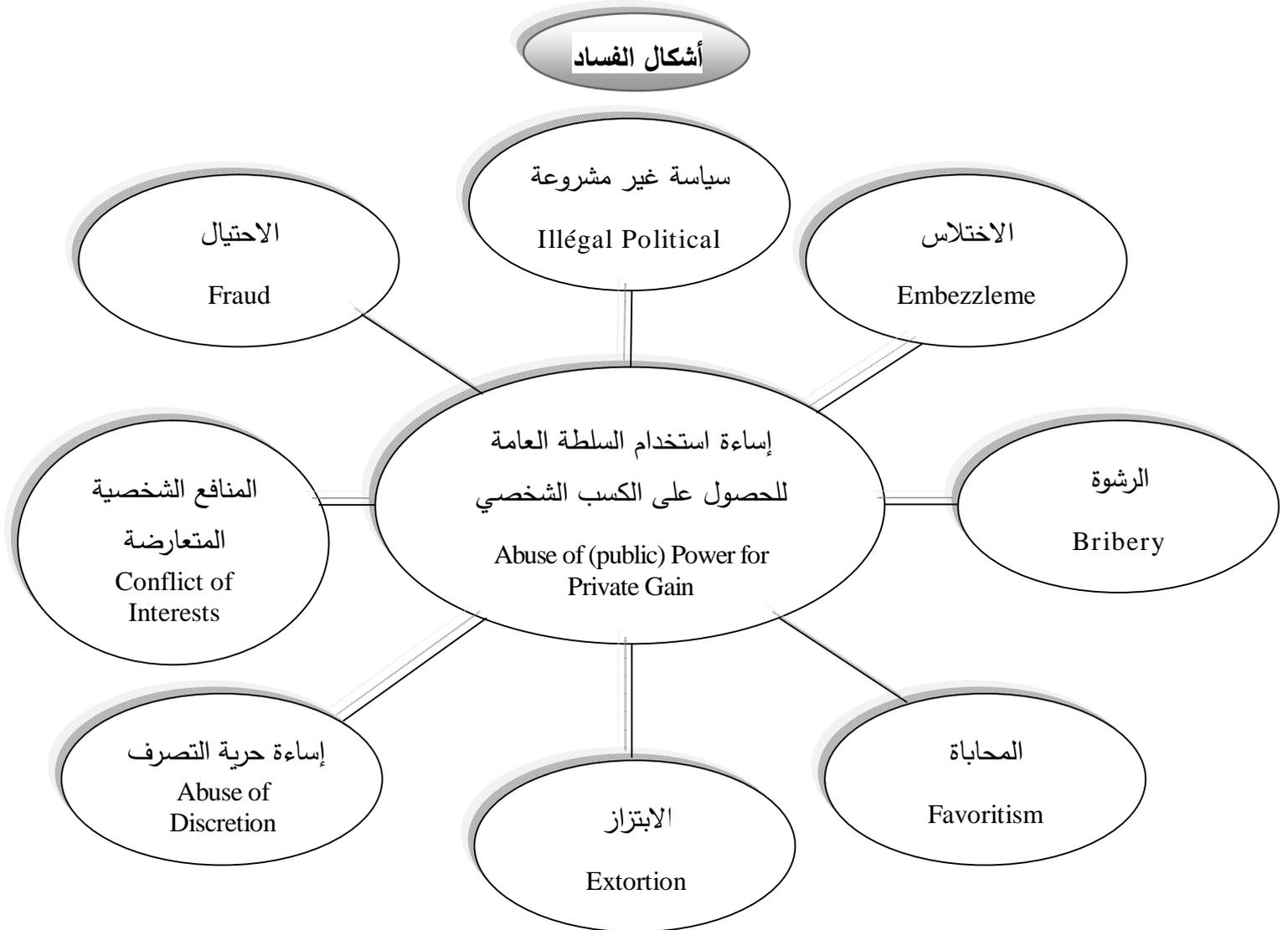
<sup>2</sup> - المادة 170 من التعديل الدستوري لسنة 1996 المعدّل بقانون 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 للجريدة الرّسمية، العدد 25.

<sup>3</sup> - علي زغندود، مرجع سبق ذكره، ص 169-170.

<sup>4</sup> - أمير فرح يوسف الحوكمة ومكافحة الفساد، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص 158-159.

صادق في مرحلة بـعدية على قرارات الأمرين بالصدّرف ولا تُصبح أيضاً طرفاً في تلك الهيئات التنفيذية حينما يجد مصلحته معها<sup>1</sup>.

الشكل (1) أهم أشكال الفساد.



Global Dynamics of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member States Build : Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienne, Oct, 2002, p3

<sup>1</sup> - رابيس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

ب/- التّضخم:

هو حركة صعودية للأسعار تتصّف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، له للزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبيًا، أو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي، أو وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية<sup>1</sup>.

هو عائق توازن يعقّبها اختلال في التوازن بني المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني وعلى ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، وإما إلى اختلال التوازن بين السيولة النقدية، والطلب على تلك السيولة هذا "الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتعكس على عناصر النظام الأخرى وتؤدي إلى ظهور التضخم<sup>2</sup>.

وللقيام بمعالجة هذه الظاهرة توجد عدة وسائل وأدوات مختلفة ومن بينها جند السياسة المالية الطّريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط نفقاتها وتدابير وسائل تمويلها، كما يظهر في الموازنة.

كما أن يروهنّ السّياسة المالية هي مجموع من السّياسات المتعلّقة بالإيرادات العامّة والنفقات العامّة بقصد تحقيق أهداف محددة<sup>3</sup>.

تتّجه السّياسة المالية إلى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق العام، وزيادة الضّرائب مع التّكوين فائض الميزانية لامتناسص جلبالقوّة الشّرائية، ولتحقيق هذا الفائض تُحاول الدّولة أن تضغط مصروفاتها المختلفة وبذلك يقلّ حجم الإنفاق الكلي، كما تُحاول أيضًا أن تزيد من إيرادات الضّرائب<sup>4</sup>.

ونجد أن الزيادة في حجم الضرائب تنقسم إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة بالنسبة للضرائب المباشرة عندما يكون هناك تضخم يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات من عرضها وهنا تستعمل الضرائب المباشرة من أجل تقييد الطلب ويكون من خلال فرضها على الدخل الموجهة للاستهلاك الكمي أو نحو الاستثمارات في المباني الضخمة، أما فيخلص الضرائب غير المباشرة أن هذا النوع يمد للخبزينة العامة إيرادات وباستمرار نحو سنة كاملة ويصعب التهرب منها وتتم الاستفادة منها وتوظيف فعاليتها في معالجة التضخم من خلال ربطها بالعملية الاستهلاكية لأنّ هذه العملية تستوجب مرونة في الضرائب بحيث التخفيض والرفع في أسعارها على المواد الاستهلاكية يجب أن يتماشى حسب ارتفاع الطلب على هذه المواد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، التّضخم والكسامؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطّبعة الأولى، عمّان، 2011، ص32، 33، 252، 253.

<sup>2</sup> - أمانة قادري، مرجع سبق ذكره، ص37.

<sup>3</sup> - مصطفى جاب الله، ياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النّمو واستهداف التّضخبطبعة الأولى، عمّان، 2018، ص82.

<sup>4</sup> مجدي عبد الفتّاح سُلَيْمان علاج التّضخم والرّكود الاقتصادي في الإسلامار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2002، ص113-114.

<sup>5</sup> - أمانة قادري، مرجع سبق ذكره، ص37.

ج- التنمية الاقتصادية:

هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية من أجل مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها قدر المستطاع<sup>1</sup>.

هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج خلال إنماء المهارات والطاقت البشرية وخلق تنظيمات أفضل، تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه<sup>2</sup>.

وتعتبر الزيادة في الإيرادات هذا دلالة على أن هناك تنمية اقتصادية فعالة وتظهر دور الخبزينة العمومية في تنمية عدة مجالات كارتفاع دخل الأفراد أي التحسن في المعيشة وقيام الدول بتوسيع الهياكل القاعدية كما تعتمد على الجباية البترولية في تنمية مواردها وهذا للحصول على إيرادات كبيرة وتغطي نفقاتها حيث أن الجباية تعتبر المصدر المهم لتطوير التنمية ومنه تكون الدولة لم تعتمد على قطاع واحد مثلا نجد القطاع العائلي فيعود على الخبزينة من خلال الاقتطاع من بعض الأفراد الذي لهم ضرائب بطرقها الخاصة أو عن طريق الاستثمار المباشر كإقتناء الأراضي واستغلالها أحسن استغلال، وحتى تتجح التنمية يجب مراعاة عدة أمور كتحديد برامج تحتاج تنمية ومقارنتها مع حاجات المجتمع والتخطيط لها لتنمية هذه المشاريع على أكمل وجه وتحقيق أهداف المرسوم كالاكتفاء على الإنتاج المطي<sup>3</sup>.

د- الاستثمارات:

هو الترك أو التخلي عن المنفعة الحالية بهدف الحصول على تلك المنفعة في المستقبل، عملية إضافة لرأس المال ومن ثم يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المشاريع الحالية وتزداد هذه العملية عندما تكون العوائد محقة كبيرة في ظل الظروف عدم التأكد قليلة<sup>4</sup>.

تتولى الخبزينة العمومية عملية تمويل التنمية من عدة طرق وهذا من أجل الحفاظ على الاقتصاد الوطني، ومن بني هذه العمليات التمويلية نجد:

الاستثمارات التي يتم تمويلها عن طريق موارد الميزانية في شكل قروض وتسبيقات تمنحها الخبزينة العمومية على شكل قروض نهائية إلا أن الدولة مرت بفترة إصلاحات وتعتبر فترة (1962-1970) الخبزينة في

<sup>1</sup> - مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص178.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الأبي، التنمية الاقتصادية دار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص20-21.

<sup>3</sup> - أمنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>4</sup> - عطلي الزبون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص15.

حالة تدهور أي لم تشهد هذه الفترة تدخلات من الخزينة في تمويل الاستثمارات وغيرها حيث لجأت إلى تفعيل القطاع المصرفي، وأما بعد هذه الفترة ساءّ الفة الذكر تدخلت الخزينة بمنح قروض طويلة الأجل للمؤسسات العمومية وقيامها بعملية الهيكلة وفي هذه الحالة لجأت الخزينة إلى البنك المركزي لعدم قدرتها على تغطية احتياجات القطاع العمومي<sup>1</sup> الميزانية العامة بحالات عجز أو فائض:

- ففي حالة العجز تقوم الدولة بالتدخل السريع بتدعيم القطاع الفلاحي وتتخلى الخزينة عن تمويلها لاستثماراتها للمؤسسات العمومية وببلاّلي تتخض نفقاتها وتزيد إيراداتها المتنوعة.
- أما في حالة ارتفاع عجز الميزانية يكون دور الخزينة العمومية في انتقال اقتصاد الجزائر من اقتصاد القرض إلى اقتصاد يعتمد على الاستدانة عن تدخلها كأكبر مقرض ومستثمر.

ويؤدي تناقص استثماراتها إلى عدة مشاكل في اقتصاد الجزائر وببلاّلي تصبح تنمية وإنجاز المشاريع الاستثمارية في تدهور وحتى يتم تحقيق للأمية، وخاصة في المجال الصناعي تقوم الدولة بتوفير وسائل إنتاجية ومواد أولية ضرورية<sup>1</sup>.

### سابعاً الحسابات الخاصّة بالخزينة

هذه الحسابات الخارجة عن الميزانية العامّة للدولة وكانت لا تُذكر في القوانين المالية كونها عبارة عن حسابات مؤقتة لصندوق الخزينة ولا تُعتبر نفقات ولا إيرادات حقيقية، فهي تفتح بموجب قانون المالية وتحتوي على الأصناف التي ذكرها قانون 07 جويلية 1987 في مادته 48 التي تذكر الحسابات التجاريّة، وحسابات التّخصيص الخاص، حسابات التّسبيقات، حسابات القروض وحسابات التّسوية مع الحكومات الأجنبيّة<sup>2</sup>.

#### أ/- الحسابات التجاريّة:

نصت المادة 54 من قانون 07 يوليو (جويلية) 1984: تدرج في الحسابات التجاريّة من حيث الإيرادات والنفقات المبالغ المخصصة لتنفيذ عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة، بصفة استثنائية<sup>3</sup>.

#### ب/- حسابات التخصيص الخاص:

نصّت المادة 56: «تدرج في حسابات التخصيص الخاص، العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أمانة قادي، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

<sup>2</sup> - دنيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>3</sup> - القانون 84-17، مرجع سبق ذكره، المادة 54، ص 1046.

<sup>4</sup> - المادة 56، مرجع نفسه، ص 1046.

ج- حسابات التسبقات:

نصّت المادة 58 في حسابات التسبقات عمليات منح التسبقات أو تسديدها التي يُرخص للخبزفة العمومية بمنحها في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض»<sup>1</sup>.

د- حسابات القروض:

نصّت المادة 59: «تدرج في حسابات القرض، القروض الممنوحة من طرف الدولة في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض:

- إما في إطار عمليات الجديدة.

- أو في إطار تدعيم التسبقة»<sup>2</sup>.

هـ- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية:

نصت المادة 61: «تدرج العمليات المنجزة تطبيقاً للاتفاقيات الدولية المصادقة عليها قانوناً، في حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - القانون 84-17، مرجع سبق ذكره، المادة 58، ص 1046.

<sup>2</sup> - المادة 59، مرجع نفسه، ص 1046.

<sup>3</sup> - المادة 61، مرجع نفسه، ص 1047.

## المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة للخبزفة العمومية:

سنعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الخبزفة العمومية وقم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول يتناول بعض الدراسات الأجنبية والعربية وواقعها في البيئة الجزائرية وأما المطلب الثاني يبين الأهداف الدراسات والأساليب المستخدمة.

### المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

#### الفرع الأول: الدراسات الأجنبية

**1-Bloch-Lainé François(1951) Introduction à une étude du Trésor public en France. In Revue économique, volume 2.**<sup>1</sup>

بحيث كانت صيغة الاشكالية هذه الدراسة على نحو التالي والذي ممكن أن يكون هو ما إذا كان هذا التركيز الأفقي، وهذا التركيز العمودي لهما نفس الأهمية؟

تطرق الباحث إلى دراسة الخبزفة الفرنسية وهذا في سنة 1951 حيث هدف من هذه الدراسة هو الحفاظ على سوء الفهم الذي يعيق مفهوم الموضوع (الخبزفة العمومية) حيث وضع من خلال الدراسة أن الخبزفة العمومية في فرنسا تدرس على التوالي دورها الإداري الداخلي (أي الوظائف الإدارية) التي تقوم بها، وكذا دورها الإداري الخارجي، (أي المهام الإشرافية) التي تمارس على جميع الأنشطة المالية التي تمثل فيها السلطة العامة دورها الاقتصادي.

ووضحناً الخبزفة الفرنسية على عكس الخبزفة البريطانية هي خدمة مصرفية كاملة حيثم البحث عن الاستقلال بتركيز واحد في كل مرة أفقي وعمودي من جميع الخدمات التي تتفق إدارة المال العام، حيث تم للأوصل إلى حل هذه الإشكاليين هماًها والأذي لا يزال أساسياً هو التركيز الأفقي أي من الضروري إعطاء الخزانة السيطرة على جميع الإيرادات والمصروفات التي يبدؤاًها تهم السلطات الإدارية لتقديم حسابات مركزية.

#### الفرع الثاني: الدراسات العربية (الجزائرية).

**1- سخري سفيان بعنوان النظام القانوني للخبزفة العمومية، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق الجزائر السنة 2013/2012.**<sup>2</sup>

بحيث كانت صيغة إشكالية الدراسة على نحو التالي الصعوبة وضع مفهوم شامل الخبزفة العمومية في ظل تعدد مهام المنوطة بها خاصة مرتبطة بتدخل الدولة في ميدان الاقتصادي؟

للأسفة المتبعة اعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بحيث هي عبارة عن دراسة تحليلية وصفية حيث يتم عرض النصوص القانونية وكذا الآراء فقهية تناولت هذه دراسة محورين.

المحور الأول يتعرض إلى صعوبة ضبط مفهوم الخبزفة العمومية في الميدان الميزاني هماًأ المحور الثاني يتناول مسألة صعوبة التحكم في مجال تدخل الخبزفة العمومية في ميداني المالي.

<sup>1</sup> -Bloch-Lainé François 'Introduction à une étude du Trésor public en France. : Revue économique, volume 2 Année 1951 p130-146..

<sup>2</sup> - سخري سفيان، النظام القانوني للخبزفة العمومية، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، الجزائر، 2013/2012.

بحيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية صعوبة تحديد مفهوم الخزينة العمومية وكذا ضرورة فصل بين عمليات الميزانية وعمليات الخزنة بوطاً ما تدخل الخزينة في الاقتصاد، تدخلها في ما يخص وضمانات الدولة وكذا بروز مراسلي الخزينة كآليات تمويل وممارسة الميزانية الجزائرية تتمثل في صندوق ضبط الإيرادات، خاصة القانون الجزائري فدوره الأساسي تمويل عجز الخزينة إضافة إلى تخفيض المديونية العمومية.

**2- تومي سلامي، بعنوان ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، دراسة الحالة الجزائر الفترة ما بين 2000/1993.<sup>1</sup> بحيث كانت صيغة إشكالية على نحو التالي، ما مدى فعالية ميزانية الدولة في تجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟**

وهنا بالدراسة المتبعة اعتمدت على المنهج الوصفي استعراض المفاهيم أساسية حول سياسة الاقتصادية والسياسة المالية، ومنهج تحليلي بتحليل مختلف الجداول والإحصائيات ومن ثم إسقاطها وربطها بالأهداف الاقتصادية، وكذا منهج مقارنة بتطور ميزانية الدولة. بحيث تم تقسيم البحث إلى قسمين مختلفين. أولاً القسم النظري: قُسم إلى فصلين، تناول الفصل الأول التعريف بالسياسة الاقتصادية ووسائل تحقيقها في ظل سياسة تدخل الحكومي، خاصة باستعمال السياسة المالية، أم الفصل الثاني تضمن الأدوات التي تستعملها السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. ثانياً القسم للتطبيقي: قُسم إلى فصلين، تناول الفصل الأول كفاءات إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة في الجزائر. أما الفصل الثاني انطلاقاً من كون ميزانية الدولة عبارة عن أداة من أدوات السياسة المالية، وفي نفس الوقت وسيلة تحمل تصورات الدولة للسياسة الاقتصادية. وأهم النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة تعتبر السياسة المالية أداة مهمة ورئيسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، تعتبر ميزانية الدولة وسيلة وأداة أساسية من أدوات السياسة المالية تحمل إيرادات ونفقات في نفس الوقت وكذا تعمل الميزانية على صنع السياسة الاقتصادية للدولة كما تساهم الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي واستقرار أسعار، إن هذه الدراسة تدرس كيفية تنفيذ الميزانية الدولة بصفة العامة أما دراستنا تدرس دور الذي تلعبه الخزينة العمومية في تنفيذ الميزانية.

**3- آمنة قادري، بعنوان الخزينة العمومية ودورها المالي والاقتصادي، مذكرة ماستر، دراسة حالة خزينة ولاية الوادي سنة 2014/2015.<sup>2</sup>**

بحيث كانت صيغة إشكالية الدراسة ما هو الدور الفعال الذي تلعبه الخزينة العمومية لتحقيق اقتصاد وطني؟ حيث هدفت هذه الدراسة التعرف في كل ما يتعلق بالخزينة العمومية وكذا مهام المسندة لها، ومعرفة كذلك موارد الخزينة وكل من الأدوار الفعالة التي تؤديها من ناحية تفعيل النشاط الاقتصادي كما اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي وهذا من خلال تعرضها إلى التطور التاريخي للخزينة العمومية والمنهج التجريبي في دراسة الحالة، وتختلف دراسة السابقة عن الدراسة الحالية في أن الأولى قامت خلال دراسة الحالة

<sup>1</sup>-تومي سلامي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، الجزائر، 2001/2002.

<sup>2</sup>- آمنة قادري، الخزينة العمومية ودورها المالي والاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014/2015.

إلى معرفة دور الخزينة العمومية من الجانب المالي واقتصادي الآن دراسة الحالية هي دراسة حالة قامت بتقييم مستويات أداء الخزينة العمومية. ويكمن الاختلاف أيضا في بيئة الدراسة حيث ركزت إشكالية الدراسة السابقة على دور الفعال للخزينة لتحقيق اقتصاد الوطني وبالنسبة لدراسة الحالية تكمن في تقييم الأداء للخزينة العمومية.

4- وانزه محمد القطبي السالم، بعنوان دور النظام الضريبة في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار الفترة ما بين 2014 / 2018<sup>1</sup>.

بحيث كانت صيغة إشكالية الدراسة ما مدى مساهمة النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية وكيف تتم عملية التحصيل الضريبي؟

إتباع المنهج الوصفي حيث انتقل فيه من الكل إلى الجزء والأسلوب الذي استعمل هو الوصف والتحليل. تضمن أسلوب الوصف مفهوم النظام الضريبي وأهم الاهداف والأسس له ومفهوم الخزينة العمومية، أما أسلوب التحليل فكان بدراسة فعالية النظام الضريبي على تمويل الخزينة العمومية.

وتقسيمها إلى فصلين أساسيين كملان بعضهما البعض ندرجهما كما يلي: الفصل الأول الأدبيات النظرية لنظام الضريبي ودوره في تمويل الخزينة العمومية أما الفصل الثانيهم نللتائج التي توصلت إليها الدراسة تعتبر الضريبة بمختلف أنواعها مصدر أساسي تعتمد عليه الدولة وتسعى إلى تنمية حصيلته، وعدم شعور المكلف بعبئه وهذا بغرض الوصول إلى أهدافها التي تتمثل في تمويل خزينة الدولة إن المقارنة بين حصيلة الجباية البترولية وحصيلة الجباية العادية، تؤكد فضل مساعي السلطات العمومية في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، يلعب التحصيل الضريبي دور فعال في تمويل خزينة الدولة إن هذه الدراسة عالجت كيفية تمويل الخزينة العمومية في ظل نظام التحصيل الحالي أما در استنا فتتمثل تقييم مستوى الأداء الخزينة وكذا اعتبر الضريبة إحدى قطاعات التي تمول الخزينة وضع ميزانيات التسيير والتجهيز لبعض قطاعات الولاية وكيفية الدفع.

فمن المداخل التي تدعم الخزينة العمومية هي الجباية وهي على أنواع منها الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجباية البترولية.

5- وليد ونيسي بعنوان دور وفعالية الصفقات العمومية في حماية الأموال العامة / مذكرة ماستر ، دراسة حالة الخزينة العمومية بالوادي السنة 2014 / 2015<sup>2</sup>.

كانت طرح إشكالية بصيغ التالية ما مدى تطبيق رقابة الصفقات العمومية على حماية المال العام؟ اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري والمنهج الدراسة الحالة في جانب التطبيقي أي دراسة حالة للخزينة العمومية بالوادي، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة إبراز الدور الذي تلعبه الصفقات العمومية التي تبرمجها الأجهزة الإدارية لتحقيق الأهداف ومخططات

<sup>1</sup> - وانزه محمد القطبي السالم، دور النظام الضريبة في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، أدرار، 2018/2019.

<sup>2</sup> - وليد ونيسي، دور وفعالية الصفقات العمومية في حماية الأموال العامة، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014 / 2015.

الدولة، والرقابة الّتي تفرضها الدولة وذلك بإجراءات رقابية على الصفقات العمومية الّتي تهدف إلى حماية الأموال العامة من التبيد والتهرب والاختلاس استخدم في هذه الدراسة أسلوب التحليل، لتحليل الوثائق هذه الدراسة. الفرق بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة في إن هذه الأخير تطرقت إلى موضوع الصفقات العمومية الّذي يعتبر بدوره نفقة تقوم بتمويله راقبتها من طرف الخبزفة العمومي والدراسة الحالية تطرقت إلى كل ما يتعلّق بالجوانب النظرية والتطبيقية للخبزفة العمومية، الدراسة الحالية اعتمدت على التحليل الاقتصادي المبني على المفاهيم المالية العامة أما الدراسة السابقة اعتمدت على تحليل الوثائق. حيث اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي استخدم منهج دراسة حالة ويكمن الاختلاف في بيئة الدراسة وأيضاً في الإشكالية حيث تعالج الإشكالية فعالية الصفقات العمومية في حماية المال العام، ودراسة الحالية الّتي حد تساهم خبزفة الولاية في تطبيق الميزانية الدولة ونقصد هنا مستوى الأداء الخبزفة العمومية.

### المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة

من خلال الدراسات لأداء الخبزفة العمومية حيث ركزت مجموع من الدراسات على الرقابة المالية للخبزفة العمومية بينمركزت فئة أخرى على أداء إدارة الخبزفة العمومية وذلك لمعرفة المهام المسندة لإدارة الخبزفة العمومية مقارنة بالإمكانات المتاحة لها، كما ركزت الفئة الأخرى على رقابة الصفقات العمومية على حماية المال العام.

وقد كانت هذه الدراسات عبارة على دراسات نظرية و تطبيقية اعتمدت على جملة من الأساليب التحليل المالي وأساليب رياضية وإحصائية بالإضافة إلى أسلوب موازنة البرامج والأداء وذلك لمحاولة الوصول إلى نتائج وفيما يخص الدراسة الحالية فإنها تتشابه مع الدراسات السابقة من حيث دراسة النظرية تطرقهمفاهيم الّتي تخص الخبزفة العمومية، يكمن الاختلاف في أسلوب كل من دراسات السابقة حيث أن أسلوب الدراسة الحالية هو أسلوب التحليل الاقتصادي المبني على مفاهيم المالية العامة، كما يكمن الاختلاف أيضاً في بيئة كل دراسة وبالتالي الاختلاف في كل ما يخص نتائج كل دراسة.

## خلاصة الفصل:

يتضح من خلال دراستي لهذا الفصل أن الخزينة العمومية، فهي مؤسسة مالية تضمن الحفاظ على التوازن النقدي والمالي بموجب عمليات الصندوق والبنك كما تقوم بتمويل الاقتصاد، كما تعتبر الخزينة العمومية صراف وممول الدولة وأيضا هيئة مالية وطنية ليست لها شخصية المعنوية، وكما تبين أيضا أن هناك الأطراف (أعوان) مكلفين بتسيير وتطبيق الميزانية العامة وكذا سهر على الرقابة عليها وهي مهمة كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، كما توصلنا أيضا أن جميع الدراسات السابقة لأداء الخزينة العمومية على رقابة الأموال العمومية وكذا الدور الإداري للخزينة كل ما تناولته الدراسات يعتبر جزء من نظام عمل الخزينة العمومية.

الفصل الثاني  
الدراسة الميدانية  
للخزينة  
ولاية سعيدة

**تمهيد.**

نظرا لما تشهده الدولة وخاصة اتساع في دورها لاسيما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلالهم ما تنفقه القطاعات وذلك من أجل التوسيع في الاستثمارات والمشاريع، حيث تسعى الدولة من وراء ذلك لتحقيق أهداف. ومن خلال هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل بالتعريف بخزينة ولاية سعيدة وتحديد مصالحتها وهيكلها التنظيمي كما سنقوم بدراسة إيرادات ونفقات مختلف القطاعات وذلك من خلال مبحثين:

**المبحث الأول: تقديم المؤسسة وأدوات الدراسة.**

- الطلب الأول: تقديم المؤسسة.

- المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

**المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية.**

- المطلب الأول: تطور مختلف المؤشرات.

- المطلب الثاني: تحليل وتفسير ومقارنة التطورات.

### المبحث الأول: تقديم المؤسسة وأدوات الدراسة

نستعرض في هذا المبحث تقديم المؤسسة والأدوات المستخدمة في إنجازه وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول نتناول فيه تقديم المؤسسة محل الدراسة والمطلب الثاني نتناول فيه تقديم أدوات الدراسة.

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم خزينة ولاية سعيدة ونشأتها وأهدافها وكذلك تقديم الهيكل التنظيمي مع شرح مختصر وتحليل مصالحي خزينة الولاية.

### الفرع الأول: الخزينة ولاية سعيدة

#### أولاً: نشأة خزينة ولاية سعيدة

أنشئت الخزينة الولائية لولاية سعيدة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 69-160 الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1969<sup>1</sup>، بحيث كان تاريخ افتتاحها في ماي 1970 ومقرها ولاية سعيدة، أول مقر لها بحي المحطة "La Gare" قديماً بوسط المدينة، ثم تما نقل مقر إلى جان مقر الولاية بالحي الإداري رقم 09، وهي تابعة للمديرية الجهوية للخزينة بوهران بحيث تضم الخزائن الولائية لثلاث ولايات من الغرب الجزائري، خزينة ولاية وهران، خزينة ولاية معسكر، وخزينة ولاية سعيدة.

الخزينة ولاية سعيدة تقع تحت سلطة مدير المركزي للخزينة يشرف عليها أمين الخزينة الولائي المعين من طرف وزير المالية.

تعتبر الخزينة العمومية عنصر أساسي من وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، والتي تتكون من العون المحاسبي المركزي للخزينة إضافة إلى 13 مديرية جهوية للخزينة والتي بدورها تتكون من الخزائن الولائية التابعة إقليمياً لها إضافة الخزائن ما بين البلديات وخزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية، يبلغ عدد عمال في الخزينة 130 عامل مابين متعاقد ودائم يساعد أمناء خزائن الولاية وكيلان مفاوضان يؤهلهما للإمضاء فردياً أو جماعياً على كل وثائق التسيير المحاسبي.

#### ثانياً أ: تعريف الخزينة

الخزينة هي صرافة الدولة وهي أداة لتطبيق الميزانية لحفظ أكبر التوازنات الماليّة والنقدية وذلك بإجراء عمليات الصندوق (الخزينة) والبنك والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة على تمويل وتحريك الإقتصاد والمالية، وهي تقوم بتحصيل مختلف الموارد منها الضريبية.

<sup>1</sup> - Journal officiel de la république algérienne N° 89 Du 21 Octobre 1969 p 1023/1024.

الخزينة العمومية هي هيئة مالية وطنية ليس لها الشخصية المعنوية، مكلفة بتحقيق الفعل المالي والحركة المالية للدولة الهيئات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وكذا تنفيذ ميزانيتها العامة، عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالإضافة إلى عمليات الخزينة، فالخزينة هي الهوية المالية للدولة.

### ثالثاً: أهداف الخزينة<sup>1</sup>

كما للخزينة عدة أهداف من بينها:

- السهر على محافظة والمراقبة أموال الدولة من خلال حفظ أكبر التوازنات النقدية والمالية.
- عمل على المراقبة العمليات ذات الطابع النهائي والمدرجة في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.
- عمل وضمان المراقبة على العمليات ذات الطابع المؤقت والمدرجة في الحسابات الخاصة.
- عمل على المراقبة العمليات المنفذة برأسمال وخاصة الدين العمومي على المدى المتوسط والطويل.
- عمل على المراقبة العمليات الخزينة وتحتوي من جهة على الإصدار واستهلاك القروض ذات المدى القصير ومن جهة أخرى على ودائع المتعاملين مع الخزينة.

### الفرع الثاني: شرح وتحليل مصالح خزينة الولاية لولاية سعيدة

إن خزينة ولاية سعيدة يسيرها "أمين الخزينة الولائي" ويساعده في ذلك وكيان مفوضان ويمكنهم أن يؤهلاهما للإمضاء فردياً أو جماعياً على كل وثائق تسيير المركز المحاسبي. تنقسم الخزينة إلى ثمانية مكاتب وكل مكتب ينقسم إلى عدة أقسام فرعية<sup>2</sup>.

#### 1/- مكتب النفقات العمومية (BDP) Bureau des dépenses publiques

مهمته استلام حوالات الدفع المصدرة من حساب الميزانيات الدولية وميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

القيام بالتحقق ما نصت عليها في المادة 36 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 هـ الموافق لي 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

- عمل على تنفيذ عمليات الدفع المؤقت المأمور بدفعها في إطار التنظيم المعمول به.
- السهر على تسوية عمليات الدفع لإعداد الإحصائيات الخاصة بإصدار ورفض حوالات الدفع.
- عمل على تطبيق التنظيم الذي ييسر نفقات التجهيز المتعلقة بالعقود المبرمة في إطار الصفقات العمومية عمل على مسك بطاقة الصفقات العمومية.

<sup>1</sup> - من مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف الخزينة ولاية سعيدة.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

- عمل على مسك الملفات الخاصة بعمليات التجهيز العمومي .

وبحيث ان مكتب النفقات العمومية ينقسم الى ثلاث اقسام فرعية:

### 1-1/ القسم الفرعي الميزانية التسيير والحسابات الخاصة:

(يتعلق بتسيير كل ما يتعلق بالإدارة أي كل ما يتعلق بنفقات الموظفين على مستوى الولاية لمختلف

المديريات) حسابات الخاصة مثل ضحايا الارهاب والمعوقين بالنسبة 100%

### 1-2/ القسم الفرعي الميزانية التجهيز:

يوجد ما يسمى بصفقات العمومية أي مشاريع الولاية وهنا صفقة واتفاقية الفرق بينهما:

أ- اتفاقية تأثر من طرف المراقب المالي يكون مبلغها حوالي 12.000.000.00 دينار الجزائري .

ب- الصفقة تدور حول اللجنة الصفقات العمومية مبلغها يفوق 12.000.000.00 دينار الجزائري .

### 1-3/ القسم الفرعي الميزانية الولاية و المؤسسات ذات طابع الإداري :

مثل التكوين المتواصل وتكوين المهني .... الى آخره .

### 2- مكتب الحافظة الاوراق و المحاسبة (BPC) Bureau du portefeuille et de la comptabilité

يتكلف هذا المكتب بـ:

- عمل على مسك حسابات الأموال الخاصة وحسابات أموال الهيئات العمومية والموثقين وكتاب الضبط وتسييرها .

- عمل على مسك المحاسبة الخاصة بالصكوك والقيمو السندات تسيير الاقتراضات .

- تنفيذ عمليات الإيداع الإدارية والقضائية ومقررات العدالة وقرارات التحكيم على الصعيد المالي وكذا تسديد ملفات المنح .

- عمليات الإيداع والصرف والحفاظ على الأموال ومسك محاسبة .

### 3- مكتب التسديد والتحصيل (BRR) Bureau du règlement et recouvrement :

مركز جميع أوامر وحوالات الدفع المصدرة والمقبولة كنفقات من ميزانية الدولة والولايات والمؤسسات العمومية

ذات الطابع الإداري .

- مسك محاسبة الإعتمادات لميزانية الدولة والحسابات الخاصة للخزينة .

- التكفل بالمعارضات الإدارية القضائية .

- عمل على مسك محاسبة قروض ميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التحقق قبل تسديد

أية حوالة ،من توفر الاعتمادات والأموال المرخص بها .

- تحرير صكوك التحويل وتأشير سندات الدفع المباشرة .

- المبالغ المعاد تخصيصها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفيتها .

- تقييد سندات الدفع المؤشر عليها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفيتها.

و يتكون مكتب تسديد والتحصيل من خمسة أقسام فرعية:

### 3-1/ القسم الفرعي للمعارضات:

دوره أساسي هو اقتطاع الدين (التهرب الضريبي) وتعامل مع الجميع الخزينة خارج الولاية والبنوك.

### 3-2/ القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة:

يعمل وفق برنامج رئيس الجمهورية وهنا الوالي يقوم بتقسيم هذه المبلغ إلى جميع القطاعات (كان يعمل وفق نظام PCCE ثم أصبح يعمل وفق نظام CGOIP) بحيث يوجد حسابين خاصين الحساب الخاص للخزينة وحساب التخصيص الخاص.

### 3-3/ القسم الفرعي للتسديد:

مكلف بتسيير المرتبات الموظفين تابعين للقطاع العمومي تسديد وضعيات مقاولات.

### 3-4/ القسم الفرعي لمحاسبة التسديدات:

ضبط عمليات المحاسبية دفتر المحاسبة للحسابات الخاصة.

### 3-5/ القسم الفرعي للتحصيل:

ضرورة توفير الأموال المودعة من اجل تسديد جميع نفقات.

### 4- مكتب المراقبة و التحقق : Bureau du contrôle et vérification (BCV)

يكلف بما يأتي:

- إعداد وتنفيذ البرنامج السنوي للتحقق.
  - عمل على مراقبة وفحص التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ومؤسسات التعليم الوطني المتواجدة على مستوى الولاية.
  - مسك محاسبة خاصة بقسم الإيرادات.
  - مسك محاسبة الإيرادات (الإعتمادات) وتصديق الأوراق النقدية.
  - متابعة تنفيذ عمليات تسوية تسيير المحاسبين والمراقبة.
  - إعداد تقارير التحقق ومذكرات تلخيصية وكذا تقرير سنوية لتحليل شروط التنفيذ برنامج التحقق.
- يتكون مكتب المراقبة والتحقق من قسم الفرعي للمراقبة والتحقق ومن أربع إلى ست فرق تحقق، توضع كل واحدة منها تحت سلطة رئيس فرقة.

**5- مكتب إدارة الوسائل و حفظ الأرشيف Bureau de l'administration des moyens et de la conservation des archives (BAMCA) :**

يكلف هذا مكتب بما يأتي:

- دراسة ووطرح اقتراحات كل تدبير بي كل ما يتعلق بأمن المركز المحاسبي.
- السهر على سير وصيانة الأملاك المنقولة والعقارية للخزينة.
- عمل على حفظ الأرشيف.
- مسك المحاسبة وجرد المركز المحاسبي.
- السهر على متابعة التسيير الإداري لموظفي المركز المحاسبي.
- السهر على متابعة أنظمة الإعلام الآلي واستغلالها.
- القيام بتنظيم سير العمل على مستوى الداخلي الخزينة.

يتكون مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف من قسمين فرعيين:

**5-1/ القسم الفرعي للموظفين والوثائق والتكوين.**

**5-2/ القسم الفرعي للوسائل والصيانة والأمن وحفظ الأرشيف حفظ كل الوثائق الخزينة.**

**6- مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الإستشفائية الجامعية:**

**Bureau de l'apurement des opérations des trésoreries communales, des trésoreries des secteurs sanitaires et des trésoreries des centres hospitalo-universitaires (BAOCS)**

بما يأتي:

- مراقبة و التكفل بأوامر الإيرادات المتعلقة بالحقوق غير الضريبة وحقوق الأملاك الوطنية والتي يوكل تحصيلها قانون.
  - مركز المعطيات الإحصائية.
  - مراقبة المحاضر والوضعيات المالية والمحاسبية التي يعدها أمناء خزائن خلال قرارات إقفال الحسابات الظرفية أو النهائية لنهاية التسيير.
- ويتكون مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الإستشفائية الجامعية من قسمين فرعيين:

**6-1/ القسم الفرعي لمتابعة المراقبة:**

يقوم هذا القسم بمراقبة كل المحاضر والوضعيات المالية والمحاسبية وكذا مراقبة تكفل بأوامر إيرادات.

**6-2/ القسم الفرعي لتصفية الحسابات:**

يقوم بتسوية وتحصيل وكذا تصفية.

**7- مكتب مراقبة ميزانيات البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الإستشفائية الجامعية:**

**Bureau du contrôle des communes, des secteurs sanitaires et des centres hospitalo-universitaires (BCCS)**

مكلف بما يأتي:

- عمل على مراقبة الميزانيات الإبتدائية والإضافية.
  - رخص فتح الإعتمادات تسيير المالي الخزائن الموزعة عبر الولايات.
  - السهر على مراقبة تنفيذ الإيرادات المتوقعة ضمن الميزانيات.
  - التقييم الدوري لوضعية التحصيل لكل إيراد على مستوى كل خزينة وتحليل النقائص في تصفية والتأخر الملاحظة في تنفيذ الإجراءات الإلزامية وتحديد أسبابها واقتراح الإجراءات التي تهدف إلى تقويم الوضعية.
- يتكون مكتب مراقبة ميزانيات البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الإستشفائية الجامعية من:

**7-1/ القسم الفرعي لمتابعة عمليات الميزانية:**

يقوم بدراسة ومتابعة كل عمليات الميزانية.

**7-2/ القسم الفرعي لمتابعة عمليات التحصيل:**

يقوم بتحصيل كل إيرادات وتحليل النقائص.

**8- مكتب الإعلام الآلي: (BINF) Bureau de l'informatiques**

دور النظام المعلوماتية تركيز وتثبيت جميع تطبيقات في كل اجهزة الخزينة العمومية مدونة في قاعدة

بيانات.

يكلف هذا مكتب بما يأتي:

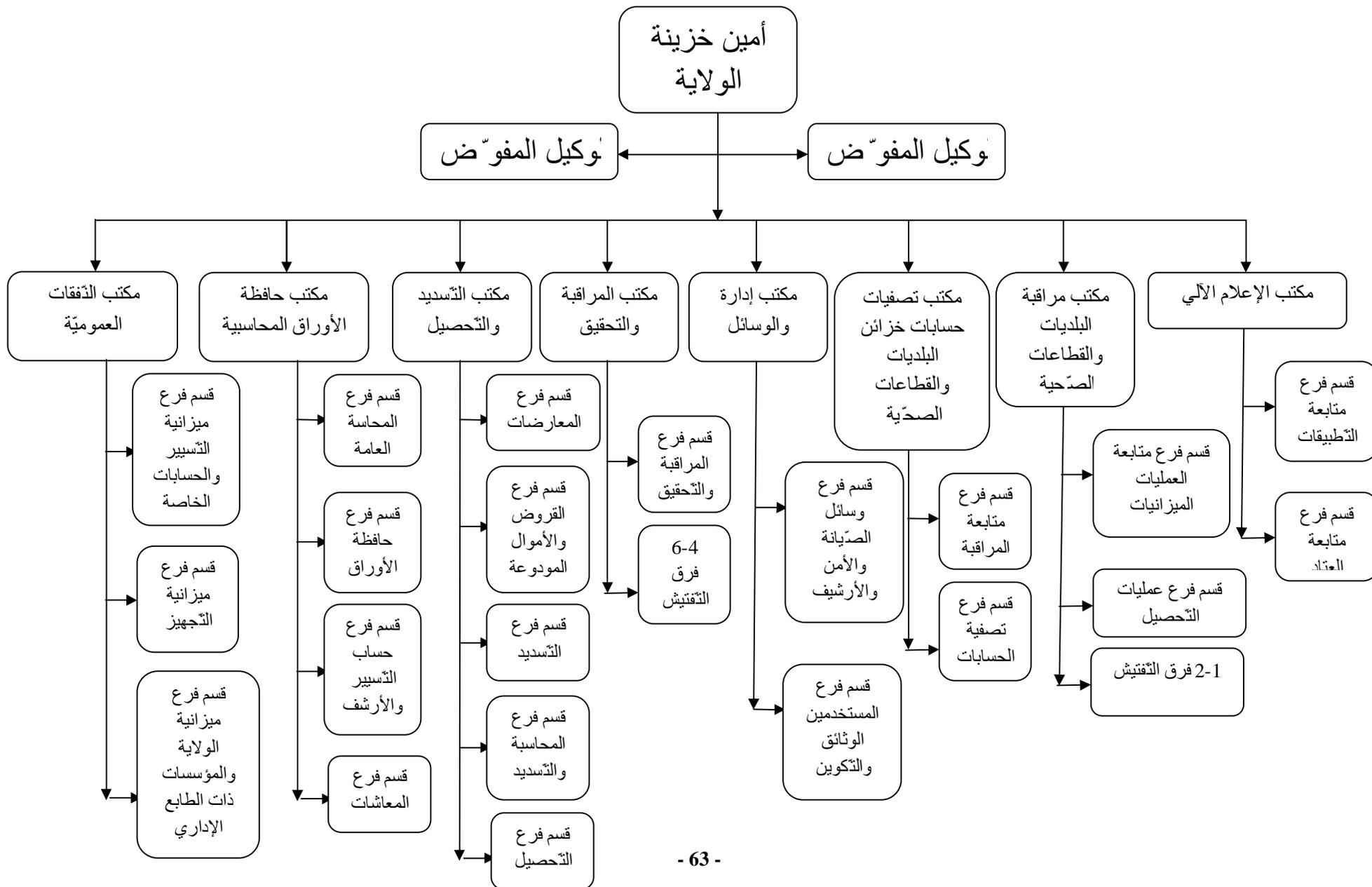
- تجسيد العمليات التي تخرج بها المصالح المركزية وضع التطبيقات واستغلالها.
- عمل على ضمان أمن المعطيات والتجهيزات.
- تبليغ المعطيات المحاسبية.
- ضمان على حسن سير النظام.
- توفير المعلومات الخاصة بنظام التشغيل.

يتكون هذا المكتب من قسمين فرعيين:

**8-1/ القسم الفرعي لمتابعة التطبيقات.**

**8-2/ القسم الفرعي لمتابعة التجهيزات الإصلاح العتاد إعلام الآلي.**

الشكل رقم (2-1) يـ ن الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية سعيدة



## المطلب الثاني: تقديم أدوات الدراسة

نستعرض في هذا المطلب الطريقة والأدوات المستخدمة في انجاز الدراسة وذلك من خلال تقسيم المطلب إلى فرعين، الفرع الأول نتناول فيه الطريقة المستخدمة والفرع الثاني الأدوات المستخدمة.

### الفرع الأول: الطريقة المستخدمة.

يتناول هذا الفرع المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة والتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها وكذا نوعها بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

#### أولاً: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المرجو تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه تقييم الأداء المالي للخزينة من خلال الدراسة الميدانية، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الفصل النظري، إذ تم اطلع على مختلفة الدراسات في مجال الأداء المالي مما أضاف في جانبه التطبيقي فقد تم اعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليلي وتعلق ذلك بتحليل الجداول والنسب والمؤشرات، من أجل معرفة وتقييم الأداء المالي للخزينة العمومية قام الباحث بدراسة وتحليل البيانات ومقارنة السنوات فيما بينها بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة، والتعرف على الأداء المالي للخزينة العمومية.

#### ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع من المديريات ذات الطابع العمومي والتي لها حسابات على مستوى الخزينة حيث تم اختيار هذه المديريات بطريقة عمدية وحيث تم الاعتماد على ميزانيات التسيير والتجهيز لهذه المديريات في الدراسة الميدانية.

#### ثالثاً: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية والموضوعية وهي كما يلي:

**الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة الميدانية تقييم الأداء المالي للخزينة العمومية ولاية سعيدة حيث اقتصرت الدراسة على ميزانيات التسيير والتجهيز لمختلف المديريات على مستوى ولاية سعيدة.

**الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة على السنوات الثلاثة 2016-2017-2018.

**الحدود الموضوعية:** تضمنت الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة الأداء المالي للخزينة العمومية لولاية سعيدة والتوقف على الإجابات المحصل عليها.

#### رابعاً: أسلوب ومصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اعتمد الباحث في دراسته لجمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر بحيث تكون لها علاقة بالموضوع كما يلي:

**مصادر الدراسة:** لبلوغ أهداف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات وذلك باستخدام الميزانيات التسيير والتجهيز للسنوات 2016-2017-2018، كما قام الباحث بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع المهنيين واستنتاج بعض

الملاحظات وتحليلها، وذلك بعمل واستند إلى برنامج Excel نسخة 2007 بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

### الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة

تطرقنا في هذا المطلب إلى جميع الأدوات المستخدمة في عملية تحليل و اختبار الفرضيات والتي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة.

الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة هي أدوات جمع المعلومات متمثلة في الوثائق والسجلات على مستوى الخزينة وبعض المراجع والمذكرات الخاصة بالخزينة العمومية إضافة إلى المراسيم والقوانين الخاصة بعمل الخزينة، وأدوات تحليل المعلومات ومنها تم استخدام المقابلة وذلك مع أطراف الخزينة العمومية، أي كل من:

- رئيس مكتب النفقات العمومية.

- رئيس مكتب التسديد والتحصيل.

- رئيس القسم الفرعي للحافظة الورق والمحاسبة.

الإطلاع على مختلف الوثائق المقدمة من طرف الخزينة العمومية والتي تمثلت في ميزانية التسيير والتجهيز لأكبر قطاعات الولاية وأدوات تحليل المعلومات هي أدوات التحليل الاقتصادي انطلاقاً من مفاهيم المالية العامة المعتمدة على تحليل الوثائق المقدمة من طرف الخزينة العمومية.

**المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية لولاية سعيدة.**

تعتبر ميزانية التسيير والتجهيز إحدى أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية بتطبيقها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها خلال مدة زمنية معينة وهي تنقسم إلى قسمين قسم تسيير وقسم تجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات، إذ تعتبر نفقات التسيير هي التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، أما نفقات التجهيز فهي التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني وبالتالي ازدياد ثروة البلاد.

**المطلب الأول: تطور مختلف المؤشرات ميزانية التسيير والتجهيز**

**الفرع الأول: تطور مستويات الإعتمادات ونفقات لميزانية التسيير التي تمثل مديرية مختلف القطاعات على مستوى الولاية.**

**العملة المتعامل بها دينار الجزائري و.**

**أولاً - تطور مستوى الإعتمادات لمختلف المديريات على مستوى الولاية:**

يشير الجدول الموالي إلى حجم الإعتمادات لميزانية التسيير لـ 31 قطاع رئيسي خلال السنوات 2016، 2017، 2018.

**الجدول رقم (1-2): تطور مستوى الإعتمادات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية:**

رقم	القطاعات	السنوات	2016	2017	2018
1	أمين العام لمجلس القضاء		55 841 071,00	60 798 900,00	72 956 000,00
2	المحكمة الإدارية		6 642 720,00	6 119 790,00	5 980 000,00
3	إدارة مركز إعادة التأهيل		231 895 869,00	244 071 580,00	243 065 739,00
4	نضرة الشؤون الدينية		371 656 054,00	353 277 120,00	352 822 250,00
5	مديرية الإدارة المحلية		560 925 300,00	641 033 800,00	502 321 200,00
6	مديرية الحماية المدنية		81 685 694,00	68 536 742,00	75 345 561,00
7	مديرية الاتصال		45 426 000,00	50 349 000,00	47 994 000,00
8	مديري التربية الوطنية		7 419 326 000,00	7 451 897 000,00	7 203 753 000,00
9	مديرية الشباب والرياضة		326 627 000,00	323 396 000,00	309 492 000,00
10	مديرية الضرائب		243 206 000,00	231 475 869,00	231 637 359,00
11	مديري أملاك الوطنية		129 514 000,00	150 190 910,00	141 698 000,00
12	مديرية البرمجة ومتابعة		30 289 000,00	28 321 000,00	29 469 350,00
13	مديرية الموارد المائية		144 645 000,00	138 978 400,00	133 403 400,00

179 967 600,00	190 610 000,00	187 356 500,00	14 مديرية الخدمات الزراعية أو مصالح الفلاحية
217 508 090,00	217 977 000,00	221 161 500,00	15 محافظ الغابات
282 189 750,00	277 842 230,00	279 419 000,00	16 مديرية الأشغال العمومية
21 022 000,00	20 599 000,00	21 694 000,00	17 مديرية النقل
24 255 333,00	25 539 100,00	29 643 100,00	18 مديرية إدارة بريدية تقنية المعلومات التواصل
59 756 433,00	51 195 000,00	51 863 750,00	19 مديرية الصحة والسكان
19 306 600,00	20 245 450,00	19 500 600,00	20 مديرية المجاهدين
77 162 200,00	80 678 000,00	78 337 000,00	21 مديرية التعمير والهندسة المعمارية
81 324 700,00	83 974 000,00	82 499 000,00	22 مديرية معدات العامة أو التجهيزات العمومية
161 667 600,00	160 707 600,00	174 917 100,00	23 مديرية التجارة
34 283 667,00	37 466 000,00	33 745 000,00	24 مديرية الثقافة
28 548 388,00	29 061 388,00	30 218 688,00	25 مديرية الصناعة
37 286 250,00	40 921 250,00	43 631 250,00	26 المديرية الطاقة والمناجم
107 968 625,00	110 059 500,00	161 577 802,00	27 مديرية التشغيل
157 381 000,00	158 784 000,00	171 419 500,00	28 مديرية الشبكة الاجتماعية
28 895 000,00	29 178 500,00	32 664 500,00	29 مديرية التكوين المهني
34 003 000,00	165 904 000,00	33 112 500,00	30 مديرية السياحة والصناعة التقليدية
22 447 618,33	21 321 390,00	22 091 200,00	31 مديرية البيئة

المصدر: اعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التسيير لثلاث سنوات الملحق رقم (01،02،03)

نلاحظ أن إيرادات ميزانية التسيير من خلال الجدول أعلاه أن المديرية التربية الوطنية هي أعلى إيرادات مقارنة بمديريات الأخرى فقد نالت حصة الأسد وقدّر حجم إيراداتها بـ (7419 326 000,00) في السنة 2016 ثم شهدت ارتفاع في السنة 2017 بحيث قدر إيراداتها بـ (7451 897 000,00) وشهد تراجع وانخفاض السنة 2018 قدر حجم إيراداتها بـ ( 7203 753 000,00).

ويمكن القول إن الميزانية التسيير شهدت ارتفاع وانخفاض خلال السنوات الثلاثة لجل القطاعات في تذبذب من سنة لأخرى كما نلاحظ إن الاعتمادات المديرية التربية الوطنية تعتبر الأعلى إيرادات في كل السنوات الثلاث مقارنة ببقية مديريات على مستوى الولاية.

ثانياً- تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية:

يشير الجدول الموالي إلى نفقات ميزانية التسيير ل 31 قطاع رئيسي خلال السنوات 2016، 2017، 2018

الجدول رقم (2-2): تطور مستوى النفقات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية

رقم	السنوات	القطاعات	2016	2017	2018
1	أمين العام لمجلس القضاء	43 783 821,19	59 775 513,31	71 050 387,54	
2	المحكمة الإدارية	3 842 308,49	4 026 683,31	5 094 854,56	
3	إدارة مركز إعادة التأهيل	201 440 464,94	235 636 811,40	242 866 175,27	
4	نضرة الشؤون الدينية	355 224 124,22	337 870 227,91	346 704 590,42	
5	مديرية الإدارة المحلية	388 859 811,87	556 298 323,82	402 343 468,43	
6	مديرية الحماية المدنية	73 666 846,24	67 314 042,93	72 924 813,24	
7	مديرية الاتصال	42 328 590,99	40 442 433,29	40 775 491,13	
8	مديري التربية الوطنية	7 205 436 281,88	7 086 110 710,32	6 914 835 951,31	
9	مديرية الشباب والرياضة	298 650 052,98	282 115 595,26	322 718 082,85	
10	مديرية الضرائب	233 353 837,93	215 688 204,39	218 305 050,28	
11	مديري أملاك الوطنية	122 654 762,48	142 496 191,26	131 561 055,64	
12	مديرية البرمجة ومتابعة	28 424 016,71	26 598 377,36	27 012 494,30	
13	مديرية الموارد المائية	137 014 647,68	131 207 986,07	131 080 367,65	
14	مديرية الخدمات الزراعية أو مصالح الفلاحية	169 877 236,79	160 429 179,19	171 906 896,38	
15	محافظ الغابات	185 610 585,38	176 767 679,02	173 206 433,92	
16	مديرية الأشغال العمومية	272 003 653,05	261 241 277,32	266 853 109,20	
17	مديرية النقل	17 944 412,35	19 112 419,82	19 054 363,06	
18	مديرية إدارة بريدية تقنية المعلومات التواصل	28 066 593,85	23 496 044,25	23 286 905,76	
19	مديرية الصحة والسكان	39 752 695,54	42 927 977,15	51 906 648,12	
20	مديرية المجاهدين	18 264 405,70	19 623 555,31	18 581 732,68	
21	مديرية التعمير والهندسة المعمارية	72 481 496,72	92 337 793,88	67 153 875,91	
22	مديرية معدات العامة او التجهيزات العمومية	79 815 468,08	81 101 266,67	77 025 125,12	

155 866 065,28	146 134 891,92	144 668 421,40	مديرية التجارة	23
26 861 468,41	28 918 849,88	27 811 016,39	مديرية الثقافة	24
27 820 753,30	27 449 437,65	27 474 274,92	مديرية الصناعة	25
28 277 334,29	26 930 635,68	30 003 475,60	مديرية الطاقة والمناجم	26
101 888 650,25	104 867 578,00	158 186 164,74	مديرية التشغيل	27
152 768 380,14	141 119 100,51	155 738 483,29	مديرية الشبكة الاجتماعية	28
26 423 590,37	25 201 737,82	26 421 178,74	مديرية التكوين المهني	29
32 589 346,20	32 151 645,15	29 291 058,46	مديرية السياحة والصناعة التقليدية	30
19 506 057,34	18 553 419,83	20 490 765,04	مديرية البيئة	31

المصدر: اعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التسيير لثلاث سنوات الملحق رقم (01,02,03).

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نفقات الميزانية التسيير قد شهدت ارتفاع وهذا من خلال السنوات الثلاثة حيث تعتبر مديرية التربية اكثر انفاقا مقارنة لباقي المديريات الأخرى حيث قدرت حجم نفقاتها السنة 2016 بقيمة (7205 436 281,88) وأما بالنسبة لسنة 2017 قدرت نفقاتها بـ (7 086 110 710,32) والسنة 2018 قدرت بـ (6 914 835 951,31)

كما نلاحظ من خلال الجدول اعلاه والذي يعبر عن تطور نفقات التسيير لبعض المديريات على مستوى الولاية حيث نلاحظ أن جل المديريات تشهد زيادات في نفقات التسيير ونلاحظ أن هذه النفقات في ازدياد من سنة لأخرى حيث شهدت سنة 2018 أعلى حجم في صرف نفقات التسيير مقارنة بسنتي 2016 و2017 حيث كانت سنة 2016 الأقل إنفاقا كما أننا نلاحظ أيضا أن المديرية الأعلى إنفاقا بالنسبة لباقي المديريات على مستوى الولاية هي مديرية التربية الوطنية وذلك خلال السنوات الثلاث.

ثالثاً- نسب الاستهلاك لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية:

يبين الجدول أدناه نسب الاستهلاك أي إجمالي نفقات 31 قطاع خلال سنوات: 2016، 2017، 2018

الجدول رقم (2-3) نسب الإستهلاك لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية

رقم	السنوات	القطاعات	2016	2017	2018
1	امين العام لمجلس القضاء		%78,41	%98,32	%97,39
2	المحكمة الإدارية		%57,84	%65,80	%85,20
3	إدارة مركز إعادة التأهيل		%86,87	%96,54	%99,92
4	نضرة الشؤون الدينية		%95,58	%95,64	%98,27
5	مديرية الادارة المحلية		%69,32	%86,78	%80,10
6	مديرية الحماية المدنية		%90,18	%98,22	%96,79
7	مديرية الاتصال		%93,18	%80,32	%84,96
8	مديري التربية الوطنية		%97,12	%95,10	%95,99
9	مديرية الشباب والرياضة		%91,43	%87,24	%104,27
10	مديرية الضرائب		%95,95	%93,18	%94,24
11	مديري املاك الوطنية		%94,70	%94,88	%92,85
12	مديرية البرامجة ومتابعة		%93,84	%93,92	%91,66
13	مديرية الموارد المائية		%94,72	%94,41	%98,26
14	مديرية الخدمات الزراعية او مصالح الفلاحية		%90,67	%84,17	%95,52
15	محافظ الغابات		%83,93	%81,09	%79,63
16	مديرية اشغال العمومية		%97,35	%94,03	%94,57
17	مديرية النقل		%82,72	%92,78	%90,64
18	مديرية إدارة بريدية تقنية المعلومات التواصل		%94,68	%92,00	%96,01
19	مديرية الصحة والسكان		%76,65	%83,85	%86,86
20	مديرية المجاهدين		%93,66	%96,93	%96,25
21	مديرية الهندسية البناء والتعمير		%92,53	%114,45	%87,03
22	مديرية معدات العامة او التجهيزات العمومية		%96,75	%96,58	%94,71
23	مديرية التجارة		%82,71	%90,93	%96,41
24	مديرية الثقافة		%82,42	%77,19	%78,35

25	مديرية الصناعة	%90,92	%94,45	%97,45
26	مديرية الطاقة و المناجم	%68,77	%65,81	%75,84
27	مديرية التشغيل	%97,90	%95,28	%94,37
28	مديرية الشبكة الاجتماعية	%90,85	%93,36	%97,07
29	مديرية التكوين المهني	%80,89	%86,37	%91,45
30	مديرية السياحة والصناعة التقليدية	%88,46	%19,38	%95,84
31	مديرية البيئة	%92,76	%63,59	%86,90

المصدر : اعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التسيير لثلاث سنوات الملحق رقم (01،02،03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المديريات خلال السنوات الثلاثة أنفقت حسب إيراداتها (اعتماداتها) المخصصة لها، أي أنهم استغلوا كامل الاعتماد اتهم لتغطية تكاليفهم وحجم نفقاتهم، ومن خلال جدول نلاحظ أن مديرية الهندسية البناء والتعمير السنة 2017 انفقت أكثر من إيرادات وذلك بالنسبة **114,45%** ومديرية الشباب والرياضة السنة 2018 أنفقت بالنسبة **104,27%** وهذا يعني أن إيراداتهم لم تكن كافية لتغطية نفقاتهم.

هذا رجع لعدة الأسباب من بينها الدفع الأجور العمال واللاعبين مسبقا، ومن خلال مديرية الهندسية البناء والتعمير في السنة 2017، كانت الميزانية مفتوحة في انتظار وصول الاعتمادات وهذا ما لاحظناه خلال السنة 2018 أما بالنسبة مديرية الشباب والرياضة السنة 2018 كانت ميزانيتها مفتوحة في انتظار وصول اعتمادات السنة 2019.

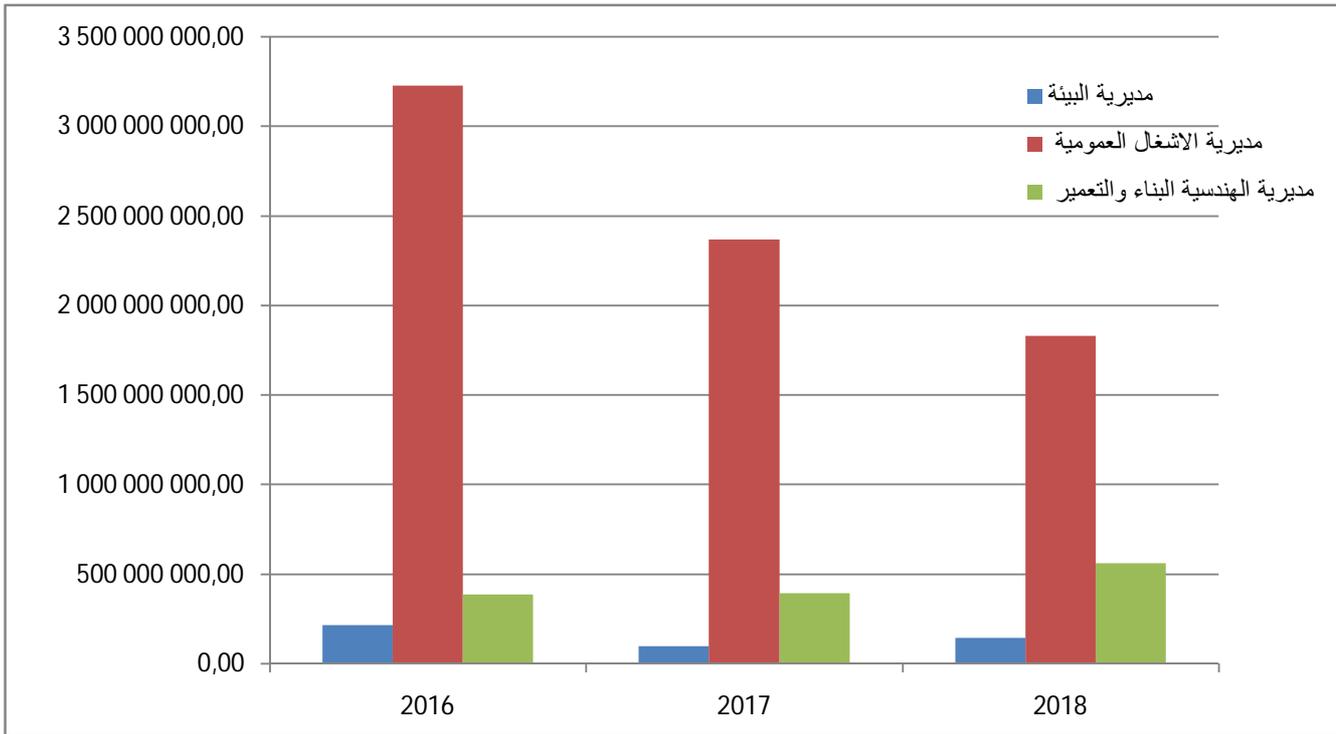
الفرع الثاني : تطور مستويات إتمادات ونفقات لميزانية التجهيز لـ 3 مديريات تمثل مختلف القطاعات على مستوى الولاية.

أولاً - تطور مستوى إتمادات لمختلف المديريات على مستوى الولاية:

يشير الجدول الموالي إلى الاعتمادات ميزانية التجهيز لـ 3 قطاعات خلال السنوات 2016، 2017، 2018. الجدول رقم (2-4): تطور مستوى الإتمادات لميزانية التجهيز لمختلف المديريات على مستوى الولاية.

رقم	القطاعات	السنوات	2016	2017	2018
1	مديرية البيئة		216 431 661,52	101 453 000,00	145 169 330,01
2	مديرية الاشغال العمومية		3 228 783 859,30	2 371 902 000,00	1 830 834 887,63
3	مديرية الهندسية البناء والتعمير		386 938 206,13	395 289 790,00	564 611 413,11

المصدر : اعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات الملحق رقم (04، 05، 06).



الشكل رقم (2-2) بيّن تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان ميزانية التجهيز لمديرية الأشغال العمومية متناقصة الاعتمادات من سنة لأخرى بحيث قدرت إيراداتها خلال السنوات الثلاث بـ (3228783859,30) و (2371902000,00) و (1830834887,63) على التوالي.

نلاحظ أن مديرية البيئة أعتماذاتها خلال السنوات الثلاث متذبذب بزيادة ونقصان حيث السنة 2016 قدرت إيراداتها بـ (216431661,52)، وفي السنة 2017 تناقصت حيث قدرت إيراداتها بـ (101453000,00) وفي السنة 2018 شهدت ارتفاع و قدرت إيراداتها بـ (145169330,01) .

كذلك نلاحظ أن مديرية الهندسية البناء والتعمير أعتماذاتها خلال السنوات الثلاث مرتفعة ومنتزعة من السنة لأخرى حيث قدرت إيراداتها بـ (386938206,13) و (395289790,00) و (564611413,11) على التوالي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح اعتمادات المخصصة للمديريات الثلاث على مستوى الولاية نجد أن اعتمادات متذبذب من سنة لأخرى وهذا بالنسبة للمديرتين مديرية البيئة ومديرية الأشغال العمومية، أي تتميز بزيادة ونقصان المخصصة معناه تأخر في إنجاز مشاريع من سنة لأخرى، بالنسبة للمديرتين مديرية البيئة ومديرية الأشغال العمومية أما بالنسبة مديرية الهندسية البناء والتعمير نلاحظ اعتماداتها تزيد من السنة لأخرى، ومن هنا نقول أن مديرية أشغال العمومية لأكثر حصولا على اعتمادات وتالياها مديرية الهندسية البناء والتعمير.

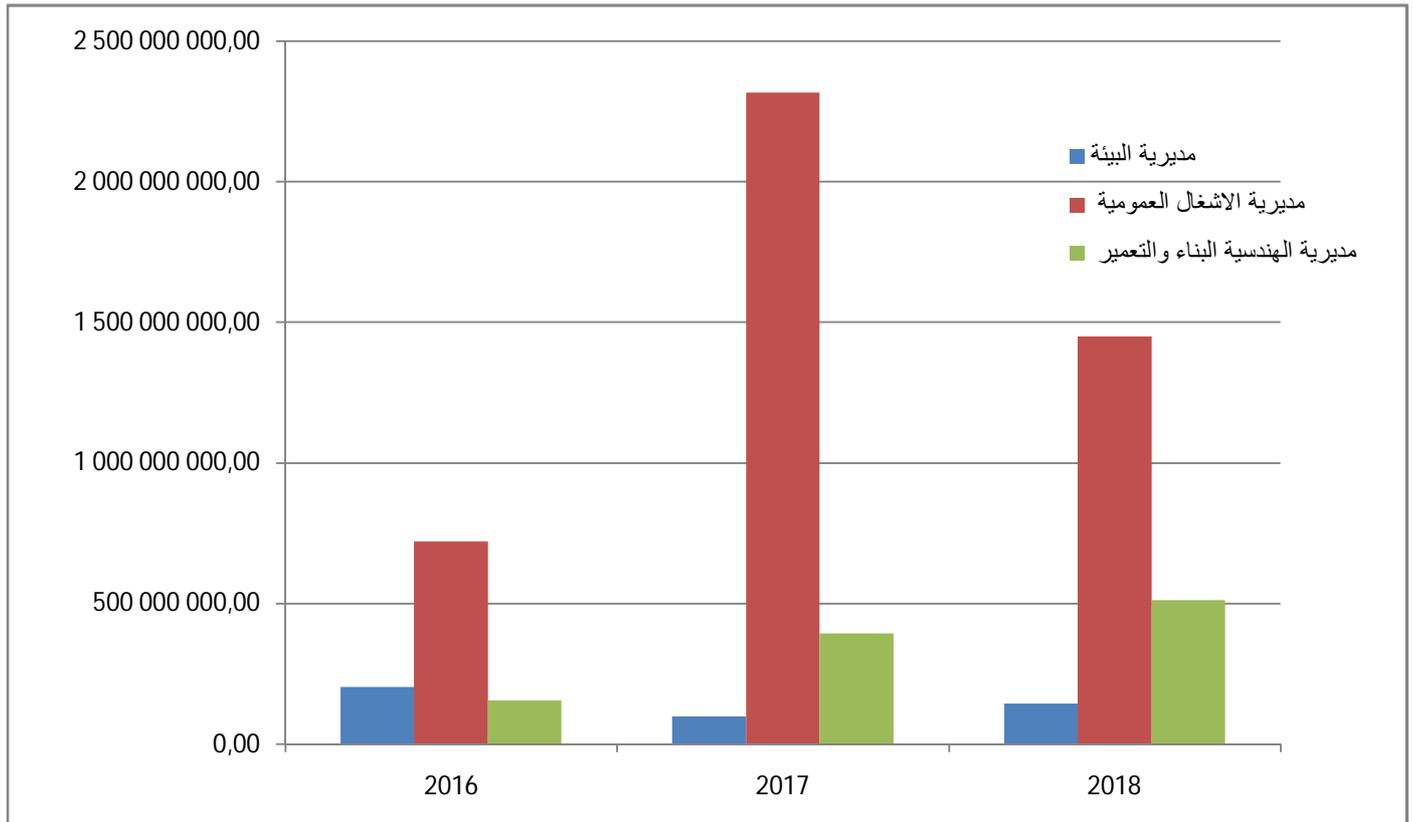
ثانياً- تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية:

يشير الجدول الموالي إلى النفقات ميزانية التجهيز لـ 3 قطاعات خلال السنوات 2016، 2017، 2018.

الجدول رقم (2-5) : تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية.

رقم القطاعات	السنوات	2016	2017	2018
1	مديرية البيئة	201 168 285,50	96 963 669,99	142 261 793,40
2	مديرية الأشغال العمومية	720 015 209,00	2 318 164 112,00	1 450 704 227,00
3	مديرية الهندسية البناء والتعمير	153 838 692,00	392 940 484,10	512 187 760,10

المصدر: اعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات الملحق رقم (04، 05، 06).



الشكل رقم (2-3) يُبين تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه لميزانية التجهيز لمديرية الأشغال العمومية العمومية متناقصة نفقات سنة 2016 بحيث قدرت نفقاتها بـ (720015209,00) وأن هذا التناقص لم يدوم خلال سنة 2017 حيث ارتفعت حجم النفقات بشكل كبير و قدرت بـ (2318164112,00) إلا أن هذا ارتفاع لم يدوم وتناقصت السنة 2018 وقدّر حجم نفقاتها بـ (1450704227,00) .

نلاحظنأً مديرية الهندسية البناء والتعمير متناقصة النفقات خلال السنة 2016 بحيث قدرت نفقاتها بـ (153383692,00) وأن هذا التناقص لم يدوم خلال سنة 2017 و2018 حيث ارتفعت حجم النفقات بشكل كبير و قدرت بـ (392940484,10) و (512187760,10) على التوالي.

كما نلاحظ أن المديرية البيئية حجم نفقاتها السنة 2016 كانت مرتفعة و قدرت بـ (201168285,50) ثم انخفض حجم نفقاتها وتناقص بشكل كبير بحيث قدر بـ (96963669,99) ثم ارتفاع وحجم نفقاتها السنة 2018 وبزيادة قدرت بـ (142261793,40).

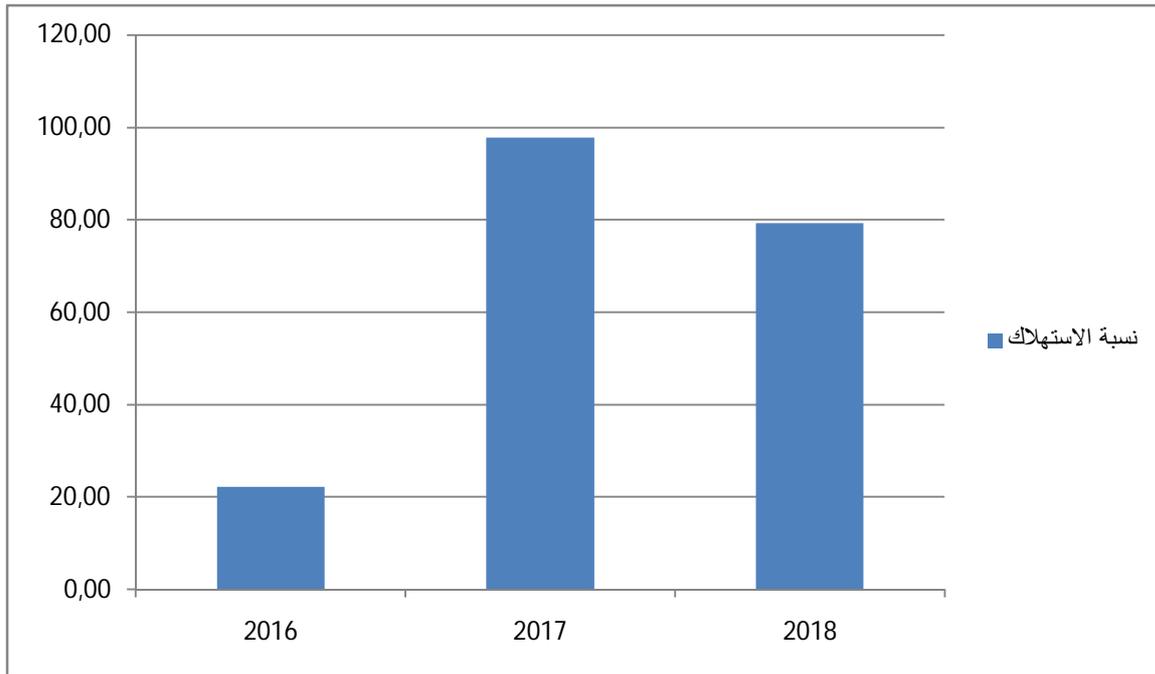
نلاحظ من خلال جدول أعلاه تطور نفقات الميزانية التجهيز لمديريات الثلاث محل الدراسة على مستوى الولاية أن صرف النفقات متزايد من السنة لأخرى وهذا ما شهدنه خلال السنوات الثلاث 2016,2017,2018. نلاحظ أن وحسب المنحنى أيضا نجد أن كل من مديرية الأشغال العمومية ومديرية الهندسة والبناء والتعمير في المرتبة الأولى والثانية على التوالي مقارنة بمديرية البيئأقل انفاقا.

ثالثًا- نسب إستهلاك لميزانية التجهيز لـ 3 مديريات على مستوى الولاية .

الجدول رقم (2-6): نسبة استهلاك مديرية الأشغال العمومية لميزانية التجهيز .

السنوات	2016	2017	2018
نسبة الاستهلاك	%22,3	%97,73	%79,24

المصدر : إعتقادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات الملحق رقم(04،05،06).



الشكل رقم (2-4) نسب استهلاك مديرية الأشغال العمومية لميزانية التجهيز

المصدر: من إعداد الطلبة

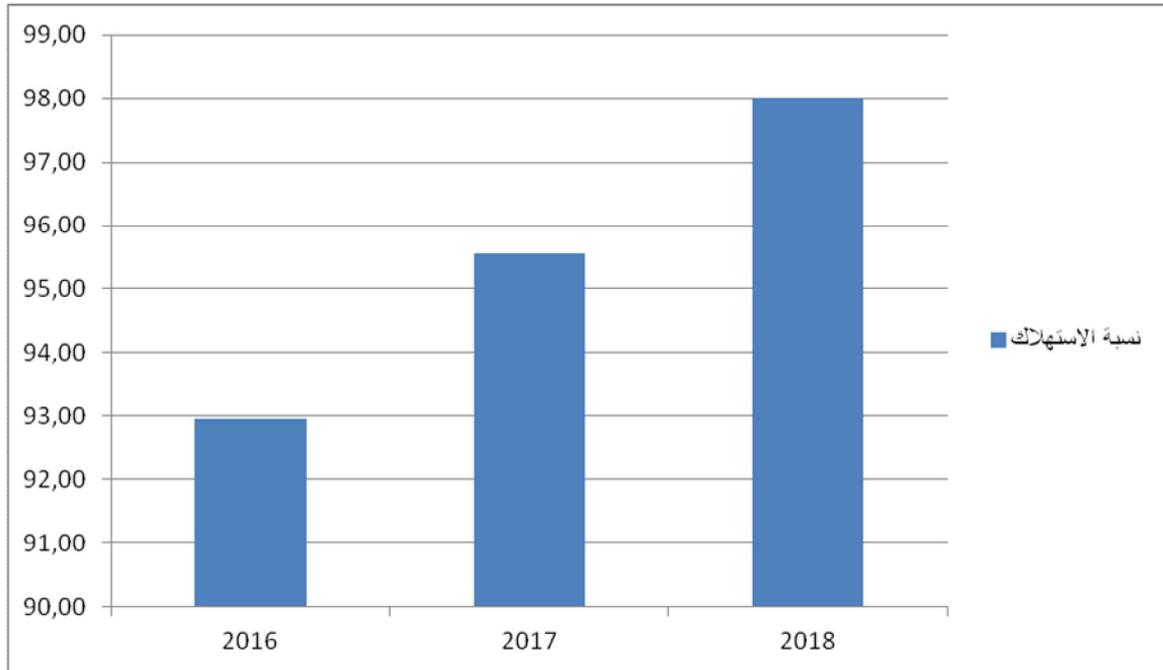
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة الاستهلاك مديرية الأشغال العمومية لميزانية التجهيز السنة 2016 قدرت بـ %22,3 وهي اقل نسبة بالنسبة للسنوات الاخرى ، وحيث ازدادت النسبة بشكل كبير في سنة 2017 حيث قدرت بـ %97,73 ، و تناقصت النسبة السنة 2018 و قدرت بـ %79,24 ، وهذا يعني أن مديرية الأشغال العمومية أنفقت نسبة %22,3 من إيرادات المخصصة لها في سنة 2016 ، و في سنة 2017 أنفقت نسبة %97,73 من إيراداتها ، و في سنة 2018 أنفقت نسبة %79,24 من إيراداتها.

الجدول رقم (2-7): نسبة استهلاك مديرية البيئة لميزانية التجهيز.

السنوات	2016	2017	2018
نسبة الاستهلاك	%92,95	%95,57	%98,00

المصدر: اعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات الملحق رقم (04، 05، 06).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستهلاك مديرية البيئة لميزانية التجهيز، نسب خلال السنوات الثلاث مرتفعة جدا حيث في سنة 2016 قدرت بـ %92,95 ، وسنة 2017 قدرت بـ %95,57، وفي سنة 2018 قدرت بـ %98,00، نقول تقريبا أن النسب خلال السنوات الثلاث متقاربة، ويعني هذا أن مديرية البيئة انفقت نسبة %92,95 من إيراداتها المخصصة لها في سنة 2016، وفي سنة 2017 انفقت نسبة %95,57 من إيراداتها، وفي سنة 2018 انفقت نسبة %98,00 .



الشكل رقم (2-5) نسبة استهلاك مديرية البيئة لميزانية التجهيز

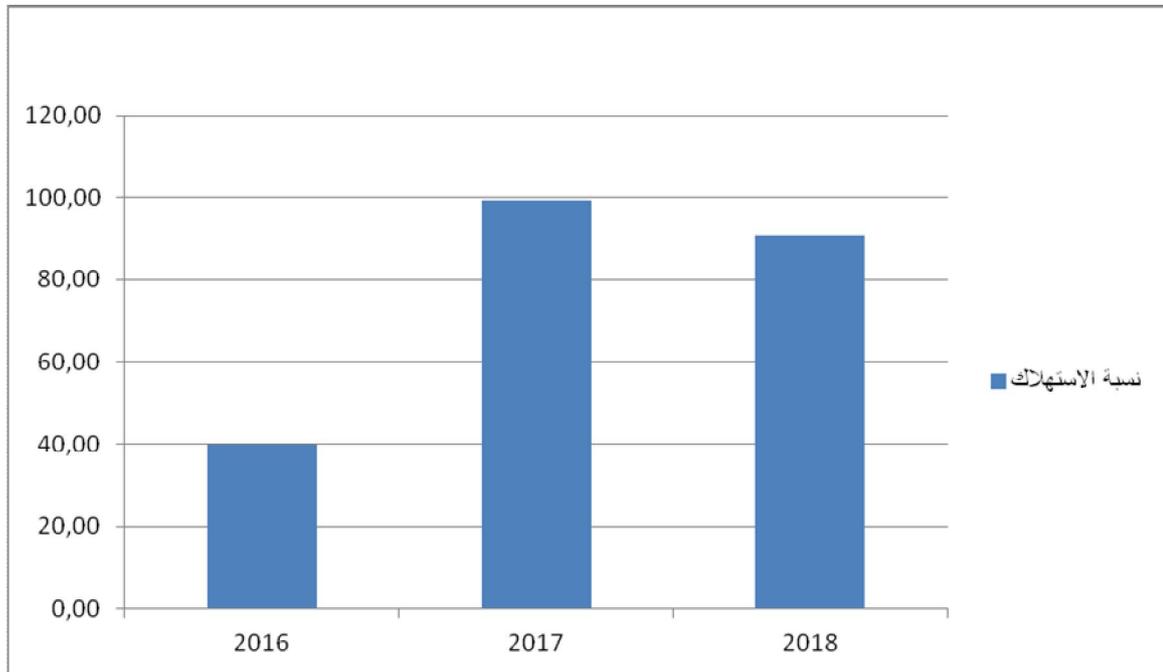
المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (2-8) : نسبة استهلاك مديرية الهندسية البناء والتعمير لميزانية التجهيز .

السنوات	2016	2017	2018
نسبة الاستهلاك	%39,76	%99,41	%90,72

المصدر : اعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات الملحق رقم (04،05،06).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح نسب استهلاك مديرية الهندسية البناء والتعمير لميزانية التجهيز حيث قدرت نسبة **39,76%** سنة 2016 وتعتبر أقل نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى، وحيث ازدادت النسبة بشكل كبير في سنة 2017 حيث قدرت بـ **99,41%**، وتناقصت نسبة سنة 2018 و قدرت بـ **90,72%** وهذا يعني أن مديرية أنفقت نسبة **39,76%** من إيرادات المخصصة لها في سنة 2016، وفي سنة 2017 أنفقت نسبة **99,41%** من إيراداتها، وفي سنة 2018 أنفقت نسبة **90,72%**.



الشكل رقم (2-6) نسبة استهلاك مديرية الهندسية البناء والتعمير لميزانية التجهيز

المصدر: من إعداد الطلبة

## المطلب الثاني: تحليل و تفسير ومقارنة التطورات

نستعرض في هذا المطلب تحليل وتفسير تطورات ميزانية التسيرو والتجهيز بالإضافة الى مقارنة التطورات.

### الفرع الأول: تحليل وتفسير إعمادات ونفقات ميزانية التسيير والتجهيز.

#### أولاً: تحليل وتفسير إعمادات ميزانية التسيير

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول أعلاه المتعلق بإجمالي الاعتمادات لكل المديرية على مستوى الولاية ومثلت ملاحظته بالنسبة لتطور المنحنى متميز بتذبذب بصعود نحو الأعلى وهبوط نحو الأسفل يمكن القول وتفسير ذلك بأن جل المديرية التي شهدت زيادة في الإيرادات المخصص لها وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة في الاحتياجات الموجهة من طرف المديرية نحو الوزارات الوصية وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها الاحتياج إلى عناصر المورد البشري وكذا التحول الذي شهدته أغلب المديرية نحو الإدارات الجديدة كبناء فروعها لينجم عنه ضرورة تجهيز سواء من ناحية العتاد كالمكاتب والوسائل للأشخاص بالتمكينات المكتبية وكذا الإعلام الآلي والأمور المتعلقة بالنظافة والشبكات الهاتفية والانترنت.... الخ.

يمكن القول للمديرية التي كان منحنى نحو أسفل هذا راجع نقص الاحتياجات الموجهة من طرف المديرية نحو الوزارات الوصية.

كما لاحظنا من خلال النتائج السابقة أن مديرية التربية هي الأعلى من حيث ميزانية الإيرادات المخصص لها خلال السنوات الثلاث بحيث لاحظنا ان السنتين 2016 و 2017 شهدت صعود منحنى نحو أعلى أي يوجد زيادة في مستوى اعتماداتها ويرجع هذا لعدة أسباب أهمها الحاجة لزيادة عنصر المورد البشري من خلال توظيف عبر مختلف المستويات من الاساتذة ومعلمين وكذا المقتصدين ونواب مقتصدين والمشرفين والمراقبين إضافة إلى ذلك تكوينهم مما يجعل إيرادات ميزانية التربية الوطنية الأعلى على مستوى الولاية.

#### ثانياً: تحليل وتفسير نفقات ميزانية التسيير .

ومن خلال نتائج المتوصل إليها حول الجدول المتعلق بإجمالي النفقات التي تم صرفها واستهلاكها بالنسبة لكل المديرية على مستوى الولاية نلاحظ أن منحنى نفقات التسيير في تطور نوعاً متمثل بالصعود وهذا يعني أن أغلب المديرية قامت بصرف الإيرادات المخصص لها وذلك لتلبية احتياجاتهم وتغطية مصاريفهم كما يمكن القول أن الزيادة في النفقات يرجع بدرجة أولى إلى زيادة الإيرادات المخصص لكل مديرية وثانياً الالتزام بتغطية الاحتياجات اللازمة لكل مديرية على حدٍ أهمها الاحتياج إلى عنصر المورد البشري وكذا تجهيز المكاتب من الوسائل اللازمة والخاصة بالتجهيزات المكتبية والإعلام الآلي والأمور المتعلقة بالنظافة وشبكات الهاتفية والانترنت..... الخ.

ومن خلال النتائج السابقة أن مديرية التربية هي الأعلى من حيث حجم صرف النفقات خلال السنوات الثلاث ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى زيادة عناصر المورد البشري من خلال توظيف عبر مختلف المستويات من الاساتذة

ومعلمين وكذا المقتصدين ونواب مقتصدين والمراقبين والمشرفين إضافة إلى تكوينهم مما يجعل حجم النفقات التي تم صرفها في مديرية التربية الوطنية الأعلى على مستوى الولاية.

ويرجع أسباب الزيادة في النفقات إلى عدة أسباب من بينها الأسباب الإدارية وتمثل في زيادة عدد العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب، وأخرى قد تكون الأسباب الاقتصادية تتمثل في التوسع في المشروعات العامة مما يؤدي إلى زيادة في النفقة، وأخرى قد تكون أسباب اجتماعية تتمثل في نفقات الضمان الاجتماعي والصحة، والسكان، والثقافة، والتعليم... الخ.

### ثالثا: تحليل وتفسير إعمادات ميزانية التجهيز

من خلال النتائج المتحصل عليها والمتعلق بالاعتمادات الخاصة بميزانية التجهيز للمديرات الثلاثة والتي تمثل ثلاثة قطاعات على مستوى الولاية ما تم ملاحظته أن ميزانية التجهيز في تذبذب بالنسبة قطاعين مديرية الأشغال العمومية ومديرية البيئة أما بالنسبة مديرية الهندسية البناء والتعمير شهدت زيادة من سنة لأخرى، خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وهذا راجع للمشاريع التي تمت برمجتها وبداية الأشغال على مستوى الولاية في إطار برنامج تنمية، حيث نجد أن مديرية الأشغال تعتبر من بين أهم وأكبر المديريات التي تشرف على تهيئة ومتابعة مشاريع التنمية من خلال إنجاز المرافق العامة لدى نجلدنا لها أخذت حصة الأسد من الاعتمادات المخصص للولاية بحكم موقعها وأهميتها مقارنة بباقي المديريات ثم تأتي مديرية الهندسية البناء والتعمير ثانيا.

### رابعا: تحليل وتفسير نفقات ميزانية التجهيز

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن ملاحظة أن مديرية الأشغال العمومية تعتبر المديرية الأكثر إنفاقا لميزانية التجهيز خلال السنوات الثلاثة وهذا بتأكيد يرجع لكبر حجم الإعتمادات المخصصة لها وكذا دور كبير التي تلعبه هذه المديرية في إنجاز ومتابعة المشاريع من خلال البرنامج الخماسي والمتعلق بالتنمية وذلك في أن عدد من المشاريع التي تم البدء فيها خلال السنوات السابقة قد تم صرف نفقات اتجاه أصحابها من خلال الوضعيات التي تم تسليمها من طرف المديرية المعنية وهذا يدل على أن المشاريع قاربت على الانتهاء من أشغال.

نرى أن مديرية الهندسة والبناء والتعمير تمت صرف جل الاعتمادات المخصصة مقارنة بما خصص لها وهي في المرتبة الثانية من حيث إجمالي صرف النفقات، نجد أن مديرية البيئة جاءت نفقاتها أقل مقارنة بالإعتمادات المخصص لها وهذا ما يعنى عدم البدء في بعض المشاريع ويدل هذا أيضا على وجود بطء في إنجاز بعض المشاريع.

### الفرع الثاني: مقارنة ميزانية التسيير وميزانية التجهيز

#### أولاً : مقارنة إعتمادات ونفقات ميزانية التسيير

بعدما قمنا بتحليل الإعتمادات والنفقات لمختلف القطاعات الولاية نحاول الآن مقارنة هذه الإيرادات مع النفقات من خلال إعتمادات ميزانية التسيير نلاحظ أن المديريات شهدت زيادة ونقصان في الإيرادات وبالنسبة لي زيادة هذا رجع إلى زيادة الاحتياجات الموجهة من طرف المديريات نحو لوزارات الوصية أي أنه ينجم عن احتياج للمورد البشري أما في حالة نقصان يرجع هذا إلى وجود نقص احتياجات بمعنى يمكن القول أن هذه

أخيرة قد تكون لديها اكتفاءات كما نلاحظ وجود المديرية تشهد زيادة في النفقات وهنا يكمن القول أن زيادة في النفقات يرجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الإيرادات والعكس صحيح فبالنسبة لمديرية التربية الوطنية كانت لها الحصة الأكبر من الإيرادات كما كانت أيضا الأكثر إنفاقا وهذا مقارنات بالمديرية الأخرى، حيث كانت نسب الاستهلاك خلال السنوات الثلاث على التوالي 97.12% و 95.10% و 96% .

#### ثانياً 1: مقارنة إعمادات ونفقات ميزانية التجهيز.

من خلال إعمادات ميزانية التجهيز نلاحظ انها في تزايد من سنة إلى أخرى خلال السنوات الثلاث بمعنى كل من مديرية الأشغال العمومية والمديرية الهندسية للبناء والتعمير وذلك خلال السنتين 2016 و 2017 م. في السنة 2018 لاحظنا أن المديرية البيئية ارتفاع مؤشره بعد ما كان منخفض في 2017 وكان أعلى السنة 2016 كما تعتبر هذه زيادات في الإيرادات مخصصة لإنجاز المشاريع بحيث يـُ زيادة في الإيرادات يتبعها مباشرة الزيادة في النفقات، ولأحظنا أن مديرية الأشغال العمومية الأكثر اعتماداً أو الأكثر نفقة وهذا راجع إلى المشاريع التي تمت برمجتها وبداية الأشغال على مستوى الولاية.

#### ثالثاً: مقارنة تطورات ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

نلاحظ من خلال منحنى ميزانية التسيير والتجهيز أن مديرية الأشغال العمومية الأكثر اعتماداً والأكثر نفقة لميزانية التجهيز، بينما في ميزانية التسيير تعتبر الأقل اعتماداً والأقل نفقة، كما نلاحظ أيضاً أن مديرية البيئية أكثر الإيراد والنفقة لميزانية التجهيز وتعتبر أقل الاعتماداً والأقل نفقة لميزانية التسيير. لاحظ بالنسبة لمديرية الهندسة والبناء والتعمير أن هقل الإعمادات والنفقات وهذا بالنسبة لميزانية التسيير وأكثر اعتماداً و نفقة والتجهيز، خلال السنوات الثلاث.

### خلاصة الفصل

بعد الدراسة التطبيقية لخزينة ولاية سعيدة والتي من خلالها تعرفنا على مفهوم ونشأتها والمراحل تطورها بالإضافة الى معرفة أهم مصالحها وهيكلها التنظيميتمّ التعرف أيضا على الدور الذي تلعبه الخزينة العمومية في تطبيق الميزانية وكذلك معرفة مقدر وحجم الإيرادات والنفقات لاحظنا أنه كل زيادة في الإيرادات يرافقها زيادة في نفقات ومن خلال الميزانيتين، لاحظنا في ميزانية التسيير أنّ المديرية التربية الوطنية نالت الحصة الأسد من الإيرادات وثلثات، ولاحظنا أنّ المديرية الأشغال العمومية نالت الحظ الأوفر من الإيرادات والنفقات من خلال ميزانية التجهيز خلال السنوات الثلاث.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الخزينة العمومية بصفة عامة وكتنفيذها لميزانية العامة، وكذلك توصلنا إلى أنها مرت بعدة مراحل خلال تطورها وهذا يتغير بتغير الظروف التي عاشتها قبل وبعد الاستعمار. والخزينة العمومية مكلفة بتنفيذ جميع العمليات المالية وميزانية الدولة، إذ يعبر أداءها على حجم الإيرادات والنفقات وهذا ما صادف موضوع الدراسة وصيغة الإشكالية على النحو التالي: **إلى أي مدى تساهم خزينة الولاية في تطبيق الميزانية خلال المدة الزمنية (2016،2017،2018).**

الخزينة العمومية لها دور كبير في بناء السياسة النقدية والميزانية العامة التي تعتبر ضمن الإستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها الدولة، حيث يتمثل دورها في تنفيذ ميزانية الدولة، من خلال الدراسة وتحليل ميزانيات التسيير والتجهيز لثلاث سنوات ولمختلف قطاعات الولاية تبين أن أجل قطاعات الولاية إيراداتها قد تكون جد مناسبة لتغطية نفقاتها.

#### اختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه سابقا وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات وتوصلنا إلى النتائج التالية:

**الفرضية الأولى:** تعتبر إيرادات الخزينة العمومية الولائية مناسبة لتحقيق الأداء اعلى.

من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى أن إيرادات الخزينة العمومية مناسبة إلى حد بعيد لتحقيق الأداء حسن لمختلف القطاعات وهذا ما يعني قبول صحة الفرضية.

**الفرضية الثانية:** حجم النفقات التي تشهدها الخزينة العمومية تحول دون تحقيق توازن.

من خلال تحليل نتائج الدراسة توصلنا إلى أن نفقات الخزينة العمومية مناسبة جد حيث نجد بعض القطاعات غير متناسبة ولكن على العموم تعتبر الإيرادات والنفقات مناسبة وهذا ما يعني عدم قبول صحة الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** لا يمكن تحقيق التوازن في ظل هذه الفترة.

من خلال تحليل نتائج الدراسة توصلنا إلى أن إيرادات ونفقات الخزينة العمومية مناسبة لتحقيق الأداء متوسط ، وهذا يعني قبول صحة الفرضية.

#### النتائج:

يعتبر قطاع الأشغال العمومية قطاع الأكثر إيرادا والأكثر نفقة لميزانية التجهيز خلال السنوات الثلاث وهذا راجع إلى كبر حجم الإعتمادات المخصصة لها، أي تعتبر من أهم القطاعات التي تشرف على تهيئة ومتابعة مشاريع التنمية.

يعتبر قطاع التربية الوطنية الأكثر إيرادا والأكثر نفقة لميزانية التسيير خلال سنوات الثلاث ويرجع هذا إلى الحاجة لزيادة عنصر المورد البشري من خلال التوظيف عبر مختلف المستويات من أساتذة ومقتصدين ... الخ

نستنتج أن قطاع التربية الوطنية و قطاع الأشغال العمومية هم الأكثر أهمية بالنسبة لميزانية الولاية.

### الاقتراحات و التوصيات:

من خلال ما سبق نستنتج أن الخزينة العمومية تبحث عن التوازن بين الإيرادات والنفقات بحيث يمكن طرح بعض اقتراحات قد تكون مناسبة من اجل الوصول إلى الأداء جيد.

التوصيات التالية:

- ✓ محاولة ترشيد والتسيير الإيرادات في كل قطاع وترشيد النفقات.
- ✓ تسيير أموال الخزينة العمومية وفقا لنصوص وقوانين.
- ✓ ضرورة انتهاج أساليب وطرق جديدة لإدارة الخزينة العمومية للولاية وهذا من أجل تحسين من أدائها المالي.
- ✓ ترشيد النفقات لبعض المديريات التي لاحظنا كمديرية الشباب والرياضة وذلك للتناسب مع الإيرادات المخصصة لهم.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية لباقي المديريات الأخرى ولا يتم التركيز فقط على البعض منهم .

### آفاق الدراسة:

وفي الأخير نتأمل أننا قد وفقنا في إبراز أهمية دراستنا وهذا رغم المشاكل التي واجهتنا كضيق الوقت وكذا الحالة التي نشهدها في الوقت الرهن ونقص المراجع الخاصة بالخزينة العمومية، وصعوبة الموضوع من حيث التطبيق الميداني الذي يحتاج إلى خبرة مهنية عالية، كما نتطلع أيضا أن يكون بحثنا هذا نقطة بداية لا نقطة نهاية والمجال مفتوح أمام زملائنا الطلبة في بحثنا في هذا.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: الكتب:

1. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر.
2. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان الوطني المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 04-2006.
3. أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.
4. باديس بن يحيى بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة -دراسة الخزينة مؤسسة مطاحن الحضنة - المسيلة-، دار الحامدن، الطبعة الأولى، 2013.
5. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.
6. برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
7. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
8. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان مطبوعات الجامعية، معهد العلوم القانونية، الجزائر، 2001.
9. دنيدي يحيى، المالية العمومية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014.
10. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003.
11. شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 05-2008.
12. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
13. عبد المعطي ارشيد، حسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، زهران للنشر، الطبعة الثانية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.
14. عطا علي الزبون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.
15. علي زغدود، المالية العامة، ديوان مطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 12-2006.
16. فوزي عطوي، المالية العامة: النظام الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
17. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
18. محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 12-2004.
19. محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20. مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية مابين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الطبعة الأولى، عمان، 2018.

21. نصيب رجم، إدارة الخزينة دروس وتطبيقات، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

#### ثانيًا - 1- المذكرات والأطروحات :

22. آمنة قادر، الخزينة العمومية ودورها المالي والإقتصادي، مذكرة ماستر، دراسة حالة خزينة ولاية الوادي سنة 2014/ 2015.

23. اوغاري مها، دور نظام الضريبي في التمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، الجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015.

24. بركان كميلية، شميني نورية، المركز القانوني للخزينة العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017/2016.

25. تومي سلامي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، الجزائر، 2001/ 2002.

26. رايس محمد المهدي، دور الحوكمة في تحسين إدارة الخزينة العمومية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، 2014.

27. سخري سفيان، النظام القانوني للخزينة العمومية، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، الجزائر، 2013/2012.

28. شلال زهير، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة المحجورقة، بومرداس، 2014/2013.

29. نسيم مرزوقي، دور خزينة الولاية في تحقيق توازن الميزانية العامة، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2018/2017.

30. وانزه محمد القطبي سالم، دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018.

31. وليد ونيسي، دور وفعالية الصفقات العمومية في حماية الأموال العامة، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015 /2014.

#### ثالثًا - المحاضرات:

32. دغمان زوبير، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2016-2017.

33. عبد الحميد مرغيت، محاضرات في مقياس المحاسبة العمومية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019/2018.

رابعاً ١- الملتقيات:

34. إسماعيل جوامع، فايزة بركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من فساد المالي والإداري، مداخلة حوكمة المؤسسات العمومية ذات طابع الإداري، رؤيته محاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 06-07 ماي 2012.

خامساً - المقابلات:

35. جبوري محمد، رئيس مكتب الحافظة الاورق المحاسبة، الخزينة العمومية ولاية سعيدة، 2020/03/22.
36. قروح خالد، رئيس مكتب التحصيل والتسديد، الخزينة العمومية ولاية سعيدة، 2020/03/19.
37. هيشور لحسن، رئيس مكتب النفقات، الخزينة العمومية ولاية سعيدة، 2020/03/16.

سادساً ١- المراسيم والقوانين و القرارات:

38. المادة 01، قانون رقم 63-198 المؤرخ في 08 جوان 1963م، متعلق بإنشاء وكالة قضائية للخزينة.
39. المواد (23-25-26-27-28-33-53) من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411هـ الموافق لي 15 غشت (أوت) 1990م، المتعلق بالمحاسبة العمومية.
40. المواد (46-47-49) من أمر رقم 03-11 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 م، المتعلقة بالنقد والقرض.
41. المواد (54-56-58-59-61) من قانون 84-17 .
42. القانون 80-05 المؤرخ في 1 مارس 1980، متعلق بممارسة الوظيفة الرقابة من طرف مجلس محاسبة.
43. القانون 90-32 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990.
44. المادة 170 من التعديل الدستور لسنة 1996، المعدل بقانون 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002.
45. المادة 62، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال عام 1404هـ الموافق لي 07 يوليو (جويلية) 1984م، المتعلق بقوانين المالية.

سابعاً ١- المواقع الالكترونية:

46. <https://www.Bayspecialties/fr/.com>.

المراجع باللغة الفرنسية:

47. Bloch-Lainé François 'Introduction à une étude du Trésor public en France. Revue économique, volume 2 Année 1951.
48. MESSAOUDI Nadijiba ,MEZHOUD Yasmina, La tenue de la comptabilité trèzor public, En vue de l'obtention du diplôme de master , Univesite abderrahmane mira, De bedjaia , Année2016/2017.
49. AYACHE Assia ,ATMANI Nassima, , La tenue de la comptabilité trèzor public, En vue de l'obtention du diplôme de master , Univesite abderrahmane mira, De bedjaia, Année 2012/2013.
50. OUACHEM Bahia , MAKHLOUFI Meriem , La comptabilité au sien du trèzor public ,Mémoire pou l'obtention du diplôme de master , Université mouloud mammeri , De tizi – ousou Année 2016/2017.
51. Global Dynamics of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member States Build : Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienne, Oct, 2002.

# قائمة الملاحق

## ميزانيات التسيير للسنوات الثلاث ( 2018 ، 2017 ، 2016 )

## الملحق رقم 1: ميزانيات التسيير 2016

page 11

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2016

COMPTES No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 108020 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	63 453 000,00		53 808 509,03	7 663 031,62		61 471 540,65	1 981 459,35	96.88	
3112	76 768 000,00		63 168 233,55	11 254 147,47		74 422 381,02	2 345 618,98	96.94	
3113	9 031 000,00		7 286 054,37	941 171,82		8 227 226,19	803 773,81	91.10	
3121	1 712 790 000,00		1 400 706 709,43	245 848 758,70		1 646 555 468,13	66 234 531,87	96.13	
3122	2 258 801 000,00		1 775 842 166,59	430 251 179,57		2 206 093 346,16	52 707 653,84	97.67	
3123	184 035 000,00		154 800 097,26	20 196 089,87		174 996 187,13	9 038 812,87	95.09	
3131	604 395 000,00		500 694 649,14	95 519 070,63		596 213 719,77	8 181 280,23	98.65	
3132	800 027 000,00		636 667 749,79	153 526 225,15		790 193 974,94	9 833 025,06	98.77	
3133	132 347 000,00		96 583 063,24	11 791 659,28		108 374 722,52	23 972 277,48	81.89	
202001031	5 841 647 000,00		4 689 557 232,40	976 991 334,11		5 666 548 566,51	175 098 433,49	97.00	
3211	121 000,00		65 373,69	21 690,46		87 064,15	33 935,85	71.95	
3212	6 696 000,00		5 893 904,40	1 188 392,48		7 082 296,88	- 386 296,88	105.77	

202001032	6 817 000,00	5 959 278,09	1 210 082,94	7 169 361,03	- 352 361,03	105.17
3311	1 894 000,00	1 556 841,50	287 087,75	1 843 929,25	50 070,75	97.36
3313	35 019 000,00	29 088 153,42	4 739 011,70	33 827 165,12	1 191 834,88	96.60
3314	4 666 000,00	4 666 000,00		4 666 000,00		100.00
3321	35 593 000,00	26 830 799,79	6 353 682,25	33 184 482,04	2 408 517,96	93.23
3323	976 531 000,00	783 906 534,09	165 533 608,63	949 440 142,72	27 090 857,28	97.23
3324	105 702 000,00	105 702 000,00		105 702 000,00		100.00
3331	14 121 000,00	11 100 511,58	2 167 553,00	13 268 064,58	852 935,42	93.96
3333	346 600 000,00	279 662 442,88	60 553 129,95	340 215 572,83	6 384 427,17	98.16
3334	43 048 000,00	43 048 000,00		43 048 000,00		100.00
202001033	1 563 174 000,00	1 285 561 283,26	239 634 073,28	1 525 195 356,54	37 978 643,46	97.57
3411	2 900 000,00	1 390 807,50	1 275 328,00	2 666 135,50	233 864,50	91.94
3412	700 000,00	263 265,00	77 750,00	341 015,00	358 985,00	48.72
3413	1 200 000,00	36 280,00	923 371,61	959 651,61	240 348,39	79.97
3414	1 800 000,00	1 450 347,05	149 524,14	1 599 871,19	200 128,81	88.88
3415	72 000,00		71 604,00	71 604,00	396,00	99.45
3491	406 000,00	248 535,00	136 776,00	385 311,00	20 689,00	94.90
3498	110 000,00			110 000,00		0.00
202001034	7 188 000,00	3 389 234,55	2 634 353,75	6 023 588,30	1 164 411,70	83.80
3511	500 000,00	276 627,50	222 782,00	499 409,50	590,50	99.88
202001035	500 000,00	276 627,50	222 782,00	499 409,50	590,50	99.88

page 12

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2016

-----

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 108020 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
Total	7 419 326 000,00		5 984 743 655,80	1 220 692 626,08		7 205 436 281,88	213 889 718,12		97.12

pour accord,

Certifie exact :

l'Ordonnateur,

A SAIDA le 31/12/2016

Le Tresorier

Vu

page 18

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2016

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 111220 ENVIRONNEMENT

Chap \* credit \* blocage \* dep.anterieures \* depenses du mois \* reimputes \* annul.depenses \* tot.des depenses \* solde \* %

3121		7 000 000,00		6 156 878,38	649 822,58			6 806 700,96	193 299,04	97.24
3122		6 700 000,00		5 565 741,78	877 743,60			6 443 485,38	256 514,62	96.17
3123		2 500 000,00		1 951 933,58	181 698,90			2 133 632,48	366 367,52	85.35
-----										
202001031		16 200 000,00		13 674 553,74	1 709 265,08			15 383 818,82	816 181,18	94.96
-----										
3321		140 000,00		103 400,00	17 400,00			120 800,00	19 200,00	86.29
3323		3 425 000,00		2 937 894,69	381 891,57			3 319 786,26	105 213,74	96.93
3324		310 000,00		310 000,00				310 000,00		100.00
-----										
202001033		3 875 000,00		3 351 294,69	399 291,57			3 750 586,26	124 413,74	96.79
-----										
3421		450 000,00		267 100,00				267 100,00	182 900,00	59.36
3422		250 000,00		124 979,50				124 979,50	125 020,50	49.99
3423		400 000,00		180 449,10				180 449,10	219 550,90	45.11
3424		450 000,00		384 266,65	35 020,89			419 287,54	30 712,46	93.18
3425		16 000,00		15 912,00				15 912,00	88,00	99.45
3494		100 000,00		99 889,82				99 889,82	110,18	99.89
3499		200,00						200,00	0,00	0.00
-----										
202001034		1 666 200,00		1 072 597,07	35 020,89			1 107 617,96	558 582,04	66.48
-----										
3521		150 000,00		148 824,00				148 824,00	1 176,00	99.22
-----										
202001035		150 000,00		148 824,00				148 824,00	1 176,00	99.22
-----										
3723		200 000,00		99 918,00				99 918,00	100 082,00	49.96
-----										
202001037		200 000,00		99 918,00				99 918,00	100 082,00	49.96
-----										
Total		22 091 200,00		18 347 187,50	2 143 577,54			20 490 765,04	1 600 434,96	92.76

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,Certifie exact :  
A SAIDA le 31/12/2016

Le Tresorier

page 21

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2016

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 114220 DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde
3111	45 800 000,00		40 342 694,13	4 658 882,37		45 001 576,50	798 423,50	98.26
3112	41 125 000,00		34 107 876,40	6 144 651,54		40 252 527,94	872 472,06	97.88
3113	153 228 000,00		135 012 851,33	16 789 969,93		151 802 821,26	1 425 178,74	99.07
202001031	240 153 000,00		209 463 421,86	27 593 503,84		237 056 925,70	3 096 074,30	98.71
3311	1 513 000,00		1 225 178,50	270 973,00		1 496 151,50	16 848,50	98.89
3312	20 000,00			20 000,00		20 000,00		100.00
3313	21 641 000,00		18 612 642,58	2 700 883,48		21 313 526,06	327 473,94	98.49
3314	6 062 000,00		6 062 000,00			6 062 000,00		100.00
202001033	29 236 000,00		25 899 821,08	2 991 856,48		28 891 677,56	344 322,44	98.82
3411	3 000 000,00		631 825,00	564 600,00		1 196 425,00	1 803 575,00	39.88
3412	400 000,00		16 100,00	177 383,70		193 483,70	206 516,30	48.37
3413	800 000,00		336 538,80	49 140,00		385 678,80	414 321,20	48.21
3414	2 000 000,00		1 644 106,20	206 303,72		1 850 409,92	149 590,08	92.52
3415	1 230 000,00			1 228 032,00		1 228 032,00	1 968,00	99.84
3491	1 000 000,00		377 214,05	119 717,32		496 931,37	503 068,63	49.69
202001034	8 430 000,00		3 005 784,05	2 345 176,74		5 350 960,79	3 079 039,21	63.48
3511	1 600 000,00		399 525,00	304 564,00		704 089,00	895 911,00	44.01
202001035	1 600 000,00		399 525,00	304 564,00		704 089,00	895 911,00	44.01
Total	279 419 000,00		238 768 551,99	33 235 101,06		272 003 653,05	7 415 346,95	97.35

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,Certifie exact :  
A SAIDA le 31/12/2016  
Le Tresorier

page 26

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2016

COMPTTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 12502001 D/ DE L'URBANISME,L'ARCHIT ET LA CONSTR.

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	27 900 000,00		24 483 201,42	2 063 246,67		26 546 448,09	1 353 551,91	95.15	
3112	26 700 000,00		21 077 923,65	3 021 967,95		24 099 891,60	2 600 108,40	90.26	
3113	3 100 000,00		2 756 146,32	331 892,60		3 088 038,92	11 961,08	99.61	
202001031	57 700 000,00		48 317 271,39	5 417 107,22		53 734 378,61	3 965 621,39	93.13	
3311	1 000 000,00		764 441,75	96 951,75		861 393,50	138 606,50	86.14	
3313	13 600 000,00		11 370 695,54	1 265 661,83		12 636 357,37	963 642,63	92.91	
3314	1 761 000,00		1 761 000,00			1 761 000,00	100.00		
202001033	16 361 000,00		13 896 137,29	1 362 613,58		15 258 750,87	1 102 249,13	93.26	
3411	585 000,00		336 250,00	223 170,00		559 420,00	25 580,00	95.63	
3412	500 000,00			411 957,00		411 957,00	88 043,00	82.39	
3413	700 000,00		291 920,85	264 762,81		556 683,66	143 316,34	79.53	
3414	1 500 000,00		391 618,70	604 887,98		996 506,68	503 493,32	66.43	
3491	990 000,00		499 740,40	464 059,50		963 799,90	26 200,10	97.35	
3498	1 000,00					1 000,00	0.00		
202001034	4 276 000,00		1 519 529,95	1 968 837,29		3 488 367,24	787 632,76	81.58	
Total	78 337 000,00		63 732 938,63	8 748 558,09		72 481 496,72	5 855 503,28	92.53	

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,

Certifie exact :

A SAIDA le 31/12/2016

Le Tresorier

## . الملحق رقم 2: ميزانية التسيير لسنة 2017 .

page 11

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2017

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 108020 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	82 829 000,00		57 385 136,96	7 218 630,00		695 326,71	63 908 440,25	18 920 559,75	77.16
3112	104 659 000,00		67 955 847,99	14 264 076,03		716 480,33	81 503 443,69	23 155 556,31	77.88
3113	8 100 000,00		6 704 485,61	803 809,05		1 085,24	7 507 209,42	592 790,58	92.68
3121	1 672 754 000,00		1 427 026 165,34	207 490 982,58		32 980 815,88	1 601 536 332,04	71 217 667,96	95.74
3122	2 244 882 000,00		1 803 357 477,35	365 298 830,39		28 254 956,42	2 140 401 351,32	104 480 648,68	95.35
3123	193 947 000,00		156 611 934,76	27 229 578,71		826 674,17	183 014 839,30	10 932 160,70	94.36
3131	611 833 000,00		523 113 863,10	82 156 954,82		11 956 271,39	593 314 546,53	18 518 453,47	96.97
3132	808 824 000,00		656 523 542,47	141 202 001,22		10 501 181,25	787 224 362,44	21 599 637,56	97.33
3133	115 256 000,00		91 766 686,08	17 425 441,35		255 426,62	108 936 700,81	6 319 299,19	94.52
202001031	5 843 084 000,00		4 790 445 139,66	863 090 304,15		86 188 218,01	5 567 347 225,80	275 736 774,20	95.28
3211	120 000,00		65 071,38	21 690,46		86 761,84	33 238,16		72.30
3212	5 948 000,00		5 379 825,00	453 530,65		5 833 355,65	114 644,35		98.07
202001032	6 068 000,00		5 444 896,38	475 221,11		5 920 117,49	147 882,51		97.56
3311	1 981 000,00		1 507 975,75	216 349,25		19 045,00	1 705 280,00	275 720,00	86.08

3313	49 058 000,00	31 015 158,67	5 310 445,26		36 325 603,93	12 732 396,07	74.05
3314	4 006 000,00	4 006 000,00			4 006 000,00		100.00
3321	31 603 000,00	23 396 827,00	5 652 534,00		11 022,50  29 038 338,50	2 564 661,50	91.88
3323	981 244 000,00	784 909 978,62	139 928 731,97		924 838 710,59	56 405 289,41	94.25
3324	113 887 000,00	113 887 000,00			113 887 000,00		100.00
3331	13 269 000,00	10 237 976,00	2 675 946,75		6 833,75  12 907 089,00	361 911,00	97.27
3333	357 984 000,00	285 808 003,87	54 821 088,87		340 629 092,74	17 354 907,26	95.15
3334	43 051 000,00	43 051 000,00			43 051 000,00		100.00
-----							
202001033	1 596 083 000,00	1 297 819 919,91	208 605 096,10		36 901,25  1 506 388 114,76	89 694 885,24	94.38
-----							
3411	2 000 000,00	1 054 094,00	943 728,00		1 997 822,00	2 178,00	99.89
3412	750 000,00	113 450,00	558 470,00		671 920,00	78 080,00	89.59
3413	900 000,00	3 379,60	895 983,12		899 362,72	637,28	99.93
3414	2 000 000,00	661 433,58	1 338 460,68		1 999 894,26	105,74	99.99
3415	72 000,00		48 968,50		48 968,50  23 031,50	68.01	
3491	340 000,00	175 775,01	162 900,98		338 675,99	1 324,01	99.61
3498	100 000,00				100 000,00	0.00	
-----							
202001034	6 162 000,00	2 008 132,19	3 948 511,28		5 956 643,47	205 356,53	96.67
-----							
3511	500 000,00	319 610,20	178 998,60		498 608,80	1 391,20	99.72
-----							
202001035	500 000,00	319 610,20	178 998,60		498 608,80	1 391,20	99.72
-----							

page 12

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2017

-----

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 108020 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
------	----------	-----------	-------------------	--------------------	-------------	------------------	--------------------	---------	-----

Total	7 451 897 000,00		6 096 037 698,34	1 076 298 131,24		86 225 119,26	7 086 110 710,32	365 786 289,68	95.09
-------	------------------	--	------------------	------------------	--	---------------	------------------	----------------	-------

Vu pour accord,

Certifie exact :

l'Ordonnateur,

A SAIDA le 31/12/2017

Le Tresorier

page 21

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2017

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 11402001 DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	45 960 000,00		38 341 098,60	3 461 677,10		41 802 775,70	4 157 224,30	90.95	
3112	41 290 000,00		32 920 635,62	4 910 333,20		37 830 968,82	3 459 031,18	91.62	
3113	153 228 000,00		131 020 197,26	16 053 462,05		147 073 659,31	6 154 340,69	95.98	
202001031	240 478 000,00		202 281 931,48	24 425 472,35		226 707 403,83	13 770 596,17	94.27	
3311	1 513 000,00		1 219 822,25	165 666,00		1 385 488,25	127 511,75	91.57	
3312	18 750,00		18 750,00			18 750,00		100.00	
3313	21 816 250,00		17 765 153,54	2 093 002,58		19 858 156,12	1 958 093,88	91.02	
3314	6 045 230,00		6 045 230,00			6 045 230,00		100.00	
202001033	29 393 230,00		25 048 955,79	2 258 668,58		27 307 624,37	2 085 605,63	92.90	
3411	2 000 000,00		1 288 850,00	128 500,00		1 417 350,00	582 650,00	70.87	
3412	300 000,00		296 841,60			296 841,60	3 158,40	98.95	
3413	870 000,00		795 177,95	72 352,00		867 529,95	2 470,05	99.72	
3414	2 000 000,00		1 478 992,23	374 218,17		1 853 210,40	146 789,60	92.66	
3415	800 000,00			799 489,60		799 489,60	510,40	99.94	
3491	500 000,00		491 546,77	7 140,20		498 686,97	1 313,03	99.74	
3498	1 000,00					1 000,00	0.00		
202001034	6 471 000,00		4 351 408,55	1 381 699,97		5 733 108,52	737 891,48	88.60	
3511	1 500 000,00		1 493 140,60			1 493 140,60	6 859,40	99.54	
202001035	1 500 000,00		1 493 140,60			1 493 140,60	6 859,40	99.54	
Total	277 842 230,00		233 175 436,42	28 065 840,90		261 241 277,32	16 600 952,68	94.03	

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,Certifie exact :  
A SAIDA le 31/12/2017  
Le Tresorier

page 26

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2017

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 12502001 D/ DE L'URBANISME,L'ARCHIT ET LA CONSTR.

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	29 000 000,00		22 242 537,01	1 920 953,38		24 163 490,39	4 836 509,61	83.32	
3112	24 000 000,00		19 631 908,20	2 791 190,08		22 423 098,28	1 576 901,72	93.43	
3113	4 000 000,00		2 789 587,73	330 278,13		3 119 865,86	880 134,14	78.00	
202001031	57 000 000,00		44 664 032,94	5 042 421,59		49 706 454,53	7 293 545,47	87.20	
3311	1 000 000,00		665 395,50	79 795,50		745 191,00	254 809,00	74.52	
3313	13 250 000,00		10 380 425,15	1 176 035,86		11 556 461,01	1 693 538,99	87.22	
3314	1 685 000,00		1 685 000,00			1 685 000,00		100.00	
202001033	15 935 000,00		12 730 820,65	1 255 831,36		13 986 652,01	1 948 347,99	87.77	
3411	585 000,00		315 550,00	206 755,00		522 305,00	62 695,00	89.28	
3412	375 000,00		41 650,00	332 183,00		373 833,00	1 167,00	99.69	
3413	588 000,00		322 650,65	261 764,30		584 414,95	3 585,05	99.39	
3414	600 000,00		376 418,43	217 429,02		593 847,45	6 152,55	98.97	
3415	74 000,00			54 978,00		54 978,00	19 022,00	74.29	
3491	720 000,00		522 198,84	197 028,82		719 227,66	772,34	99.89	
3498	1 000,00		21 308 234,28			21 308 234,28	-21 307 234,28		
202001034	2 943 000,00		22 886 702,20	1 270 138,14		24 156 840,34	-21 213 840,34	820.82	
3511	4 800 000,00		792 897,00	3 694 950,00		4 487 847,00	312 153,00	93.50	
202001035	4 800 000,00		792 897,00	3 694 950,00		4 487 847,00	312 153,00	93.50	
Total	80 678 000,00		81 074 452,79	11 263 341,09		92 337 793,88	-11 659 793,88	114.45	

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,Certifie exact :  
A SAIDA le 31/12/2017  
Le Tresorier

page 39

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2017

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 144020 D/L'ENVIRONNEMENT ET DES ENERGIES

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3121	7 000 000,00		5 579 936,97	576 196,00		6 156 132,97	843 867,03	87.94	
3122	6 700 000,00		5 089 473,98	797 897,37		5 887 371,35	812 628,65	87.87	
3123	2 500 000,00		1 640 935,49	230 026,93		1 870 962,42	629 037,58	74.84	
202001031	16 200 000,00		12 310 346,44	1 604 120,30		13 914 466,74	2 285 533,26	85.89	
3321	140 000,00		86 500,00	12 000,00		98 500,00	41 500,00	70.36	
3323	3 425 000,00		2 646 616,67	343 523,34		2 990 140,01	434 859,99	87.30	
3324	477 000,00		477 000,00			477 000,00	100,00	100.00	
202001033	4 042 000,00		3 210 116,67	355 523,34		3 565 640,01	476 359,99	88.21	
3421	200 000,00		175 000,00	25 000,00		200 000,00	100,00	100.00	
3422	100 000,00		99 900,50			99 900,50	99,50	99.90	
3423	200 000,00		142 177,55	59 999,80	-2 180,00	199 997,35	2,65	100.00	
3424	300 000,00		265 145,05	28 047,40	2 180,00	295 372,45	4 627,55	98.46	
3425	14 000,00		13 804,00			13 804,00	196,00	98.60	
3494	61 230,00		61 219,28			61 219,28	10,72	99.98	
3499	160,00					160,00	0,00	0.00	
202001034	875 390,00		757 246,38	113 047,20		870 293,58	5 096,42	99.42	
3521	100 000,00		37 128,00	62 832,00		99 960,00	40,00	99.96	
202001035	100 000,00		37 128,00	62 832,00		99 960,00	40,00	99.96	
3723	104 000,00		103 059,50			103 059,50	940,50	99.10	
202001037	104 000,00		103 059,50			103 059,50	940,50	99.10	
Total	21 321 390,00		16 417 896,99	2 135 522,84		18 553 419,83	2 767 970,17	87.02	

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,Certifie exact :  
A SAIDA le 31/12/2017  
Le Tresorier

## الملحق رقم 3: ميزانية التسيير لسنة 2018 .

page 11

MINISTERE DES FINANCES  
TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

Modele

N C 13 du mois de :decembre GESTION 2018

-----  
COMPTES No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET  
ORDONNATEUR : 108020 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	70 961 000,00		62 690 037,00	7 206 229,50		386 736,74	69 509 529,76	1 451 470,24	97.95
3112	90 436 000,00		76 526 628,15	12 898 563,46		203 332,99	89 221 858,62	1 214 141,38	98.66
3113	7 657 000,00		6 011 779,01	1 018 528,14		72 582,04	6 957 725,11	699 274,89	90.87
3121	1 629 457 000,00		1 387 491 872,88	182 751 344,07		33 941 383,16	1 536 301 833,79	93 155 166,21	94.28
3122	2 054 451 000,00		1 707 699 398,99	302 901 201,57		29 844 724,07	1 980 755 876,49	73 695 123,51	96.41
3123	212 646 000,00		175 519 974,82	35 507 624,44		773 509,76	210 254 089,50	2 391 910,50	98.88
3131	622 922 000,00		529 104 082,08	84 327 484,10		17 888 588,88	595 542 977,30	27 379 022,70	95.60
3132	825 350 000,00		664 646 949,21	142 983 265,39		16 961 574,07	790 668 640,53	34 681 359,47	95.80
3133	141 379 000,00		109 540 585,04	29 224 155,64		349 284,25	138 415 456,43	2 963 543,57	97.90
202001031	5 655 259 000,00		4 719 231 307,18	798 818 396,31		100 421 715,96	5 417 627 987,53	237 631 012,47	95.80
3211	20 000,00		65 071,38	21 690,46		86 761,84	-66 761,84	433.81	
3212	5 448 000,00		4 988 837,15	453 530,65		5 442 367,80	5 632,20	99.90	
202001032	5 468 000,00		5 053 908,53	475 221,11		5 529 129,64	-61 129,64	101.12	
3311	2 299 000,00		1 480 010,50	317 108,00		1 797 118,50	501 881,50	78.17	
3313	40 185 000,00		34 457 401,12	4 984 691,12		39 442 092,24	742 907,76	98.15	
3314	4 174 000,00		4 174 000,00			4 174 000,00	100.00		

3321		26 994 000,00		20 624 575,25	3 724 976,25		29 349,75	24 320 201,75	2 673 798,25	90.09
3323		897 952 000,00		750 056 109,82	118 926 702,86			868 982 812,68	28 969 187,32	96.77
3324		120 692 000,00		120 692 000,00				120 692 000,00		100.00
3331		12 706 000,00		10 008 474,00	2 500 687,75		11 901,25	12 497 260,50	208 739,50	98.36
3333		359 910 000,00		286 269 368,92	55 666 011,72			341 935 380,64	17 974 619,36	95.01
3334		42 849 000,00		42 849 000,00				42 849 000,00		100.00
-----										
202001033	1 507 761 000,00		1 270 610 939,61	186 120 177,70			41 251,00	1 456 689 866,31	51 071 133,69	96.61
-----										
3411		2 200 000,00		1 017 544,50	1 176 954,00			2 194 498,50	5 501,50	99.75
3412		620 000,00		145 532,00	438 718,00			584 250,00	35 750,00	94.23
3413		730 000,00		400 230,20	327 091,73			727 321,93	2 678,07	99.63
3414		1 600 000,00		994 981,37	599 389,29			1 594 370,66	5 629,34	99.65
3415		72 000,00			49 385,00			49 385,00	22 615,00	68.59
3491		330 000,00		110 767,00	217 348,49			328 115,49	1 884,51	99.43
3498		10 000,00						10 000,00	0.00	
-----										
202001034	5 562 000,00		2 669 055,07	2 808 886,51				5 477 941,58	84 058,42	98.49
-----										
3511		1 000 000,00		339 912,50	468 113,75			808 026,25	191 973,75	80.80
-----										
202001035	1 000 000,00		339 912,50	468 113,75				808 026,25	191 973,75	80.80
-----										
4212		28 703 000,00		12 337 800,00	16 365 200,00			28 703 000,00		100.00
-----										
202001042	28 703 000,00		12 337 800,00	16 365 200,00				28 703 000,00		100.00
-----										

page 12

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre

GESTION 2018

-----

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 108020 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
Total	7 203 753 000,00		6 010 242 922,89	1 005 055 995,38		100 462 966,96	6 914 835 951,31	288 917 048,69	95.99

Vu pour accord,

l'Ordonnateur,

Certifie exact :

A SAIDA le 31/12/2018

Le Tresorier

page 13

MINISTERE DES FINANCES  
TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

Modele

N C 13 du mois de :decembre      GESTION 2018

COMPTES No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET  
ORDONNATEUR : 109020      DIRECTION DE LA JEUNESSE ET DES SPORTS

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	100 000 000,00		73 357 504,46	12 968 742,40		86 326 246,86	13 673 753,14	86.33	
3112	107 000 000,00		78 343 343,50	20 161 076,47		98 504 419,97	8 495 580,03	92.06	
3113	32 000 000,00		27 590 067,25	3 223 867,98		30 813 935,23	1 186 064,77	96.29	
202001031	239 000 000,00		179 290 915,21	36 353 686,85		215 644 602,06	23 355 397,94	90.23	
3211	400 000,00		175 744,90	53 502,63		229 247,53	170 752,47	57.31	
202001032	400 000,00		175 744,90	53 502,63		229 247,53	170 752,47	57.31	
3311	6 500 000,00		4 637 400,00	703 900,00		5 341 300,00	1 158 700,00	82.17	
3313	51 750 000,00		37 943 666,50	8 260 359,49		46 204 025,99	5 545 974,01	89.28	
3314	6 870 000,00		6 870 000,00			6 870 000,00	100,00		
202001033	65 120 000,00		49 451 066,50	8 964 259,49		58 415 325,99	6 704 674,01	89.70	
3411	716 000,00		242 050,00	225 000,00		467 050,00	248 950,00	65.23	
3412	250 000,00		235 382,00			235 382,00	14 618,00	94.15	
3413	300 000,00		290 342,15	7 996,80		298 338,95	1 661,05	99.45	
3414	700 000,00		438 529,41			438 529,41	261 470,59	62.65	
3415	50 000,00					50 000,00	0,00		
3416	1 000 000,00			999 600,00		999 600,00	400,00	99.96	
3491	147 000,00			145 728,65		145 728,65	1 271,35	99.14	
3498	9 000,00		17 952 692,06	26 291 775,20		44 244 467,26	-44 235 467,26		

202001034	3 172 000,00		19 158 995,62	27 670 100,65			46 829 096,27	-43 657 096,27
3511	200 000,00						200 000,00	0.00
202001035	200 000,00						200 000,00	0.00
4311	1 250 000,00		1 250 000,00				1 250 000,00	100.00
4313	350 000,00			349 811,00			349 811,00	189,00  99.95
202001043	1 600 000,00		1 250 000,00	349 811,00			1 599 811,00	189,00  99.99
Total	309 492 000,00		249 326 722,23	73 391 360,62			322 718 082,85	-13 226 082,85  104.27

Vu pour accord,

l'Ordonnateur,

Certifie exact :

A SAIDA le 31/12/2018

Le Tresorier

page 22

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre GESTION 2018

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 11402001 DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	43 000 000,00		38 186 969,10	3 443 387,43		41 630 356,53	1 369 643,47	96.81	
3112	40 000 000,00		32 191 529,33	4 903 461,94		37 094 991,27	2 905 008,73	92.74	
3113	162 500 000,00		137 009 830,62	15 933 745,15		152 943 575,77	9 556 424,23	94.12	
202001031	245 500 000,00		207 388 329,05	24 280 594,52		231 668 923,57	13 831 076,43	94.37	
3311	1 500 000,00		1 193 269,50	172 516,50		1 365 786,00	134 214,00	91.05	
3312	18 750,00		18 750,00			18 750,00		100.00	
3313	20 750 000,00		17 594 624,59	2 086 712,32		19 681 336,91	1 068 663,09	94.85	
3314	6 130 000,00		6 130 000,00			6 130 000,00		100.00	
202001033	28 398 750,00		24 936 644,09	2 259 228,82		27 195 872,91	1 202 877,09	95.76	
3411	1 500 000,00		780 600,00	428 800,00		1 209 400,00	290 600,00	80.63	
3412	340 000,00		339 459,50			339 459,50	540,50	99.84	
3413	1 000 000,00		998 263,63			998 263,63	1 736,37	99.83	
3414	2 350 000,00		1 884 499,99	464 907,20		2 349 407,19	592,81	99.97	
3415	800 000,00		793 777,60			793 777,60	6 222,40	99.22	
3491	800 000,00		789 707,33	8 396,48		798 103,81	1 896,19	99.76	
3498	1 000,00					1 000,00	0.00		
202001034	6 791 000,00		5 586 308,05	902 103,68		6 488 411,73	302 588,27	95.54	
3511	1 500 000,00		1 499 900,99			1 499 900,99	99,01	99.99	
202001035	1 500 000,00		1 499 900,99			1 499 900,99	99,01	99.99	
Total	282 189 750,00		239 411 182,18	27 441 927,02		266 853 109,20	15 336 640,80	94.57	

Vu pour accord,

Certifie exact :

l'Ordonnateur,

A SAIDA le 31/12/2018  
Le Tresorier

page 27

MINISTERE DES FINANCES

Modele

TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

N C 13 du mois de :decembre GESTION 2018

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 12502001 D/ DE L'URBANISME,L'ARCHIT ET LA CONSTR.

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	28 000 000,00		21 575 114,18	1 982 615,38		23 557 729,56	4 442 270,44	84.13	
3112	24 000 000,00		18 582 972,79	2 839 330,75		21 422 303,54	2 577 696,46	89.26	
3113	3 900 000,00		2 793 165,76	333 463,80		3 126 629,56	773 370,44	80.17	
202001031	55 900 000,00		42 951 252,73	5 155 409,93		48 106 662,66	7 793 337,34	86.06	
3311	1 000 000,00		627 850,50	62 995,50		690 846,00	309 154,00	69.08	
3313	13 000 000,00		10 017 521,85	1 203 486,54		11 221 008,39	1 778 991,61	86.32	
3314	1 601 000,00		1 601 000,00			1 601 000,00	100,00		
202001033	15 601 000,00		12 246 372,35	1 266 482,04		13 512 854,39	2 088 145,61	86.62	
3411	585 000,00		481 215,00	89 556,00		570 771,00	14 229,00	97.57	
3412	400 000,00		388 861,25	10 948,00		399 809,25	190,75	99.95	
3413	590 000,00		475 412,14	114 032,94		589 445,08	554,92	99.91	
3414	1 100 000,00		831 016,09	179 305,85		1 010 321,94	89 678,06	91.85	
3415	70 000,00		53 788,00			53 788,00	16 212,00	76.84	
3491	624 000,00		619 910,34	3 927,00		623 837,34	162,66	99.97	
3493	191 200,00			191 184,00		191 184,00	16,00	99.99	
3498	1 000,00					1 000,00	0,00		
202001034	3 561 200,00		2 850 202,82	588 953,79		3 439 156,61	122 043,39	96.57	
3511	2 100 000,00		2 095 202,25			2 095 202,25	4 797,75	99.77	
202001035	2 100 000,00		2 095 202,25			2 095 202,25	4 797,75	99.77	
Total	77 162 200,00		60 143 030,15	7 010 845,76		67 153 875,91	10 008 324,09	87.03	

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,

Certifie exact :  
A SAIDA le 31/12/2018  
Le Tresorier

page 40

MINISTERE DES FINANCES  
TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

Modele

N C 13 du mois de :decembre GESTION 2018

COMPTE No : 202001 DEPENSES ORDINAIRE DU BUDGET

ORDONNATEUR : 14402001 D. ENVIRONNEMENT DES ENERGIES RENOUV

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	* %
3111	7 200 000,00		5 716 280,00	510 355,00		6 226 635,00	973 365,00	86.48	
3112	7 000 000,00		5 247 045,35	741 808,65		5 988 854,00	1 011 146,00	85.56	
3113	2 600 000,00		1 969 936,57	238 260,89		2 208 197,46	391 802,54	84.93	
202001031	16 800 000,00		12 933 261,92	1 490 424,54		14 423 686,46	2 376 313,54	85.86	
3311	160 000,00		109 600,00	15 900,00		125 500,00	34 500,00	78.44	
3313	3 550 000,00		2 740 831,35	313 040,93		3 053 872,28	496 127,72	86.02	
3314	497 000,00		497 000,00			497 000,00	100,00		
202001033	4 207 000,00		3 347 431,35	328 940,93		3 676 372,28	530 627,72	87.39	
3411	400 000,00		189 950,00	209 200,00		399 150,00	850,00	99.79	
3412	120 000,00		119 952,00			119 952,00	48,00	99.96	
3413	277 083,33		179 910,15	96 891,60		276 801,75	281,58	99.90	
3414	380 000,00		289 420,70	59 424,15		348 844,85	31 155,15	91.80	
3415	14 000,00		13 923,00			13 923,00	77,00	99.45	
3491	59 375,00		55 000,00	4 375,00		59 375,00	100,00		
3498	160,00					160,00	0,00		
202001034	1 250 618,33		848 155,85	369 890,75		1 218 046,60	32 571,73	97.40	
3511	100 000,00		99 008,00			99 008,00	992,00	99.01	
202001035	100 000,00		99 008,00			99 008,00	992,00	99.01	
3713	90 000,00		88 944,00			88 944,00	1 056,00	98.83	
202001037	90 000,00		88 944,00			88 944,00	1 056,00	98.83	
Total	22 447 618,33		17 316 801,12	2 189 256,22		19 506 057,34	2 941 560,99	86.90	

Vu pour accord,  
l'Ordonnateur,

Certifie exact :  
A SAIDA le 31/12/2018  
Le Tresorier

ميزانيات التجهيز للسنوات الثلاث: ( 2016 ، 2017 ، 2018 )

الملحق رقم 4: ميزانيات التجهيز لسنة 2016 .

MINISTRE DES FINANCES  
RESSOURCES DE LA MIANA DE SAÏDA

page 1

Kodale

H C 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2017

COMPTE No : 30214102 Operations d'investissement publics  
ORDONNATEUR : 21120 Direction de l'environnement

Chapitre & credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* remises	* annul. depenses	* tot. des depenses	* scia	%
332	101 453 000,001	68 127 127,971	28 836 542,021			96 963 669,991	4 489 330,011	95,57
211220	101 453 000,001	68 127 127,971	28 836 542,021			96 963 669,991	4 489 330,011	95,57
Total	101 453 000,001	68 127 127,971	28 836 542,021			96 963 669,991	4 489 330,011	95,57

Pu pour accord,  
l'Ordonnateur,  
Certifie exact :  
A SAÏDA le .....  
Le Tresorier

MINISTRE DES FINANCES  
TRASORERIA DE LA WILAYA DE SAIDA

page 1

Modele

N° 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2016

COMPTE No : 302134002 PROG CONSOLIDATION CROISSANCE ECONOMIQUE  
ORDONNATEUR : 225120 Direction de l'urbanisme et de la constr

Chapitre & credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* raiinputes	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* %
175								
623	63 223 568,31	6 536 569,98			6 536 569,98	56 686 998,33	10,34	
721	323 714 637,62	147 302 121,97			147 302 121,97	176 412 515,65	45,50	
752								
834								
225120	386 938 206,13	153 838 691,95			153 838 691,95	233 098 514,18	39,76	
Total	386 938 206,13	153 838 691,95			153 838 691,95	233 098 514,18	39,76	

Vu pour accord,

L'Ordonnateur,

Certifie exact :

A SAIDA le .....  
Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES  
 TRÉSORERIE DE LA HAUTE DE SAÏDA

page 1

Modèle

N° 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2016

COMPTE N° : 30214002 PROG CONSOLIDATION CROISSANCE ECONOMIQUE  
 ORDONNATEUR : 214220 Direction des travaux publics

Chapitre x crédit	x blocage	x départementales	x dépenses du mois	x réimputes	x annul. dépenses	x tot. des dépenses	x solde	x %
521	1 751 344 516,731	602 478 701,451	1 514 565,001		603 993 766,451	1 147 350 750,781	34,49	
522	1 473 571 739,271	114 450 630,001	498 127,501		114 954 766,401	1 358 617 001,171	7,80	
535	3 868 583,301	1 067 184,401			1 067 184,401	2 801 398,901	27,59	
834								
214220	3 228 783 859,501	718 002 516,451	2 012 692,501		720 015 208,951	2 508 768 650,351	22,30	
Total	3 228 783 859,501	718 002 516,451	2 012 692,501		720 015 208,951	2 508 768 650,351	22,30	

Vu pour accordé,

Certifié exact :

l'Ordonnateur,

A SAÏDA le .....  
 Le Trésorier

R C 13 du mois de : DECEMBRE  
 GESTION 2016  
 COMPTE No : 302134002 PROG CONSOLIDATION CROISSANCE ECONOMIQUE  
 ORDONNATEUR : 211220 DIRECTION DE L'ENVIRONNEMENT

Chapitre à credit	à blocage	à dep. antérieures	à dépenses du mois	à réimputes	à annul. dépenses	à tot. des dépenses	à solde	à %
352	216 431 661,521	173 022 833,601	37 145 451,941			210 168 285,541	6 263 375,981	97,11
211220	216 431 661,521	173 022 833,601	37 145 451,941			210 168 285,541	6 263 375,981	97,11
Total	216 431 661,521	173 022 833,601	37 145 451,941			210 168 285,541	6 263 375,981	97,11

Vu pour accord,  
 L'ordonnateur,  
 Certifié exact :  
 A SAÏDA le .....  
 Le Trésorier

الملحق رقم 5: ميزانيات التجهيز لسنة 2017 .

MINISTRE DES FINANCES  
TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

page 1

Modèle

N C 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2017

COMPTE No : 30214302 Operations d'investissement publics  
ORDONNANCE : 225120 Direction de l'urbanisme et de la constr

Chapitre : credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* reintuites	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* %
623	27 410 000,00	10 917 275,97	15 054 831,22			25 972 107,19	1 437 892,81	94,75
721	367 879 790,00	83 138 762,23	283 829 614,66			366 968 376,89	911 413,11	99,75
225120	395 289 790,00	94 056 038,20	298 884 445,88			392 940 484,08	2 349 305,92	99,41
Total	395 289 790,00	94 056 038,20	298 884 445,88			392 940 484,08	2 349 305,92	99,41

Vu pour accord,

Certifie exact :

l'Ordonnateur,

A SAIDA le .....  
le Tresorier

MINISTRE DES FINANCES  
 TRSORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

page 1

Modèle

N° 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2017

COMPTE No : 302145002 Opérations d'investissement publics  
 ORDONNANCE : 214220 Direction des Travaux publics

Chapitre x crédit	x blocage	x dep. antérieures	x dépenses du mois	x rattrapées	x annul. dépenses	x tot. des dépenses	x solde	x %
521	1 534 561 060,221	587 049 739,401	930 782 897,601			1 517 831 631,001	16 729 389,221	98,91
522	837 040 939,781	512 511 283,161	287 521 618,211			800 032 901,371	37 008 038,411	98,58
535	300 000,001	299 520,001				299 520,001	480,001	99,84
214220	2 371 902 000,001	1 099 859 602,561	1 218 304 509,811			2 318 184 112,371	53 737 887,631	97,73
Total	2 371 902 000,001	1 099 859 602,561	1 218 304 509,811			2 318 184 112,371	53 737 887,631	97,73

Vu pour accord,

Certifié exact :

l'Ordonnateur,

A SAIDA le .....  
 Le Trésorier

الملحق رقم: 6 ميزانية التجهيز لسنة 2018

MINISTRE DES FINANCES  
TRASORERIA DE LA UNIAA DE SAIDA

page 1  
N C 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2018

Monte

COMPTE No : 302145002 Operations d'investissement publics  
ORDONNANCE : 225120 Direction de l'urbanisme et de la constr

Chapitre * credit	* biocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* remises	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* *
623	500 000,00	341 649,89	109 927,14			451 577,03	48 422,97	90,72
721	564 111 413,11	323 618 704,39	188 117 478,66			511 736 183,05	52 375 230,06	90,72
225120	564 611 413,11	323 960 354,28	188 227 405,80			512 187 760,08	52 423 653,03	90,72
Total	564 611 413,11	323 960 354,28	188 227 405,80			512 187 760,08	52 423 653,03	90,72

Vu pour accord,

L'Ordonnateur,

Cartille exact :

A SAIDA .....  
Le Tresorier

MINISTRE DES FINANCES  
 RESORREK DE LA WILAYA DE SAIDA

page 1

Konala

N C 13 du mois de : DECEMBRE GESTION 2018

COMPTE No : 307145002 Operations d'investissement publiques  
 ORDONNATEUR : 214220 Direction des Travaux publics

	Chapitre	* credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* rattrapages	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* %
176		830 000 000,00			482 808 825,44			482 808 825,44	367 181 174,56	56,30
521		578 879 372,27		403 667 449,41	169 744 282,49			573 411 731,90	5 467 640,37	99,06
522		401 955 515,36		374 951 515,36	19 532 133,96			394 483 669,32	7 471 846,04	98,14
535										
214220		1 330 834 887,63		778 618 964,77	672 085 261,89			1 450 704 226,66	380 130 660,97	79,24
Total		1 830 834 887,63		778 618 964,77	672 085 261,89			1 450 704 226,66	380 130 660,97	79,24

Vu pour accord,  
 l'ordonnateur,

Certifie exact :  
 A SAIDA le .....  
 Le Tresorier

MINISTERE DES FINANCES  
 TRESORERIE DE LA WILAYA DE SAIDA

page 1

Modèle

N C 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2018

COMPTE No : 302145007 Opérations d'investissement publiques  
 ORDONNANCE : 244020 Direction de l'environnement

Chapitre & credit	% blocage	% dep. anterieures	% dépenses du mois	% reintoltes	% annul. dépenses	% tot. des dépenses	% solde	%
352	145 169 330,011	137 039 032,551	5 222 760,831			142 261 793,381	2 907 536,631	98,00
244020	145 169 330,011	137 039 032,551	5 222 760,831			142 261 793,381	2 907 536,631	98,00
Total	145 169 330,011	137 039 032,551	5 222 760,831			142 261 793,381	2 907 536,631	98,00

Vu pour accord,

Certifié exact :

l'Ordonnateur,

A SAIDA le .....  
 Le Trésorier

المحلق رقم 07: بيّن الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية سعيدة

